التاريخية».

17- أنظر في بعض المعاملات التفضيلية التي تتمع بها بعض الدول الأفريقية

الفصل الرابع

التفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا في إطار البيئة الدولية والإقليمية ودور المجتمع المدني والدولة القائد مع دراسة حالتي السادك والإيجاد

المبحث الأول
التفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا في إطار البيئة الدولية والإقليمية

تمهيد :

بعد أن تعرضت الدراسة إلى التفاعلات التعاونية والتكاملية في أفريقيا في إطارها القاري والإقليمي تتعرض الدراسة إلى المتغيرات الدولية والإقليمية وآثارها على التفاعلات حالة الكوميسا .

ونتناول ذلك على الوجه التالي :

أولا : التفاعلات التعاونية التكاملية في إطار البيئة الدولية

وتعني تلك المتغيرات ذات الصلة بالبيئة الدولية والتي من أبرزها منذ بداية عقد التسعينات انتهاء الحرب الباردة وما أثاره من تساؤلات حول مكانة أفريقيا في النظام العالمي الجديد والبيئة الدولية الداعمة لتوجهات التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية وأخيرا ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة ونتناولها على الوجه التالي :-

1- وضع القارة بعد انتهاء القطبية الثنائية وبروز القطبية الواحدة :

على رأس المتغيرات الدولية التي ساهمت في تشكيل وتحديد مسار العمل التكاملي الإقليمي في أفريقيا هو انتهاء الحرب الباردة وما طرحته من تساؤلات

حول مكانة القارة الأفريقية في النظام العالمي الجديد لاسيما وأن القارة الأفريقية كانت قد اكتسبت أهميتها الإستراتيجية إبان الحرب الباردة من وضعها كساحة للمواجهة بين الشرق والغرب ، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى من جانبها إلى الحد من تغلغل نفوذ الاتحاد السوفيتي في القارة الأفريقية وإزاء هذه الأهداف الإستراتيجية لكل من المعسكرين الشرقي والغربي آنذاك استطاعت القارة الأفريقية الحصول على كافة أشكال الدعم والمساندة من كلا الجانبين كما توافر لها هامش كبير من الحركة تمتعت بفضله بقدرة عالية على المناورة ومن ثم نجحت في تحقيق قدر من المكاسب .

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي فوض من الأساس الأيديولوجي اهتمام القوى الكبرى بالقارة الأفريقية الأمر الذي أثار المخاوف من تعرض القارة للتهميش في مرحلة ما بعد الحرب .

– وتجدر الإشارة إلى أن عقد التسعينيات قد حمل معه بالفعل تضاؤل اهتمام القوى الغربية التي خرجت منتصرة من الحرب الباردة بالقارة الأفريقية وذلك لصالح مزيد من الاهتمام بدول شرق أوروبا التي باتت أكثر أهمية للقوي الغربية وقد انعكس هذا التهميش في جملة من المؤشرات يأتي على رأسها الانخفاض الحاد في المساعدات الممنوحة للدول الأفريقية في مقابل تصاعد هذه المساعدات الموجهة لدول شرق أوروبا فضلا عن ظهور المشروطيات بشقيه ا السياسي والاقتصادي كما وضع هذا التهميش في مستوى الاستجابات الغربية للأزمات التي عصفت بالقارة مع بداية التسعينيات مثل أزمة الصومال ، ليبيريا ، سيراليون وذلك مقارنة بالسابق .

هذا وقد أدى مناخ ما بعد الحرب الباردة إلى ظروف ساهمت في دفع مسيرة التكامل الإقليمي في القارة فمن ناحية أدي فقدان الدول الكبرى اهتمامها بأفريقيا إلى خلق ما يعرف بفراغ القوي في القارة الأفريقية الأمر الذي أوجد مساحة أكبر

من أجل تعميق الإقليمية والتكامل الإقليمي كما أوجد مساحة أمام القوى الإقليمية لكي تلعب دورا في دعم التكامل الإقليمي .

– ومن ناحية ثانية فإن التهميش الذي عانت منه القارة الأفريقية في تلك الفترة كان يعني بالضرورة أمرا أساسيا وهو ضرورة أن تتحمل القارة مزيدا من الأعباء وأصبح البديل لكي تتلافى القارة مزيدا من التهميش هو أن تنخرط بصورة أكبر في عمليات التكامل الاقتصادي إزاء التهميش الشديد الذي عانت منه الدول الأفريقية تولدت قناعة بأن التكامل الإقليمي ربما يكون سبيلا للخروج من هذه الأزمة بل إن الأكثر من ذلك هو أن تهميش القارة الأفريقية نظر إليه من قبل بعض القادة الأفارقة باعتباره فرصة أمام أفريقيا لتتكتل وتندمج وتتوحد وأن تصبح أقل اعتمادا على الخارج وفي هذا السياق أوضح الرئيس الأوغندي « يوري موسيفيني » إن قليلا من التجاهل لن يكون بالأمر السيئ « وأنه كلما شعرنا باليتم كلما كان ذلك أفضل لأفريقيا لأننا سوف نعتمد علىأنفسنا .

ومن ناحية أخيرة فإن انتهاء الحرب الباردة أسهم في إحداث تقارب بين القوي الكبرى الفاعلة في القارة الأفريقية إذ يلاحظ وجود مزيد من التنسيق في السياسات الخارجية للدول الكبرى في مواجهة القارة الأفريقية وذلك على عكس المناخ الذي ساد لفترة طويلة من الزمن إذ هيمن على القوى الكبرى خاصة فرنسا ، بريطانيا ، الولايات المتحدة حالة من الشك في دوافع بعضها البعض وقد تمثلت الخطوة الأولي في هذا الإطار في إعلان كل من بريطانيا وفرنسا التنسيق بينهما في الشؤون الأفريقيةِ وذلك في قمة سابت مالو في ديسمبر 1998 والتي أعقبتها زيارة مشتركة لأكرا وأبيدجان قاما بها وزيرا خارجية الدولتين في مارس 1999 ومنذ ذلك الوقت نفذت كل من فرنسا وبريطانيا مبادرات مشتركة لاسيما في المسائل العسكرية منها على سبيل المثال تنظيم ورشة عمل حول صنع السلام في أبوجا – أكتوبر ألفين .

وقد أثر هذا التقارب بدرجات متباينة على التنظيمات الإقليمية المختلفة وربما كانت منطقة الجنوب الأفريقي هي الأكثر تأثرا في هذا السياق فقد مثل انتهاء الحرب الباردة نهاية لتنافس القوي الكبرى في المنطقة وبداية لاتفاق هذه القوى حول مصالحها في المنطقة والمتمثلة في تأمين الحصول على المواد المعدنية الإستراتيجية وحماية مصالح الشركات الأجنبية العاملة في الإقليم كما وقفت القوي الغربية موقفا مؤيدا لصالح أن تلعب جنوب أفريقيا دور رائدا في منطقة الجنوب لتأمين الاستقرار السياسي فيها وهو ما من شأنه تسريع وتيرة العمل التكاملي في المنطقة .

2- اتجاهات التكامل الإقليمي في القارة والدعم الدولي :

يعتبر الدعم الدولي متغيرا مهما ومحدد هاما لنجاح تجارب التكامل الإقليمي بوجه عام فعلى سبيل المثال تلقي مؤتمر تنسيق التنمية لدول الجنوب الأفريقي SADCC دعما خارجيا قويا منذ إنشائه عام 1980 وحتى بداية التسعينيات وهو ما اعتبر أحد العوامل التي ساعدت هذا التنظيم على البقاء والاستمرار كما أن هناك حالات للتكامل الإقليمي نجحت بفضل اشتمالها على روابط مع طرف آخر أكثر تقدما مثل منطقة الاتحاد المالي الأفريقي والروابط الخاصة التي تجمعه بفرنسا .

- ويعتبر وثيق الصلة بالمتغير السابق فإزاء التهميش الذي تعرضت له القارة الأفريقية في النظام الدولي فيما بعد الحرب الباردة وإزاء رغبة الدول الغربية في الانسحاب من القارة لصالح مناطق أخرى من العالم – أضحت أكثر أهمية بالنسبة إليها ظهر توجه غربي جديد يؤيد اتجاهات التكامل الأفريقي ويدعمها من رأي البعض أن الدعم الدولي لمسيرة التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية جاء كتعبير عن رغبة القوى الغربية في التخلص من جزء من الأعباء التي طالما تحملتها أثناء فترة الحرب الباردة وتحويل هذه الأعباء إلى الدول الأفريقية .

- ويأتي الاتحاد والأوروبي ودوله على رأس الأطراف الخارجية الداعمة لميسرة التكامل الأفريقي فهناك قمة مؤشرات على مواقفه الداعمة للإقليمية في القارة الأفريقية فمن ناحية يتمتع الاتحاد الأوروبي بعلاقة جيدة مع عدد من المنظمات الإقليمية في القارة الأفريقية يأتي على رأسها اتحاد المغرب العربي الجماعة الإنمائية.

للجنوب الأفريقي والتي يجمعها بالاتحاد الأوروبي حوار ذو مسارين أحدهما المسار الثنائي بين الاتحاد وجنوب أفريقيا والآخر إقليمي بين الاتحاد والسادك كتنظيم فرعي ومن ناحية ثانية فإن الأطر الرئيسية في العلاقات الأوروبية الأفريقية يغلب عليها الطابع الجماعي إذ تتبلور علاقات الاتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي مع القارة الأفريقية في ثلاثة أطر رئيسية هي : اتفاقيات لومي أو ما يطلق عليه علاقات الاتحاد الأوروبي بدول أفريقيا والباسيفيكي والكاريبي الشراكة الأوروبية المتوسطية والشراكة الإستراتيجية الأوروبية الأفريقية ومن ناحية ثالثة فإن الاتحاد الأوروبي يقدم مساهمات ودعما ماليًا وأمنيًا لمشروعات التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية فعلى سبيل المثال قدم الاتحاد الأوروبي دعما ماليا للآلية الأمنية التابعة للأيكواس قدر بنحو مليوني يورور كما قدم الاتحاد الأوروبي دعما إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا قدر بنحو 65 مليون يورو لدعم ميزانية الاتحاد وقدراته المؤسسة وكذلك قدم الاتحاد مساعدة أمنية لدعم التكامل التجاري في إطار الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا كذلك طبق الاتحاد الأوروبي برنامج للتعاون مع دول الكوميسا بحوالي 46.7 مليون يورو .

- وعلى صعيد توجهات القوي الغربية تعتبر فرنسا نموذجا جادًا على التوجه الجديد للقوي الغربية وتتبنى فرنسا بوجه عام موقفا مؤيدا لعمليات التكامل الإقليمي في أفريقيا بل إنها ضمنت في القارة الأفريقية مبدأ مهما وهو تدعيم عملية

التكامل الإقليمي ففيما يتعلق بمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) في هذا السياق كان الموقف الفرنسي مؤيدا للمبادر منذ بدايتها وتلعب فرنسا دورا في دفع التعاون بين نيباد ومجموعة الدول الصناعية ولعل مما يؤكد الموقف الفرنسي الداعم للنيباد الوثيقة التي أصدرتها وزارة الخارجية الفرنسية في عام 2003 وحملت عنوان « فرنسا شريك للنيباد : خطة عمل من أجل أفريقيا » وتقع هذه الوثيقة في خمسين صفحة وتعرض لما قامت به فرنسا أو تعتزم القيام به في المستقبل لتنفيذ التزاماتها في إطار الشراكة مع النيباد كذلك وقعت وكالة التنمية الفرنسية اتفاقا مع بنك تنمية الجنوب الأفريقي بقيمة 25 مليون يورو لدراسة ولتمويل مشروعات النيباد الخاصة بالبنية التحتية في أفريقيا جنوب الصحراء .

– ولعل ما يؤكد التوجه الفرنسي الداعم لآليات العمل الجماعي الأفريقي برامج التعاون الفرنسي ويتضح هذا الأمر بصورة كبيرة في برنامج التعاون العسكري الذي أضحى يتم في جزء كبير منه عبر المنظمات الإقليمية الفرعية على نحو ما أسفرت عنه تدريبات برنامج تعزيز القدرات الأفريقية في حفظ السلام والتي تمت بالتنسيق مع الأيكواس خلال الفترة من 1996 – 1998م والفترة من 2002 – 2004 ومع السادك خلال الفترة من 2000 – 2002 .

هذا وقد أدرك الأفارقة أهمية الدعم الدولي لإنجاح مساعي التكامل الإقليمي ومن ثم دعت النيباد إلى ما أسمته « المشاركة العالمية الجديدة » والتي تنهض على أساس تقاسم المسئولية في تصحيح مظالم القرون الطويلة الغابرة وتعبئة جميع الجهود للارتقاء بحياة الشعوب وتنطوي هذه المشاركة التي طرحتها نيباد على جانبين أساسين هما :

– الإبقاء على المشاركات المتعددة القائمة بالفعل بين أفريقيا من جانب والدول الصناعية الكبرى والمؤسسات المانحة من جانب آخر .

– التفاوض مع هذه الأطراف على إقامة مشاركة جديدة قائمة بالأساس على تبادل المسئوليات والالتزامات بين أفريقيا وشركائها إذ أنه إدراك واقعي لأهمية الدعم والمشاركة الدولية وهو ما يمثل اختلافا عن المبادرات السابقة مثل خطة عمل لاجوس والتي ارتكزت على مبدأ الاعتماد على الذات دفك الارتباط مع الغرب الرأسمالي وهو ما آل بها إلى الفشل بسبب تلك الأسس غير الواقعية هكذا رأي البعض ويرى البعض أيضا أنه على الرغم من أن الدعم الدولي يمكنه أن يمثل فرصة أمام جهود التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية فإن الأمر لا يخلو أيضا من قيود فعلى سبيل المثال تشير الدراسات إلى أن أطر حوار الشمال – الجنوب والتي تعتبر اتفاقيات لومي نموذجا لها وعلى الرغم من أنها تهدف بالأساس إلى تقديم تسهيلات للدول النامية إلا أن مثل هذه الأطر لها .

– أثر سلبي على التكتلات الإقليمية الأفريقية كونها تنافس على ولاء الدول الأفريقية من جهة وكونها تسهم في تعويض التجارة الأفريقية البينية لصالح التجارة مع الأطراف الخارجية من جهة أخرى وكونها قد تقوض من أهداف وبماسك التكتلات الإقليمية الأفريقية من جهة ثالثة وكذلك ترى بعض الدراسات أن التعديل على دعم القوى الغربية التي هي بالأساس القوى الاستعمارية السابقة من شأنه ترسيخ المشروطيات التي تفرضها تلك الدول على أفريقيا بل وتعميق لتلك المشروطيات في ظل علاقة غير متكافئة بين الطرفين كما أن الاعتماد على الدعم الخارجي يجعل نجاح مساعي التكامل الأفريقية هنا بسلوك الدول الرأسمالية المتقدمة وتصرفاتها ومدى استعدادها لمساندة القارة الأفريقية وتحويل مساندتها النظرية إلى دعم حقيقي ملموس .

وثمة اتجاه آخر ويتفق معه الباحث يرى أن المجتمع الدولي على عكس ما يتم ترويجه لا يساعد على إنجاح التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية بسبب ما صدره

من إشارات غير متسقة بل وأحيانا متعارضة حول التكامل الإقليمي وفي هذا السياق فإن مواقف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد اتسمت بالغوص فيما يتعلق بمواقفهما من التكامل الإقليمي والنمط المفضل لتحقيق هذا التكامل .

3- بروز التكتلات الاقتصادية العالمية :

ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة على مستوى العالم يعد أحد المتغيرات التي أثرت بشدة على مسيرة .

- حركة الإقليمية في القارة الأفريقية فقد بات واضحا أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد إنما يتمحور حول ثلاثة أقطاب اقتصادية أساسية هي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها النافتا واليابان ومن ورائها الآسيان .

وفي ضوء هذا التنظيم الذي اتسم به النظام الاقتصادي العالمي أصبح من المنطقي أن تقدم هذه التكتلات لأعضائها فرصة النفاذ إلى الأسواق الكبرى بينما تظل الدول الفقيرة وغير الأعضاء في هذه التكتلات ومنها بطبيعة الحال الدول الأفريقية محرومة من هذه الفرصة وكذلك فإن التوجه العالمي نحو الإقليمية من شأنه تقليل الخيارات المتاحة أمام الدول الأفريقية لتنويع علاقاتها التجارية والاستثمارية لاسيما إذا ما وجدت القارة الأفريقية نفسها في مواجهة أنظمة متكاملة ومندمجة للإنتاج والاستثمار تمتد من أوروبا إلى أمريكا وأسيا وبالتالي فإن القارة الأفريقية التي تعاني أصلا من التهميش في الاقتصاد العالمي تواجه تهديدا جديا بالاستبعاد من النظام الاقتصادي العالمي الذي يحتاج تحويلات هيكلية سريعة .

وعلي الرغم من التأثير المؤكد لكافة التكتلات الاقتصادية الدولية على مستقبل القارة الأفريقية ووضعها في النظام الاقتصادي العالمي فإن تأثرها بالاندماج الأوروبي يكاد يكون هو الأخطر لاسيما وأن أوروبا هي الشريك التجاري

الرئيسي للقارة كما أنها المانح الأول للدول الأفريقية ومن هنا يأتي اهتمام الدول الأفريقية بتسارع وتيرة الاندماج الأوروبي إذ تفرض الوحدة الأوروبي تحديات على القارة سواء على صعيد التجارة أو على صعيد الاستثمارات أو على صعيد المساعدات إذ أن شأن الاندماج الأوروبي أحداث تحول في أولويات الاتحاد الأوروبي مما سيؤدي بطبيعة الحال إلى تأكل المزايا التي تحصل عليها الدول الأفريقية لصالح إعادة توزيعها على الشركاء الأوربيين .

التفاعلات التكاملية في أفريقيا والعولمة :

خلال الحرب العالمية الثانية طبقت الدول التجارية أنظمة الرقابة على النقد والحماية الجمركية بهدف حماية عملتها الوطنية من الانهيار وتوجيه قواها الإنتاجية نحو تحقيق الأهداف العسكرية وأصبحت عملات هذه الدول غير قابلة للتحويل إلى ذهب وإلى العملات الأخرى مما أثر على التجارة الدولية فأصبحت ذات طرفين أي أن كل دولة تشترى المواد والسلع التي تنتجها من البلاد التي تبيع لها منتجاتها قد تكون لها دائن رصيد دائن لديها وليس من البلاد التي تنتجها وتبيعها بأسعار أقل لكن رغم تطبيق الرقابة على النقد وعلي التجارة الخارجية فإن الدول المتحاربة لم تستطع السيطرة على الفائض النقدي .

- وقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأ تفكير الدول الغربية المختلفة يتجه نحو إرساء قواعد لنظام نقدي دولي جديد يسمع بتجنب العودة إلى الفوضى في العلاقات الاقتصادية والمالية لما قبل الحرب وبحكم تدفق المعاملات المالية والنقدية والتجارية بين الدول كافة فكان الاتجاه نحو إرساء علاقات واتفاقات جماعية متعددة الأطراف تستفيد من تجارب اقتصاديات الحرب خلال الحرب العالمية الأولى وتأخذ العبر والدروس من الفوضى الاقتصادية التي تلت الحرب ومن الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات وكذلك من تجارب الحرب العالمية الثانية .

هكذا بدأ التفكير من قبل الدول الغربية المتحالفة وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية ووضع أسس وقواعد النظام الاقتصادي الدولي الجديد لما بعد الحرب قبل انتهاء هذه الحرب وبما يخدم أهداف التطور الرأسمالي وكانت التطورات على هذا النظام تقوم على ثلاثة أسس هي :

- ضمان استقرار سعر الصرف وحرية تحويل العملات .
- حرية انتقال رؤوس الأموال وتوفير مناخ مناسب للاستثمار العالمي .
- ضمان حرية التجارية الدولية .

لقد كانت الولايات المتحدة وهي التي خرجت منتصرة من الحرب تهدف إلى تحقيق تكامل في الاقتصاد العالمي تحت قيادتها وهي التي تملك اقتصادا قويا نطالب بتطبيق الحرية الاقتصادية وهو النظام الذي يخدم دائما الاقتصاد القوي والأغنى حيث تمثل النظام الجديد في محادثات بريتون وودوز عام 1994م والتي تمخضت عنه ولادة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفي إبرام اتفاقية عام 1947م وكان الاتجاه نحو إقامة منظمة للتجارة الدولية إلا أن الولايات المتحدة عارضت ذلك بقوة تحت ضغط الكونجرس الأمريكي الذي رأي أن المنظمة المقترحة تجاوزا لصلاحياته في اتخاذ القرارات الوطنية فكان للنحو إلى الحل الوسط المتمثل في الموافقة على الجات كمعاهدة دولية مع إقامة أمانة عامة تتولى الإشراف على تطبيق هذه المعاهدة وتنظم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وكان للولايات المتحدة بوجه خاص إلى جانب بريطانيا الدور الرائد في التخطيط للجات والتوصل إلى صياغة أسس النظام التجاري العالمي الذي تضمنته المعاهدة .

– إلا أن العالم الرأسمالي منذ التسعينيات من القرن الماضي يعيش سلسلة من الأزمات المالية والنقدية إضافة إلى الاتجاه نحو التضخم المصحوب بالركود وما ولده ذلك من تزايد في معدلات البطالة مما يشير إلى الاختلافات الهيكلية التي تعكس عجز الشكل التنظيمي القائم عن تمكين المجتمع من استخدام قوات الإنتاجية والبشرية والمادية المتاحة بالفعل استخداما كاملا .

فاتسعت الفجوة النسبية بين طرفي هرم توزيع الدخل والثروة وأصبحت معدلات النمو الاقتصادي تميل نحو الانخفاض اتسعت دائرة الفقر في جميع الاقتصادات في العالم وبدأ التفسح يدب في النظام النقدي الدولي بعد أن ألغت الولايات المتحدة قابلية تحويل الدولار إلى ذهب (1970) وزادت المديونية الخارجية للبلدان النامية ومنها الأفريقية من صعوبات تلك البلدان مما جعلها تلجأ إلى عملية جدولة الديون فأوقعها ذلك في شباك البنك الدولي والصندوق الدولي مما زاد من تفاقم أوضاعها الاقتصادية بدلا من أن يضعها في الطريق الصحيح نحو تحقيق التنمية المنشودة فارتهنت قواها الإنتاجية لحساب رأس المال ومؤسساته الدولية وفقدت القدرة على صنع قرارها السياسي والاقتصادي المستقل .

إن الأزمة الهيكلية التي أصابت الدول الصناعية الرأسمالية جعلها تفكر في المخرج السهل بالنسبة لها فمع فيض الإنتاج لديها الناجم عن تفاقم قدراتها الإنتاجية ومع التطور الهائل في العلم والتكنولوجيا ومع الزيادة الهائلة في حجم رأس المال الذي تضيق الأسواق المالية في البلدان الصناعية عن استيعابه أصبح المطلوب هو توسيع دائرة السوق الدولية وإلغاء جميع الحواجز التي تقف في وجه أو تحد من انتقال البضائع والسلع من مصانع تلك الدول إلى الأسواق الدولية

الرحبة وكذلك تلك التي تحد من انتقال رؤوس الأموال الباحثة دائما عن الاستثمار المربح .

وهكذا بدأ يتبلور من خلال جولة مفاوضات أورجواي نوع من الصراعات متعددة الجوانب فهناك الصراع بين الدول الصناعية الفنية وهناك الصراع بين هذه الدول الصناعية مجتمعة ودول الجنوب الفقير وذلك في إطار من التفاعل المتبادل بين تصاعد الفكر الليبرالي الاقتصادي الجديد وتزايد الأهمية النسبية للتطورات التكنولوجية مع تصاعد قوة الشركات متعددة الجنسية ولكن على صعيد آخر تلاحظ منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي بروز أثر ضعف الاتحاد السوفيتي على الصعيد الدولي وتراضي بلدان العالم الثالث وانتصار الولايات المتحدة وحلقاتها في حرب الخليج الثانية عام 1991م وما تلاه من أحداث دولية كان لها أبلغ الأثر في صياغة التاريخ المعاصر للإنسانية ونعني بها سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه وأهداف أوروبا الشرقية ولقد أوحت هذه الأحداث بالمقابل بانتصار الليبرالية الرأسمالية وبتربع الولايات المتحدة على سدة الزعامة وقيادة العالم ووصل الأمر ببعض دعاتها إلى صياغة مقولة نهاية العالم .

2- ومن ثم فإن النظام العالمي الجديد يشير إلى طبيعة النظام الذي يحكم العلاقات الدولية وفي القلب من هذا النظام العالمي الجديد يبرز دور الولايات المتحدة كقطب وحيد ومما هو جدير بالذكر أن هناك من يرى أن ثمة أقطابًا وقوى أخرى تلعب بالفعل أدوار الشركاء الأصغر للولايات المتحدة في عالم يصفونه بأنه متعدد الأقطاب ويرى هؤلاء أن هذا العالم المتعدد الأقطاب إذا لم يكن قائم الأمة بالفعل فإن هذا العالم ينهض ويتأكد يوما بعد يوم بحيث يتوقعون أن تكتمل ملامحه على المدى المنظور حتى ولو انفردت الولايات المتحدة وحدها لبعض الوقت بإدارة شئون العالم والنظام العالمي الجديد وهذا يعطي الأقاليم المختلفة وبلدان العالم الثالث وزن مختلف ومكانة أقل عما كان عليه الحال إبان النظام

العالمي ثنائي القطبية الذي أعقب الحرب العالمية الثانية حيث كان لهذه الأقاليم والبلدان في ظل هذا النظام وضع أكبر للحصول على المكاسب السياسية والاقتصادية من خلال المناورة واللعب على التناقض بين قطبي الصراع في ذلك الوقت ولهذا السبب فإن النظام العالمي الحالي يضر بمصالح بلدان العالم الثالث ومنها البلدان الأفريقية .

أما العولمة فهي تعبير يشير إلى ما تحقق فعلاً من وحدة وتوحد على الصعيد العالمي حيث بدأت رحلة هذا التوحد في تقديرنا منذ بدايات الرأسمالية ونمو السوق ولكن ذروة التوحد الذي نشهده الآن ليس بسبب نمو السوق الرأسمالية فحسب ولكن بسبب الدرجة الكبيرة من التطورات التكنولوجية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة وبالذات في مجالات الاتصالات والحسابات والموجات وهي التطورات التي جعلت العالم أقرب ما يكون إلى القرية الصغيرة والمقصود بالأمركة هو فرض النموذج الأمريكي وقد يرى البعض أن هذه الهيمنة نتيجة منطقية لطبيعة النظام العالمي أحادي القطبية وأن كان البعض الأخرى يرى أن رغبة بعض الدوائر الأمريكية في فرض النموذج الأمريكي هو أمر ليس مرتبطا بصورة مباشرة وديناميكية بمكانة الولايات المتحدة الاقتصادية أو العسكرية فحسب ولكنه مرتبط أيضا بتميز هذا النموذج داخل المعسكر الغربي نفسه وهو ليس « تميز » الواثق من نفسه بل على العكس فإن الأمريكيين يشعرون بالاستحقاق الثقافي تاريخيا باعتبارهم حديثي النشأة وموضع انتقاد ثقافي بالأساس وكذا فليس صدفة أن نراهم الآن يبرزون أسوأ ما لديهم ثقافيا بمزيج من التحدي وكأن لسان حالهم يقول : لقد أناحت لنا قوتنا أخيرا أن نفرض عليكم جمعيا ما اعتبر تموه ركاكة أو سطحية أو فسادًا للذوق وهكذا نظهر للعالم الملامح الثقافية للنموذج الأمريكي مثل موسيقى الديسكو ووجبات الأكل السريع وطريقة استخدام المواصلات والملابس إلخ وقام بتنفيذ هذا الغزو بكل نجاح الإعلام

الأمريكي مدعوما بالرفاهية الأمريكية .

وعلي صعيد آخر فإن النموذج الأمريكي الذي يراد زحفه على العالم هو نموذج محافظ فالمجتمع الأمريكي لا يعرف حياه سياسية غنية مثلما هو حال أوروبا والحزبين الكبيران في أمريكا الجمهوري الديمقراطي لا ينشطان إلا في المواسم الانتخابية والفرق بينهما محدودة للغاية وكلاهما يميني التوجه ومن ناحية أخرى لا توجد في أمريكا نقابات عمالية قوية وجماعات الضغط هناك عارضة وموقوتة بتحقيق أهداف جزئية وليس لها إطار فكري متماسك ولا طموحات عريضة وفي ظل غياب اليسار أو بالأخرى تغيبه عن الحياتين السياسية والنقابية وفي ظل العداء للشيوعية والحرب الباردة كان من الطبيعي أن ينفرد النموذج الأمريكي بسمات يمنية واضحة وهو الأمر الذي يزيد صعوبة الأمر بالنسبة لفقراء سكان العالم الثالث بما فيهم أفريقيا في ظل النظام العالمي الجديد .

ولفهم هذه المتغيرات والتطورات في النظام العالمي الجديد فقد ولد تعبير النظام العالمي الجديد أثناء حرب الخليج حيث عبر « بوش الأب » في تلك اللحظة عن إحساس طاغ بالانتصار ورغبة غارقة في أن تستمر هذه اللحظة أي تستمر واشنطن قادرة على الانفراد بالعالم .

وسارع مريدو الولايات المتحدة ومنظروها وأحباؤها في وصف عدالة هذا النظام العالمي الذي حلا للبعض في تطور لاحق أن يسميه « عولمة » لكي يجمله ويضفي عليه مشروعية، فأنت إذا أردت أن تجاري النظام العالمي المجحف وغير العادل تجد نفسك بمقتض سياسة خلط المفاهيم والمصطلحات منها بمعاداة التطورات التكنولوجية التي وحدت العالم وجعلت منه بحق قرية صغيرة وربما عبر الكثير في العالم الثاني بحسن نيه أننا بصدد نظام أكثر عدالة سيعاقب المعتدين وينصف المظلومين ولكن دعم واشنطن لإسرائيل وإصرارها على الاستمرار في

سياستها بالمنطقة وشروعها في بناء حائط الصواريخ كل ذلك وغيره فقد هدم العدالة التي تمناها البعض عن حسن نية ولم يتبقى من العولمة والنظام العالمي الجديد إلا تأديب العراق ومطالبة الفلسطينيين بوقف العنف وصندوق النقد الدولي الذي يطالب دول العالم الثالث الفقراء بتطبيق روشتة الإصلاح الاقتصادي .

وباختصار أن الرأسمالية ومن ثم العولمة المطروحة الآن سواء بمعناها الاقتصادي أو الثقافي لها وجه أو معنى إنساني يعبر عن هذا الشوط الذي قطعه البشر في اتجاه واحد.

والعولمة لها أيضا وجه آخر يشير إلى الأمركة أو النظام العالمي الجديد والمظاهرات المناهضة للعولمة لم تكن بالقطع معادية لتوحيد البشر أو معادية لما هو مشترك بين الناس على اختلاف مشاربهم وإنما كانت هذه المظاهرات ضد العولمة باعتبارها مرادفًا للهيمنة الأمريكية والنظام العالمي الجديد باعتبار برامج الإصلاح الاقتصادي أمريكية الطراز التي تريد أن تسحب من الشعوب أو بالأحرى الطبقات العاملة والفقراء تلك المكتسبات التي حصلوا عليها بالنضال الذي تزعمه اليسار على مدى عشرات السنين ويرى البعض أن الحركات المناهضة للعولمة كانت ولا زالت عبارة عن تخلف واسع وقد يكون غير واضح بين هؤلاء المعادين للرأسمالية وبين أولئك المعادين للنظام العالمي الجديد أو الأمركة .

وشهد العالم سقوط نظرية الليبرالية الاقتصادية الجديدة وفشل اقتصاد حرية السوق لقد دافع الليبراليون الاقتصاديون القول باستمرار عن مقولات العولمة مستشهدين بما تم إنجازه في دول جنوب وشرق آسيا حيث تدفقت رؤوس الأموال من البلدان الصناعية الغنية وكان محرك النمو الاقتصادي ناتجا عن

الزيادة السريعة في صادراتها إلى تلك البلدان بفضل الأيدي العاملة الرخيصة إلا أن هذا النموذج في النمو تم تحت ضربات الأزمة المالية والمضاربات في الأسواق المالية وفقدان النمور الآسيوية لميزاتها التنافسية وبالتالي تراجع صادراتها .

هذا ولا تقتصر أزمة الرأسمالية اليوم على الجانب المالي وإنما هي في جذورها تعبر عن أزمة هيكلية تعود إلى علاقات الإنتاج وعلاقات التوزيع المرتبطة بها وهي بالتالي حلقة في سلسلة أزمة النظام الرأسمالي وإن ما هو جديد فيها هو أنها تندرج في إطار عمليات عولمة رأس المال المبنية على تحرير المعاملات المالية وإلغاء القيود أمام حركة رأس المال وإضعاف الدولة والحد من قدرتها على التدخل لوضع السياسات الملائمة لوقف الطبيعة الدورية للأزمة التي هي في جوهرها أزمة فائض الإنتاج في إطار نظام التراكم الرأسمالي المعولم وعجز الطلب الفعال المدعم بالقدرة الشرائية عن مجاراة الزيادة في الإنتاج وبالتالي عجز دورة الإنتاج والتسويق عن خلق وتحقيق وفائض القيمة بالنسبة لقدر معين من رأس المال مما يسبب التناقض ما بين توقعات أصحاب رأس المال وتوقيت دورات خلق القيمة أو خلقها بمعدلات بطيئة .

ونتيجة لممارسات النظام الرأسمالي المعولم فإن الأزمات تتوالى وتنتقل من مكان إلى آخر وتصيب عمالقة العولمة ومراكزها الرئيسية وتتبدى خاصة في الولايات المتحدة واليابان في تراجع الناتج الصناعي وتباطؤ النمو الاقتصادي وضعف المبيعات وتصاعد معدلات البطالة وتسريع العمال مما يوحي بالانكماش ويهدد بالدخول إلى النفق المظلم .

هذا وتعمل الدول الصناعية المتقدمة رغم الخلافات فيما بينها بسبب تعارض المصالح إلى نقل أزمتها إلى البلدان النامية ومنها الأفريقية عبر تسريع وتوسيع إجراءات حرية التجارة لذا فهي تريد توسيع صلاحيات منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالتفاوض حول حقوق المستثمرين وسياسات المنافسة والإفصاح عن

الشفافية في حسابات الحكومات وتسهيل التبادل التجاري وشؤون البنية لكن الدول النامية التي تعاني من آثار الأزمة وتعيش أسوأ مراحل العولمة تريد أولا تقييم ما جرى الاتفاق عليه من إجراءات للوقوف على مدى التقيدمن قبل الدول الصناعية المتقدمة على تنفيذ ذلك .

كما أن هذه الدول الأفريقية والنامية عامة تعاني من مشكلات كبرى سواء بسبب الديون الخارجية أو بسبب إقفال أسواق الدول الصناعية أمام صادراتها إضافة إلى المشكلات المتعلقة بأزمة التنمية والكلية الفكرية وضمانات الاستثمارات وغير ذلك .

هذا وتمارس الولايات المتحدة تجاه حلفائها من الدول الصناعية المتقدمة وتجاه دول العالم الثلاث .

ذلك بوجه خاص في المواقف التالية :

- الموقف من برتوكول كيوتو بشأن الاحتباس الحراري .

- مشروع نظام الدفاع المضاد للصواريخ .

- دعما لإسرائيل في مواجهة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

- المحافظة على استمرار الحروب الإقليمية في العالم أجمع وتشجيع مبيعات الأسلحة.

وفي هذا الإطار يؤكد الدكتور / مراد غالب / وزير خارجية مصر الأسبق ورئيس منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية السابق في كلمته في ندوة عولمة التجارة الدولية ومصالح شعوب الجنوب على الآتي :

- يمر العالم اليوم بمنعطف تاريخي خطير نشهد فيه إحدى أخطر أزمات اقتصاد العولمة بكل ما تتضمنه من توابع ودلالات واحتمالات .

– ويأتي تميز هذه الأزمة وبالتالي خطورتها من الفشل الذي لاقته فلسفة اقتصاد العولمة – الليبرالية الاقتصادية – وآلياته – أي آليات اقتصاد السوق – على أرض الواقع والذي تمثل في عجزهما عن تفادي الأزمات وحل التناقضات التي تخلقها وتفرزها نفس هذه الفلسفة وهذه الآليات .

ومع التطور العاصف لتكنولوجيا المعلومات وتحول التكنولوجيا في حد ذاتها إلى أحد أهم قوى الإنتاج في اقتصاد العولمة راهن منظرو هذا الاقتصاد على التكنولوجيا كسبيل لضبط الطابع العشوائي لقوى الإنتاج وبالتالي حماية الاقتصاد العالمي من الأزمات المتلاحقة التي تعصف به أحيانا على أن الأزمة الحالية لاقتصاد العولمة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك فشل هذا الرهان إذ إن التكنولوجيا لم تقدم عونا يذكر في هذا المجال .

هذا ويعاني اقتصاد العولمة منذ بضعة عقود مضت أزمات متعاقبة إلا إن ما حدث في المكسيك عام 1994 ومن أزمة النمور الآسيوية عام 1997 كانت دليلا واضحا على فشل نظرية الليبرالية الاقتصادية واقتصاد السوق رغم النجاح الباهر الذي حققته هاتان التجربتان – حتى إنهما تحولتا إلى أسطورة نجاح لاقتصاد السوق والمسألة ذات الدلالة العميقة هنا أن انهيار هذه التجارب لم يأت من قبلها وإنما تحت معاول التقلبات المتعاقبة في اقتصاد الدول الرأسمالية الكبرى أي بفعل الارتباط العضوي بالسوق العالمي الحر وآلياته .

ورغم تكرر أزمات اقتصاد العولمة إلا أن تميز هذه الأزمة وخطورتها ينبع أيضا من ارتباطها بعولمة واسعة النطاق للرأسمال ومفاهيمه وآلياته عبر المؤسسات التجارية والمالية الدولية (التي أقامت حلفا وثيق العرا فيما بينها – WTO البنك الدولي صندوق النقد الدولي – يرد الحديث عن ذلك صراحة في نص واضح من نصوص WTO) وعبر الشركات العملاقة عابرة القارات وفوق القوميات .

ولقد أدت عولمة الرأسمال إلى عولمة أزماته التي وإن طالت الجميع بما في

ذلك عمالقة اقتصاد العولمة ومراكزه الرئيسية إلا أن تأثيرات ذلك كانت ومازالت مأساوية للغاية في الدول النامية .

وتتوافق الأزمة الحالية مع إضعاف شديد لدور الدولة على نحو يعجزها عن التدخل وتقديم يد العون وإذا كانت قبضة الدولة في الاقتصاد قد وهنت في المراكز الاقتصادية العالمية الرئيسية فقد حدث هذا بعد أن لعبت الدولة دورا جوهريا في إرساء الأسس والبنى التحتية الراسخة لاقتصاد قوى متطور قائم على العلم والتكنولوجيا ومع ذلك لم يساعد هذا على الإفلات من الأزمات المتلاحقة التي يشهدها اقتصاد هذه الدول العولمة إجمالا على أن مخاطر كف الدولة عن التدخل في الاقتصاد تبدو كارثية في بلدان العالم النامي التي لن تنجز بعد قدرا من التنمية يساعدها على مواجهة التقلبات المرتبطة باقتصاد السوق ناهيك عن تلك الآتية عبر البحار الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية واستفحالها وتحولها إلى أزمات اجتماعية عميقة تؤدي بدورها إلى غياب الاستقرار كشرط أساسي لعمل الرأسمال وحرية حركته أي نفي لشروط نجاح اقتصاد وآليات السوق .

وللفكاك من هذه تسعى مراكز الاقتصاد العالمي إلى تصديرها وإلقاء تبعتها وتكاليفها الفلكية على عاتق الدول النامية ويتم هذا عبر تكثيف هائل وتوسيع لم يعرفه التاريخ لإجراءات اقتحام الأسواق وتحرير التجارة من كل عائق بما في ذلك الدولة وسيادتها الاقتصادية ومصالحها الأمنية والإستراتيجية وحتى على حساب كل الشعارات التي يتشدق بها الغرب طويلا – باعتبارها انعكاسا اجتماعيا وسياسيا لنظامه الاقتصادي – حول الديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان .

والمؤسف- والخطير أيضا للأزمة الحالية لاقتصاد العولمة – أن مفهوم التجارة التي يراد لها أن تتحرر كاملة قد أصبح يضم وفق سياسة منظمة التجارة العالمية كل مناحي حياة الإنسان الفرد في كل بقاع الأرض فبعد أن كانت GATT

تعني بشكل ما بالقضايا التجارية وتخصص فصلا كاملا عن التنمية أخضعت WTO كافة أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل وحتى قضايا من نوع الزراعة والمنسوجات والملكية الفكرية والخدمات والاستثمارات والسفر والسياحة والخدمات الترفيهية لآليات التجارة دون النظر إلى ضرورات التنمية والمستويات المختلفة للتطور الاقتصادية الاجتماعي بين المراكز الرئيسية وأطراف الاقتصاد العالمي .

وأكثر من هذا فنحن مقبلون على حزمة جديدة سميت قضايا جديدة أو من المفترض أن ندخل في عداد القضايا المطروحة للبحث في جولة جديدة من المفاوضات تسعى WTO لتنظيمها ومن تلك القضايا الجديدة القضية الجديدة قضية الشفافية في المشتريات الحكومية التي تستهدف إخضاع السوق الضخم للمشتريات الحكومية في العالم لآليات عمل WTO من ذلك أيضا قضايا تحرير المنافسة من أية عوائق عدا قدرة السلعة نفسها على المنافسة ثم قضية الاستثمار والحرية المطلقة لحرية رؤوس الأموال.

ولقد أضفت أحداث 11/ 9/ 2001 طابعا خاصا للأزمة الحالية لاقتصاد العولمة ويتمثل ذلك في أشكال وأساليب نوعية جديدة للمواجهة تتسم بالتوحش والعنف الشديدين إذ قد تزعزعت مصداقية كبرى رموز العولمة الاقتصادية ممثلة في أبراج التجارة بعقر دار الولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن أدوات ردعها العسكري ممثلة في البنتاجون ومن المتوقع أن يتحول التحالف العسكري الدولي الذي تدعو إليه أمريكا بدعوى مناهضة الإرهاب إلى هيئة أركان حرب المثلث المؤسسي القانوني لاقتصاد العولمة : WTO، البنك الدولي صندوق النقد الدولي أي عسكرة كوكبية للاقتصاد الكوكبي أحادي الجانب .

ومن ناحية أخرى تتوافق – لحسن الحظ – الأزمة الحالية لاقتصاد العولمة مع نهوض جارف لقوى المقاومة في العالم ممثلة في المنظمات غير الحكومية ورغم

إدراكنا للخلاف العميق بين أسباب المقاومة التي ظهرت في سياتل وجنوا ودافوس من ناحية وما حدث – على سبيل المثال – في ديربان بجنوب أفريقيا من ناحية أخرى والذي طغت عليه مقاومة آتية من الجنوب ومن آسيا بشكل رئيسي إلا أن هذا لا ينفي أن قوى شعبية ضخمة – من منطلقات مختلفة – قد ظهرت على مسرح العالم لتشكل قوى ضغط مناهض لحركة العولمة الاقتصادية وليس من قبيل الصدفة أن تطوق هيئة أركان حرب النظام الاقتصادي الكوكبي الجديد بحجة مكافحة الإرهاب – جنوب آسيا من حيث تأتي مقاومة شعبية قوية للعولمة وتعزز وجودها العسكري في الشرق الأوسط – حيث النفط وحيث المشكلة الفلسطينية الأزلية التي لا تكف عن زعزعة الاستقرار وبالتالي حرية حركة رؤوس الأموال وفتح الأسواق لتخفيف وطأة التضخم والأزمة عن كاهل المراكز الاقتصادية العالمية .

وإذ نحن مدعون الآن للتوقف لنتأمل عميقا ما يحدث حولنا وما سنواجه به في مؤتمر الدوحة علينا في المقام الأول أن ندرك أن الأساس الفلسفي الذي تقوم عليه العولمة الاقتصادية هو : أولوية التجارية كمصدر للازدهار يدعم بدوره التنمية وأن المراكز لاقتصاد العولمة –ستستميت في أزمتها الحالية –دفاعا عن هذا المبدأ – باعتبار هذا دفاعا بشكل رئيسي عن مبرر وجودها .

وفي تصوري إنه على ضوء ما أسلفت علينا التفكير في كيفية تناول موضوعات مؤتمر الدوحة وأرى أن أهم ما يجب السعي لإقراره هو سد الطريق أمام جولة جديدة من المفاوضات حتى ننتهي من الوفاء بالتزاماتنا في الجولات السابقة ويشكل خاص جولة أوروجواي إذ أن أي جولة جديدة ذات موضوعات جديدة ستفتح على اقتصاديات العالم النامي باب جهنم .

وأرى من الضروري للغاية محاسبة البلدان الصناعية الكبرى عن مدى وفائها بالتزاماتها وفق الجولات السابقة إذ أنه بينما نطالب نحن برفع يد الدولة عن الزراعة مازالت مستمرة الإجراءات الحمائية من جانب الدول الصناعية الكبرى على منتجاتها الزراعية بشكل خاص وبمعدلات عالية (40٪ من إجمالي الدخل الزراعي عام 1999) أي 360 مليار دولار نصيب الاتحاد الأوروبي وأمريكا واليابان فيها 90٪ وتلك مساوية لمعدل الدعم المقدم قبل جولة أورجواي – تبلغ هذه النسبة أكثر من الثلثين في دول مثل اليابان والنرويج وسويسرا وكوريا الجنوبية ومن المفترض أن الدعم وصل عام 2001-2002 بنحو 406 مليار دولار .

وعلى الدول النامية السعي الدؤوب للتوفيق بين التزاماتها وفق اتفاقيات WTO والجات وبين ضرورات التنمية الداخلية التي لن يكون بوسع هذه الدول حتى الوفاء بالتزاماتها دون العمل بشكل متواز في مجال التنمية الاقتصادية – الاجتماعية .

وليس أقل أهمية من ذلك العمل على إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية ودعم وتنشيط القائم منها كسبيل لتنسيط التجارة الإقليمية وتخفيف حدة الاعتماد على التجارة الخارجية فضلا عن التعبير عن المصالح الإقليمية لهذه التكتلات في مواجهة عمالقة اقتصاد العولمة .

وفي النهاية وبعد أن برهنت مؤسسات المجتمع المدني في العالم على أنها قوة فاعلة وأداة ضغط لا يستهان بها على الدول النامية العمل على إرساء الديمقراطية وإفساح المجال لعمل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني الداخلي وربط حركتها بمنظمات المجتمع الدولي في العالم .

ويتعرض الأستاذ الدكتور / جودة عبد الخالق – أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وزير التضامن الاجتماعي الأسبق في ندوه عولمة التجارة الدولية ومصالح شعوب الجنوب الطريق إلى التصنيع تحت هيمنة منظمة

التجارة العالمية متسائلا عما إذا كان الطريق وعرأم مسدود ويخلص إلى أن فرص التصنيع في الدول النامية قد تقلصت كثيرا وأن طريق التصنيع صار وعرا بفضل الحواجز والمواقع التي خلقتها اتفاقية الجات عام 1994 والتي تكرسها منظمة التجارة العالمية بأدوات السياسة التجارية والسياسة الصناعية للدول النامية قبل وبعد الجات عام 1994 فالاتفاقية والمنظمة تعبر أن عن نزعة معادية للتصنيع وتتبلور هذه النزعة في شعار حرية التجارة فوق كل شيء كما تجسده .

الأعمدة الثلاثة للنظام التجاري الدولي الجديد : حرية التجارة ومبدأ الدولة الأولي بالرعاية وشرط المعاملة الوطنية صحيح أن اتفاقات مراكش تعترف بالوضعية الخاصة والتفاضلية للدول النامية ولكنها لا تنظر إليها باعتبارها نتاج فوارق هيكلة بل على أنها فجوات يمكن سدها بآجال أطول لتنفيذ الالتزامات ولذلك فقد تعرضت للتهميش على يد منظمة التجارة العالمية تلك المنظمات الدولية المعنية بشؤون التنمية والتصنيع في الدول النامية مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الإنكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) .

وربما جاز القول أن تقديس منظمة التجارة العالمية لحرية التجارة كمبدأ يعلو فوق كل اعتبار آخر كأساس للنظام التجاري العالمي يمثل هزيمة لكل ما حاربت دول الجنوب من أجله مند الستينيات من القرن العشرين في إطار الأنكتاد: ضمان أسعار عادلة للمواد الأولية التي تنتجها تلك الدول من خلال الاتفاقيات الدولية ضمان نفاذ منتجاتها إلى أسواق الدول المتقدمة المعاملة التفضيلية للاستثمارات المحلية استخدام السياسة التجارية لتحقيق التصنيع وتفعيل نقل التكنولوجيا ولعل من أهم اتفاقيات جولة أورجواي من حيث التأثير السلبي على التصنيع في الدول النامية اتفاقية شؤون الاستثمار المتصلة بالتجارة واتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة .

في ضوء ما تقدم يصبح المطلوب على المستوى الدولي (في إطار مجموعة الـ 15 مثلا) هو تقييم النتائج التي أسفرت عنها اتفاقات جولة أورجواي (الجات 1994) أولا وقبل الانتقال إلى جولة جديدة . فالواضح أن هذه الاتفاقات الأخيرة قد خلقت بيئة اقتصادية دولية غير مواتية بالنسبة للدول النامية فضلا عن أنها قد أدت إلى تنامي نفوذ منظمة التجارة العالمية على حساب الدور الذي يلعبه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) ومعلوم أن هذه المنظمة الأخيرة قد أنشئت من منطلق أن التجارة تتفرع عن التنمية وليس العكس .

ومن أهم المسائل التي هي بحاجة إلى مراجعة من منظور التصنيع في الدول النامية نظام التعريفة المتصاعدة (escalated tariff) الذي تأخذ به الدول المتقدمة والذي يتضمن تمييزا ضد الصادرات الصناعية في الدول النامية فتخفيض التعريفة على العموم (across-the-board) لا يقضي على هذا التحيز لأنه يخفض متوسط التعريفة الجمركية دون أن يعدل هيكلها وبالتالي لا يتيح للصادرات الصناعية للدول النامية درجة أكبر من النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة.

وأخيراً لابد من التحرير من القضايا الجديدة التي تضغط الدول المتقدمة لوضعها على جدول أعمال الجولة الجديدة نحن نشير هنا قضايا الاستثمار والمنافسة والشفافية في المشتروات الحكومية وإجراء تخفيضات جديدة للتعريفة الجمركية على السلع الصناعية فإذا تحقق للدول المتقدمة ما تريد بالنسبة لهذه القضايا أصبح طريق التصنيع في الدول النامية مسدودا .

وفي إطار هذه الندوة أكد د/ إبراهيم العيسوي – أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي على عشرة مطالب عامة لحماية مصالح شعوب الجنوب والدفاع عن حقها في التنمية وذلك في إطار منظمة التجارة العالمية وأهم هذه المطالب ما

يلي :

أولا : الاعتراف بعدم التوازن المتضمن في الاتفاقات الجارية للمنظمة بين التزامات كل من الدول المتقدمة والدول النامية وذلك بالنظر إلى اختلاف مستوى التطور الاقتصادي الذي أحرزته كل منها من جهة وإلى اختلاف قدرات كل منها الإدارية والتنظيمية والمالية على تنفيذ هذه الالتزامات من جهة أخرى ويترتب على ذلك أن تخطي قضية التنمية يوضح خاص على جدول أعمال المنظمة وأن تراعى الاعتبارات التنموية عند تحديد تنازلات الأطراف المختلفة في المفاوضات التجارية التي تجري إطار المنظمة فلا يعقل أن تحتل قضية التنمية الوضع الهامشي الذي تحتله الآن في منظمة غالبية أعضائها دول نامية .

ثانيا : يترتب على إعطاء قضية التنمية أولوية متقدمة في برامج عمل المنظمة وفي مفاوضاتها أنه ينبغي الإصرار على مبدأ تناسب الالتزامات مع مستويات التطور الاقتصادي في الدول المتخلفة – فالمعاملة المتساوية بين أطراف غير متكافئة تزيد حتما من اللامساواة وعدم التكافؤ بينها ويترتب على ذلك إحياء مبدأ المعاملة المتميزة أو التفضيلية للدول النامية كبديل لمبدأ الفترات الانتقالية محددة المدة الواردة في الاتفاقات الحالية وذلك بما يمكن هذه الدول من استعمال التجارية والسياسة الصناعية في حشد الجهود من أجل التنمية وهو ما تمتعت به الدول المتقدمة والدول الصناعية الجديدة لفترات طويلة في ظل الجات ومن قبل أن تخرج الجات إلى الوجود ولا بأس في هذا الصدد من ربط مستوى التفصيلات التي تحظي بها أية دولة نامية عضو بالمنظمة بمستوى التطور الاقتصادي والتقدم في مستوى المعيشة الذي أحرزته ويمكن الاستعانة في هذا الشأن بمؤشر مركب للتنمية الشاملة يتضمن مجموعة من مؤشرات التنمية البشرية المطردة بالمعني الواسع ولا شامل لهذا المفهوم مثل متوسط دخل الفرد معبرا عنه بالدولارات الدولية ومدى التفاوت في توزيع الدخل ونسبة الفقراء إلى حملة السكان ودرجة

التصنيع والتقدم في مجالات الاتصالات والمعلوماتية وما إليها إن متابعة مستوى التنمية للدول المختلفة باستخدام مثل هذا المؤشر سوف يؤدي إلى وجود آلية عادلة لمنح التفصيلات ولتناقصها تدريجيا مع ارتفاع مستوى التنمية طبقا للمؤشر العام المقترح أي مع ترقي الدولة إلى مستوى أعلى للتنمية .

ثالثا – يترتب على إعطاء قضية التنمية ما تستحقه من اهتمام في منظمة التجارة العالمية وعلى إقرار مبدأ تناسب الالتزامات مع مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي وعلى حق الدول النامية في معاملة متميزة تتجاوز ما هو مكفول من خلال الفترات الانتقالية وبعض الاستثناءات المحدودة من القواعد العامة أنه يتعين الاعتراف بحق الدول النامية في مراجعة الكثير مما التزمت به تجاه المنظمة على مضض وتحت ضغوط الدول الصناعية الكبرى .

إن المراجعة المطلوبة لا تتعلق فقط بما يسمى قضايا التنفيذ والتي يفهم منها أن الغرض هو تذليل العقبات الفنية أو الإدارية أو المالية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقات القائلة وهذا تفسير قاصر لمشكلات التنفيذ ذلك أن الأمر يتعلق بمسائل إجرائية أو فنية أو مالية تعترض تنفيذ الدول النامية لالتزامات مقبولة ولكنها تتعلق حقا بأن الالتزامات القائمة معيبة من الزاوية التنموية بمعني أنها أضرت بالتنمية عندما نفذت أو تهدد بإيقاع الضرر بالتنمية حالة تنفيذها ولذلك فإن الاهتمام يجب أن ينصب على إعادة تقييم الالتزامات من المنظورة التنموي وتعديل الاتفاقات وما تتضمنه من قواعد بناء على ذلك .

وينسحب ذلك على اتفاقات كثيرة مثل اتفاقية الدعم التي تحريم الدول النامية من أدوات مهمة لتشجيع الإنتاج المحلي ولتنمية الصادرات وتصنع مستوى بالغ التدني لمتوسط دخل الفرد في الدولة حتى يجوز لها الاستثناء من قواعد الدعم ومثل اتفاقية مكافحة الإغراق التي الكثير من التعقيدات مع عدم التفرقة بين آثار الإغراق في كل من الدول النامية والدول المتقدمة . ومثل اتفاقات تحرير

الخدمات واتفاقية الاستثمار واتفاقية حقوق الملكية الفكرية واتفاقية الصحة العامة والصحة النباتية فالالتزامات الواردة في هذه الاتفاقات تنطوي على عدم توازن كبير وعلى غياب العدالة وتسمح بقيام منافسة غير متكافئة بين المنتجين المحليين والمنتجين الأجانب إنها تحمل الدول النامية بأعباء كبيرة وذلك في الوقت الذي لا تتمكن فيه من الاستفادة من الفرص المتاحة حاليا للدول الصناعية الفنية وحدها كما ينبغي أن تشمل عملية المراجعة قضية النفاذ للأسواق التي تظهر في اتفاقات متعددة لاسيما نفاذ منتجات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة وما يعترضه من عقبات كثيرة تضعها الدول المتقدمة ويجب أيضا أن تتضمن المراجعة أيضا إزالة عدم الإنصاف المتضمن في آلية فض المنازعات .

رابعا :- إن وضع قضية التنمية في مقدمة الأمور التي تحظى بالأولوية في منظمة التجارة العالمية لا يعني مراجعة التزامات الدولة النامية فحسب بل أنه يتطلب توجيه عناية خاصة لعدد من القضايا التي تهم الدول النامية والتي لا تخفي صمتها بنمو تجارة الدول النامية مثل العلاقة بين التجارة والديون الخارجية والعلاقة بين التجارة ونقل التكنولوجيا والعلاقة بين التجارة والمساعدات الخارجية وتحرير انتقال العمالة وقضية تدهور شروط التبادل التجاري وأثرها على مستقبل التنمية في البلدان النامية .

خامسا :- مثلما تراقب المنظمة بكل دقة مدى التزام الدول النامية بتعهداتها في الاتفاقات المختلفة يجب عليها أن تراقب وتراجع بشكل دقيق مدى التزام الدول المتقدمة بما تعهدت به من التزامات لصالح الدول النامية ويشمل ذلك ما تضعه الدول المتقدمة من عراقيل في وجه دخول صادرات الدول النامية إلى أسواقها وما تقوم به من تحايلات على نصوص الاتفاقات لأغراض حمائية وما تعهدت به من معونات للتعويض عن ارتفاع أسعار الواردات من السلع الزراعية والغذائية ومن مساعدة في نقل التكنولوجيا وكذلك المساعدات المالية والفنية لبناء القدرات

المؤسسة والتنظيمية في الدول النامية كما ينبغي العمل على تحويل الوعود الفضفاضة والتعهدات المبهمة إلى التزامات واضحة ومحددة مع ترتيب عقوبات رادعة على الدول المتقدمة التي لا تفي بهذه الالتزامات فما يسمى بقضايا التنفيذ لا يخص الدول النامية وحدها بل يخص الدول المتقدمة أيضا .

سادسا : يجب رفض الدعوة لجولات واسعة النطاق من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف أي لجولات تجارية على نمط ما كان يتم في إطار الجات إن وجود المنظمة بهيكلها المؤسسي القوي وبتقسيم العمل الواضح بين مجالسها ولجانها ذلك لابد وأن يغني عن أسلوب الجولات .

لقد تضمنت بعض الاتفاقات القائمة مواعيد محددة لاستئناف التفاوض حول بعض المسائل (وهذا ما يطلق عليه جدول الأعمال الحتمي أو المفاوضات المتفق عليها) وقد تم بالفعل إجراء مفاوضات مختلفة في بعض المسائل كاتفاقية الزراعة واتفاقية الخدمات كما تم التوصل إلى عدد من الاتفاقات الجديدة منذ بدء ممارسة المنظمة لنشاطها مثلا في مجال الخدمات المالية والاتصالات الأساسية وليس هناك ما يمنع من بدء التفاوض حول موضوعات أخرى إذا استقر الرأي على ذلك بين غالبية الدول الأعضاء فالمنظمة هي منتدى دائم للتفاوض وبها لأسلوب جولات المفاوضات بلى وأن العمل بأسلوب الجولات قد يؤدي إلى الازدواجية والتكرار في نشاط المجالس المتخصصة في المنظمة من جهة ونشاط الهيئة أو الهيئات التي قد يناط بها الإشراف على جولات المفاوضات من جهة أخرى وفضلا عن ذلك فإن إدخال مفهوم جولات المفاوضات في المنظمة سيلقي بأعباء كبيرة على دبلوماسي الدول النامية في الجات بما يتعذر معه متابعتهم للقضايا الكثيرة محل البحث والنقاش والتفاوض في المجالس المختلفة فضلا عن مجلسها العام .

وقد يقال: أن للجولات التفاوضية مزية إتاحة الفرصة لتبادل التنازلات عبر

الاتفاقات المختلفة ومن ثم فإنها تتيح مجالات أفضل للتوصل إلى التوازن بين التزامات الأطراف المختلفة ولكن هذه حجة نظرية أكثر منها عملية فالتوازن بين الالتزامات لم يتحقق في جولة أورجواي التي استمرت سبع سنوات ومن جهة أخرى فإن تحقيق هذه المزية ممكن في الموضوعات الأخرى.

سابعًا :- ينبغي إرجاء النظر في أية قضايا جديدة أو إضافية لما هو متضمن في جدول الأعمال الحتمي والمفاوضات المتفق عليها في اتفاقات جولة أورجواي وكذلك المراجعات المطلوبة من جانب الدول النامية في الاتفاقات القائمة فذلك أمر ضروري حتى تحمل الدول النامية بما لا طاقة لها به من أعباء التفاوض وأعباء أية التزامات إضافية قد يجرها التفاوض حول القضايا الجديدة (الاستثمار – المنافسة – المشتريات الحكومية – تيسير التجارة – العمل – البيئة) فالدول النامية تتحمل الآن عبئًا كبيرًا لتنفيذ الالتزامات القائمة كما أنها لديها الكثير من الالتزامات التي تتمكن من تنفيذها بعد أو التي تتطلب إعادة نظر ومراجعة من المنظور قبل الشروع في تنفيذها .

ومن جهة أخرى فإن بعض القضايا الجديدة لا تخص المنظمة أصلا فهناك منظمات متخصصة تعني بقضايا العمل وقضايا البيئة مثل منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على التوالي وفضلا عن أن طرح مثل هذه القضايا في منظمة التجارة العالمية إقحاما لها على جدول أعمال المنظمة وافتئانا على صلاحيات غيرها من المنظمات العالمية ذلك أن الهدف الحقيقي من وراء الإصرار على طرح الدول المتقدمة لهاتين القضيتين في منظمة التجارة العالمية ليس سوى حماية المصالح التجارية لهذه الدول وتوسيع الأسواق أمام منتجاتها وبالتالي إضعاف الفرص المتاحة أمام منتجات الدول النامية في النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة وهذا هو الهدف المرتجي أيضا من طرح قضايا الاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية (لاحظ أنه توجد بالمنظمة حاليا اتفاقية جمعية

الحكومية plurilateral تلزم من ينضم إليها فقط من الأعضاء وليست معممة على الأعضاء في المنظمة أي Multilateral) .

وجهلة القول هو أن طرح القضايا الجديدة يهدف في التنمية إلى فتح أسواق الدول النامية على مصاريعها أمام تجارة الدول المتقدمة واستثمارها من جهة وإلى انتزاع ما تبقي بيد الدول النامية من أسلحة الاستثمار الأجنبي بما يتفق مع الأولويات المقررة للتنمية فيها وتجديدها مما تبقى لديها من أدوات لتشجيع الصناعات المحلية وزيادة التشغيل ومواجهة الركود (من خلال سياسة الإنفاق العام أي من خلال المشتريات الحكومية) وبعبارة أخرى فإن الدوافع لطرح القضايا الجديدة في المنظمة هي في الحقيقة دوافع مضادة للتنمية في الدول النامية ولذا يتعين مقاومة فرضها على جدول أعمال المنظمة بكل قوة .

ثامنا :- يجب مقاومة الدول المتقدمة لبدء المفاوضات حول تخفيضات جديدة للتعريفات الجمركية على السلع الصناعية (والتي تسمى السلع غير الزراعية لتفادي الإشارة إلى المنتجات الصناعية) وكذلك لتخفيض القيود غير التعريفية فهذه قضية جديدة لتحرير السلع الصناعية على غرار ما جرى مثلا في حالة السلع الزراعية .

والمقاومة المطلوبة لها سببان أولهما: أن تحرير التجارة في السلع الصناعية قد أدي إلى آثار مدمرة على الصناعات الوطنية في الكثير من الدول النامية وذلك على ما سبق بيانه ولابد من التحقق من هذا الأمر ودراسة ما أسفرت عنه التخفيضات السابقة في التعريفات على الواردات من السلع الصناعية من آثار على التنمية وذلك قبل الدخول في أية مفاوضات جديدة وثانيهما: مستوى التعريفات الجمركية والقيود الغير الجمركية التي تتعرض لها الصادرات الصناعية للدول النامية عند دخولها أسواق الدول المتقدمة لم تزل مرتفعة وذلك بالرغم من انخفاض متوسطها العام وذلك كما سبق ذكره من قبل ومن ثم فلابد من مراجعة الموقف

من نفاذ السلع الصناعية التي تنتجها الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة قبل الدخول في أية مفاوضات جديدة لزيادة درجة فتح أسواق الدول النامية أمام الصادرات الصناعية للدول المتقدمة وليس من المعقول أن تتلكأ الدول المتقدمة في رفع القيود على صادرات الدول النامية من المنسوجات (والسلع الزراعية أيضا) بينما تطالب الدول النامية بإسراع الخطا على طريق تخفيف القيود على وارداتها من الدول المتقدمة .

تاسعا : على الدول النامية مقاومة الاتجاه إلى توسيع صلاحيات منظمة التجارة العالمية لتشمل أمور لا علاقة لها بالتجارة ويخشى من إساءة استعمالها من جانب الدول النامية لأغراض حمائية لقد توسعت صلاحيات المنظمة كثيرا من خلال اتفاقات جولة أورجواي واحتلت المنظمة مناطق ما كان يجب أن تحتلها ومن أبرز الأمثلة على ذلك قضية حقوق الملكية الفكرية التي تتولاها منظمات أخرى متعددة والتي أصرت الدول المتقدمة على إدخالها في نشاط المنظمة لا شيء في الواقع سوى أن المنظمة قد أصبحت تملك قوة معاقبة المخالفين لاتفاقاتها من خلال آلية فض المنازعات وقد اعترف باجواتي – مستشار المدير العام للجات أثناء جولة أورجواي –مؤخرا بأنه كان من الخطأ إدخال مسألة الملكية الفكرية في الجات لأنها ليست من القضايا التجارية ولأن إدخالها أدى إلى تشوهات في النظام التجاري أضرت بمصالح الدول النامية .

والحقيقة أن منظمة التجارة العالمية صارت أقرب إلى حكومة اقتصادية للعالم فهي تشرع وتراقب تنفيذ التشريعات التي تلتزم بها الدول وهي تلك جهاز تفتيش وجهاز بوليس وجهاز قضائي لضبط المخالفين ومعاقبتهم على ما يرتكبونه من مخالفات وهذا تحرك غير محمود في اتجاه إقامة حكومة عالمية وهو اتجاه غير محمود لأن أية حكومة عالمية تنشأ في ظل عدم التكافؤ القائم بين الدول الغنية والدول الفقيرة ستكون حتما منحازة لمصالح الأغنياء ولذا يتعين الاتجاه لتوسيع

صلاحيات منظمة التجارة العالمية ونفوذها وذلك درءاً للمخاطر التي تتعرض لها الدول النامية من جزاء هذا التوسع بل إنه من الوارد تكثيف الجهود من أجل سحب الموضوعات غير التجارية من المنظمة لتحقيق المزيد من التركيز لصلاحيتها على قضايا التجارة .

عاشرا : ينبغي إيلاء قضية الشفافية والمشاركة الديمقراطية في أعمال المنظمة اهتماما كبيرا وذلك مع إتاحة فرص أوسع للمشاركة الجادة أمام الكتلة الكبيرة من عضوية المنظمة المتمثلة في الدول النامية لاسيما الدول الصغيرة والفقيرة كما ينبغي كفالة فرص أفضل لتمكين المنظمات الأهلية أو غير الحكومية ذات الاهتمام بالقضايا التي تثار في المنظمة وخاصة المنظمات المنتمية إلى الدول النامية من متابعة المناقشات والمفاوضات حول هذه القضايا مع إتاحة المعلومات ذات الصلة لها .

وأخيرا عرض أحد المشاركين في هذه الندوة الأستاذ/ سعد حافظ محمود رؤية لما يجب أن تفعله الدول النامية تجاه العولمة فعرضها تفضيلا كختام لكيفية مواجهة الدول النامية للعولمة وذلك على الوجه التالي ما العمل ؟

ماذا نحن فاعلون في مواجهة العولمة ؟

وحتى لا تجرفنا الأفكار التي لا ترى أبعد من حدود العاطفة والتي تنطلق من سلبيات الآليات المصاحبة والتي تتمخض عنها الأوضاع الناجمة عن إعادة تقسيم العمل الدولي وعن شروط منظمة واتفاقية التجارة العالميين وانقسام العالم إلى دول صناعية غنية يسكنها خمس سكان العالم وتستحوذ على أربعة أخماس ثمار إنتاجه وعلى مصادر التمويل وهي أكثر قدرة على الإنتاج وتطوير العلم والثقافة وعلى المنافسة في التجارة ووضع شروطها وقواعدها أقول حتى لا ننجرف وراء الضيقة والميكانيكية القائلة برفض العولمة .

والعولمة شقان شق موضوعي يجعل منها واقعا بحكم التطور الإنساني

وبحكم ما أدت إليه الثورات العلمية والتقنية من قدرة أكبر اتصال العالم وبدرجة انفتاح على معلومات لم تكن متاحة بالحجم الذي هي متاحة عليه الآن وسيولة أكبر في تدفق المال والبضائع .

هذه الثمار لا يمكن رفضها فإن ذلك يعني رفض التقدم الإنساني كما أن رفضها لا يغير حقيقتها أو من آثارها علينا خاصة وأن شعوبنا واقتصاداتنا لا تنتج العلم والمعرفة والثقافة وأقصي ما يستطيع هو التواؤم معهما حتى الآن وإلى أن تتمكن من ناصيتهما فإنها تتكامل مع ما هو متاح لها كما أن بعض الاختيارات السابقة يصعب الارتداد عنها .

وشق آخر يرتبط بالاختيارات السياسية وكيفية إدارة اقتصاداتنا ومواردنا .

هذا الشق الآخر هو مجال حركتنا رغم ما كبلنا به أنفسنا من اختيارات تسارعت وجاءت ملكية أكثر من الملك مثل التعجيل بالانفتاح ومثل الالتزام الصارم بسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي وتباعد دور الدولة عن النشاط وتهيئة الشروط لصالح أصحاب الثورات .

ولصالح المستثمر الأجنبي والسوق العالمي وضد صالح المنتجين المستقلين لحساب التابعين ولحساب الشركات دولية النشاط ضد مصالح الشركات الوطنية ولحساب كبار المنتجين دون صغارهم ولحساب المستفيدين من الفساد وفوضي السوق اللذين صاحبا عمليات التحول إلى الرأسمالية والانفتاح على السوق العالمية .

رغم كل هذا فلازالت هناك مساحة للحركة بل مساحة كبيرة في إطار فردي وآخر جماعي فماذا نحن فاعلون ؟

الاستذكار الجيد بدرس العولمة :

إن متخذي القرارات في دولنا لم يستذكروا بشكل جيد درس العولمة لا عندما

كانوا يتفاوضون في دورة أورجواي وإلى حد ما في سياتل أو عندما كانوا يصيغون السياسات الاقتصادية الداخلية للانفتاح على العالم أو عندما كانوا يضعون نظم إدارة الأوضاع الداخلية وأساليب التعامل مع الخارج وكانوا يصرون على أن الجات ومنظمة التجارة العالمية وما يرتبط بهما وتعليمات روشتة صندوق النقد والبنك الدوليين من قبلهما قدر علينا الاستسلام له معتصرين بالديون ولاهثين وراء الحلول القصيرة للمشكلات اليومية . لم يروا أن اتفاقية الجات تتيح مساحة للدول الأقل نموا فأضاعوا الوقت على الاحتجاج أكثر من إعادة صياغة القوى الإنتاجية لاقتصاداتهم واندفعوا في حرق مراحل تطبيق الاتفاقية حتى حالتها القصوى قبل أن تنقضي المدد كما لم يدركوا أو ربما لم يعوا أن الاتفاقية في كثير من الحالات تتيح التمرد والخروج عليها فاتفاقية الجات تبيح الخروج على قواعد الجات واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الإغراق واتخاذ إجراءات الوقاية لحماية الصناعة الوطنية من الواردات في حالة تعرض هذه الصناعة للضرر خاصة إذا كان ضررا يتعذر إصلاحه وأتباع التدابير الوقائية لمدد إضافية إذا تعرضت موازين مدفوعاتها للاختلالات وإعفاء صادرات الدول النامية من التدابير الوقائية في الدول الصناعية المتقدمة كما أباحت الاتفاقية للدولة أعضاء منظمة التجارة العالمية اتخاذ تدابير الإجراءات التعويضية لتلافي الضرر الناجم عن الواردات المدعمة .

كما لم تستذكر قواعد المعاملة التفضيلية للدول النامية في الإعفاء المؤقت لمدة ثماني سنوات والتدرج في الخروج عنه وكذلك الإعفاء من الحظر على تفضيل استخدام السلع المحلية المستوردة في النشاط الإنتاجي الموجه للتصدير لمدة خمس سنوات كذلك استثناء الدعم المقدم من الدول النامية في شكل إعفاء المنشآت الاقتصادية من ديونها أو لتغطية التكاليف الاجتماعية أو لتطبيق

الخصخصة .

كما لم يستذكر متخذوا القرارات في كثير من الحالات أن اتفاقية التجارة العالمية ترتب التزامات على الدول المتقدمة لا تلتزم بها وهو ما يتيح عدم الالتزام الحرفي والمطيع من قبل دولهم .

كما لم يستذكر الأعضاء بشكل جيد حالات القيود الرمادية التي كانت تلجأ لها هذه الدول منذ دورة طوكيو وكذلك اتفاقات الجنتلمان لاحكتار السوق العالمي والقيود الالتفافية كالقيود البيئية وقيود حقوق الإنسان وبصفة خاصة عمالة الأطفال والتي تسلط على صادرات الدول النامية دون الأخذ في الاعتبار البنى الاجتماعية لهذه الدول والأوضاع الاحتكارية والإنتاجية المميزة والتي نما بها وعي الدول النامية في دورة سياتل .

كما أن دولنا لم تستوعب بشكل جيد درس أزمتي المكسيك وجنوب شرقي آسيا ومن هنا فخطوة العمل الأولي هي استذكار الدرس بشكل جيد وإعداد الملفات وهضم واقعنا الاقتصادي والاجتماعي ومشكلاته وانعكاسات العولمة هذه عليه .

العمل الجماعي :

ثمة إرهاصات جيدة للعمل الجماعي تمثلت في مجموعة الخمس عشرة (زادت عضويتها الآن) في إطار المساومة الجماعية والمفاوضة الجماعية وتبني موافق محددة في محافل الحوار وقد أثمرت بشكل مقبول وإن كان دون المأمول في سياتل وبصفة خاصة في مواجهة القيود الاتفاقية وما إليها وفي الحوار حول قواعد حماية الملكية الخاصة .

إلا أن المطلوب في العمل الجماعي يتخطى حدود تنسيق المواقف إلى وضع أسس وقواعد بديلة لتنظيم العمل الدولي رغم ضعف التأثير الفردي دولة من

الدول النامية وحتى لا نبني قصورا في الهواء فليس أمامنا سوى التدرج في العمل لحين ترسيخ أهمية العمل الجماعي وبناء قوة التحالف وإرساء إطارها المؤسسي واكتساب خبرات العمل وهذا العمل الجماعي يتطلب :

1- بناء جبهة موحدة من المضارين من العولمة :

وهذه الجبهة ليس شرطا أن تقتصر على الدول الفقيرة أو الدول النامية وحدها ، ولكن يمكن أن تمتد لتشمل الدول الصناعية الحديثة أو المؤسسات الإنتاجية الصغيرة في الدول الصناعية المتقدمة .

ميثاق عمل الجبهة :

وحتى لا تأتي مواقفها كردود أفعال لآثار العولمة أو لجهود التعولم فإن الأمر يتطلب صياغة ميثاق لعمل الجبهة ذي رؤية إستراتيجية واضحة غايتها الأساسية تحقيق عولمة حقيقة بمعنى التكافؤ بين الأطراف الداخلة فيها وهو ما يراعي اختلاف فروق مستويات النمو والتصنيع والدخل والتطور التكنولوجي وكثافة السكان ويراعي العلاقة في توزيع عائد الناتج العالمي وموارده وحماية البيئة في كل ربوع العالم وكافة الأهداف المتفرغة عن هذه الغاية الرئيسية .

آليات العمل :

وتحدد آليات عمل الجبهة على كافة المستويات كالتالي :

- على المستوى الاقتصادي :

- تطبيق شروط الجات واتفاقية التجارة العالمية بحدودها وقيودها الواردة فيما بين الأطراف

- بناء التجمعات الاقتصادية والأسواق التجارية الحرة فيما بينها لتوسيع السوق وإطلاق قوى النمو .

- إكساب مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أولوية فيما بين أعضاء الجبهة .

- الإحلال محل الدول الصناعية في توفير مدخلات الإنتاج وفي استيعاب جزء من المنتجات النهائية بما يرفع من الكفاءة ويزيد من القدرة التنافسية لكل من دول الجبهة .

خلق آلية ملائمة مؤسسية لتنسيق جهود المساومة مع المراكز المتقدمة على المستويين السياسي والأمني :

- خلق آلية سياسية منضبطة للتنسيق والمتابعة ودعم القرارات الفردية .

- السعي لإقامة إطار أمني إقليمي يحقق فض الاشتباك مع المصالح الإستراتيجية للمراكز الرأسمالية المتقدمة .

- تفعيل كافة المؤسسات في المجتمعات والأطراف الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني) فيما يخص تحقيق برامج وسياسات الجبهة في التعامل مع العالم الخارجي والمشاركة في صياغة هذه البرامج .

(وليكن في تجربة مؤتمر ديربان - جنوب أفريقيا حول العنصرية مثال ملائم)

علي المستوى المؤسسي :

- خلق القواعد الملائمة للعمل والتفاوض والتنسيق من خلال اتفاقات وأطر قانونية تترجم ميثاق العمل إلى واقع ممكن .

- بناء قواعد معلوماتية قوية وفعالة لرصد أحوال العلاقات الاقتصادية الدولية والتطورات فيها وكذلك في الدول أعضاء التحالف مع ضمان سرعة انتقال المعلومات وتحديثها .

– بناء جهاز لرصد ومتابعة وتحليل القرارات والسلوكيات الاقتصادية من كافة أطراف العالم كمعهد أو مركز دراسات العولمة متعدد الأطراف حسب الدول (أو التجمعات الرئيسية) لأعضاء التحالف .

2- تنمية القدرات الذاتية في إطار جماعي :

لعل أولي دروس العولمة الأجدى بالاستيعاب هي عدم إمكان العمل الفردي على البقاء والاستمرار ليس فقط انطلاقا من ضيق السوق ومحدويتها علاوة على انفتاحها أو النقص في الموارد والتمويل ولكن أيضا من اعتبار القدرات البشرية والعلمية والتقنية التي فاقت قدرة الدول المفردة بما فيها المتطور والغني منها بل وتجمع الدول الصغيرة المحدودة .

وتصبح تنمية القدرات الذاتية بمعنى تنمية قوى الإنتاج والمعرفة والتطور التقني وتعميق .

تكامل أبنيتها الاقتصادية شرطا لازما إلا أن تحقيقه رهن بالعمل الجماعي بما يضيفه من المزايا السابقة والقدرات الجماعية على المساومة واكتساب شروط أفضل في التعامل في السوق العالمي سواء في نقل التكنولوجيا أو في التصدير أو في تطبيق شروط التجارة العالمية أو مواجهة ابتلاع الشركات كبيرة النشاط ومن هنا فإن مدخل بناء الجبهة قد يستند إلى التكتلات الإقليمية لدول الأطراف ليس فقط في مجالات التجارة ولكن في مجالات الاستثمار والبحث والتطوير والإنتاج والتنمية البشرية وحماية البيئة وليكن شعار شركاء في التكلفة شركاء في الفائدة هو الحاكم لعملية التكتلات الإقليمية هذه .

ولعل أحد ضمانات الفاعلية لإنجاز مثل هذه التنمية هو الابتعاد عن الصيغ الفرص القومية وإعلاء المصالح الاقتصادية على الهواء والتقلبات السياسية لنظم الحكم ومصالح دول التكامل على مصالح جماعات ودول الضغط الرأسمالية

الخارجية .

وثمة مبدأ هام وأساسي يتطلب تغليبه على ماعداه وهو الاعتماد على القوى الذاتية وعدم المراهنة على العالم الخارجي في الاستثمارات أو السماح بمساحة محدودة من المغانم من أجل اكتساب أغلب المغانم مع العمل على تعظيم عائدات التعاون الخارجي انطلاقا من الموقف التساومي الأقوى وعلى أساس مبدأ التكافؤ والندية الذي يراعي فروقات النمو والدخل والتطور .. إلخ .

برنامج الجل القصير :

وإذا كانت تنمية القدرات الذاتية إطار جماعي وتكوين جبهة قوية موحدة من المضارين من العولمة هما وسيلتا العمل البديل للصيغة المطروحة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في الأجل البعيد ولتحسين شروط هذا النظام في المراحل الأولى للعمل الجبهوي .

وإذا كان ذلك مطروحا على آجال زمنية بعيدة تبدأ منذ اللحظة وتتدرج فإن ثمة قضايا عاجلة تتطلب المواجهة وإلا باتت دول العالم الثالث مضحية بما هو ممكن من أجل ما هو أقل إمكانا ويتطلب عمل المستحيل ولهذا فهي مطالبة بالآتي :

أولا : وقف التدهور الناجم عن المراحل المتتالية بدءا من سياتل وعبورا بدوره قطر في فرض شروط منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية مبينين التالي :

– المراجعة الزمنية للمعاملات التفضيلية للدول النامية والتي انتهت في 2004 استنادا إلى :

– عدم الالتزام المتبادل من قبل الدول المتقدمة .

– أعمال الحالات الاستثنائية وتعرض اقتصادات الدول النامية لمخاطر أو

أضرار يصعب معالجتها .

– عدم استقرار بيئة الأمن واستنزاف موارد الدول النامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وأيضا الأمني والآثار السلبية الناجمة عنها .

ويتطلب وقف التدهور بلورة رؤية الدول النامية من قضايا حقوق الملكية الفكرية استنادا إلى حقوق الدول النامية في تطوير إيداعاتها في إطار الاتفاقات العامة مع موردي التكنولوجيا المتطورة وأصحاب براءات الاختراع .

وكذلك إقرار مبدأ التعويض للدول النامية في مقابل استنزاف العقول والكفاءات العلمية وهو ما يتطلب من هذه الدول قياس الهدر في مواردها البشرية والآثار الاقتصادية المضاعفة الناجمة عن هذا الهدر وتقرير التعويضات الملائمة أو تقرير الاستثمارات في قواعد حقوق الملكية الخاصة .

كما يتطلب ذلك أيضا حماية حقوق وبراءات الاختراع المسجلة محليا وعمل إطار لتبادل المعلومات بين المراكز المحلية والدولية المعنية .. إلخ .

ثانيا : مراجعة صيغ الشراكة الإقليمية مع المراكز الكبرى :

وتتطلب هذه الصياغة مراجعة الفلسفة التي تستند إليها ومبادئها الأساسية وكذلك القواعد الإجرائية في إطار تقييم التجارب السابقة من ناحية وتوقيعات المستقبل من ناحية أخرى ويحبذ أن تتم المراجعة من قبل الدول النامية في إطار جماعي ويستند في هذا إلى :

– مراجعة القواعد الخاصة بتبادل الإنتاج الزراعي وإنتاج أنشطة الخدمات .

– رفض صيغ ربط الأمن الإقليمي باتفاقيات الشراكة وليكن ناتج تحقيق

أهداف هذه الاتفاقيات تحقيق الاستقرار الأمني .

– عدم فرض نصوص بعودة عمالة أحد أطراف الشراكة (حتى ولو كان بشكل غير مشروع مع أهمية مراجعة تعريف العمل بشكل مشروع وغير مشروع وتوحيد المفاهيم) وذلك بما يتعارض مع مبادئ الجات في حرية انتقال قوة العمل .

ثالثا : بوضع قواعد لمواجهة القيود الرمادية والقيود الالتفافية ضد الدول النامية وفي مقدمتها عمالة وشروط البيئة .

ويمكن تأسيس القواعد استنادا للظروف والأبنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة وسعيا لتحسين شروطها من أجل تخفيض عمالة الأطفال والمطالبة بالدعم الفني والمالي من الدول المتقدمة لإنجاز مثل هذا الهدف .

أما فيما يخص شروط البيئة فيجب أن تراجع في علاقتها بالتأثيرات الواردة من الدول المتقدمة سواء ما يتعلق منها بتصدير التكنولوجيا المهددة للبيئة أو رأس المال الملوث والمدمر لها والمستنفذ لمواردها أو بالآثار الناجمة عن المعضلات المستوردة منها وبصفة خاصة مدخلات الإنتاج الزراعي .

رابعا : التمسك بتطبيق قواعد الجات فيما يتعلق بالدولة الأولى بالرعاية والواقعة خارج التكتلات الإقليمية كالآسيان والإيبيك والنافتا إعمالا لقواعد عضوية منظمة التجارة العالمية ولمبادئ عدم التمييز والأفضلية .

هذا وبعد أن تعرضنا للبيئة الدولية في إطار التفاعلات التعاونية التكاملية نتعرض للبيئة الإقليمية في إطار هذه التفاعلات التعاونية التكاملية .

ثالثًا : التفاعلات التعاونية التكاملية في إطار البيئة الإقليمية

تمهيد : وتعني بها المتغيرات المرتبطة والمتعلقة بالقارة الأفريقية ويأتي على رأسها التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا وسقوط نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وأيضا توجهات النخب الأفريقية لاسيما في كل من جنوب أفريقيا ونيجيريا وليبيا وموجة الحروب والصراعات التي شهدتها القارة الأفريقية لاسيما

منذ بداية عقد التسعينات وأبرز هذه المتغيرات هي :

1- التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا : إن التحولات الجوهرية التي شهدتها جنوب أفريقيا منذ بداية التسعينيات من القرن الفائت والتي قادت إلى تحول جذري في جنوب أفريقيا عام 1994 باتجاه حكم الأغلبية السوداء وانتهاء نظام الفصل العنصري قد مثلت معطيات بالغة الأهمية ليس من شأنها فقط التأثير على الأوضاع داخل جنوب أفريقيا فحسب أو حتى في منطقة الجنوب الأفريقي وإنما التأثير على القارة الأفريقية ككل .

ففي أعقاب هذا التحول في جنوب أفريقيا ساد الاعتقاد بأن جنوب أفريقيا تقدم فرصًا أمام التكامل الإقليمي في منطقة الجنوب الأفريقي بوجه خاص والتكامل الإقليمي القاري بوجه عام وذلك بالنظر إلى جملة من الاعتبارات منها : كبر حجم اقتصاد جنوب أفريقيا نسبيا مقارنة باقتصادات دول منطقة الجنوب الأفريقي فدولة جنوب أفريقيا وحدها مسؤولة عن نحو ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الجنوب الأفريقي كما يعتبر اقتصاد جنوب أفريقيا هو الأكثر انفتاحا في المنطقة كذلك فإن جنوب أفريقيا ترتبط بعلاقات اقتصادية وثيقة ليس فقط على الصعيد التجاري وإنما أيضا على الصعيد الاستثماري من خلال المشروعات العديدة التي تنفذها الشركات التابعة لجنوب أفريقيا في الدول الأفريقية الأخرى .

هذا وقد أدى تميز جنوب أفريقيا على هذا النحو السابق الإشارة إليه إلى النظر إليها باعتبارها مخضرمًا يمكنه أن يعطي زخما ودفعة لمحالات التكامل الإقليمي ليس فقط في الجنوب الأفريقي وإنما في القارة الأفريقية ككل وبعد نحو عقود كاملة على التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا فإن هذه النظرة قد ثبتت صحتها إلى حد بعيد .

فعلى المستوى الإقليمي الفرعي فإن هناك ثمة تحولات جوهرية في شكل

التنظيم الإقليمي الرئيسي في منطقة الجنوب الأفريقي إذ تحول مؤتمر تنسيق التنمية والمعروف اختصارا SADCC والذي كان يضم دول منطقة الجنوب الأفريقي المحيطة بجنوب أفريقيا والتي كانت معروفة بدول المواجهة إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والتي يشار إليها اختصارا بـ SADC ومما هو جدير بالذكر أن مؤتمر تنسيق التنمية كان نشأ في عام 1980 لهدف رئيس وهو تقليل الاعتماد الاقتصادي للدول الأعضاء على جنوب أفريقيا العنصرية بهدف دعم قدرة تلك الدول على مواجهة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا .

– غير أن سقوط نظام الفصل العنصري فرض الأساس الذي قام عليه مؤتمر التنسيق للتنمية إذ لم يعد هناك ما يدعو إلى استخدام جهود التكامل في الجنوب الأفريقي كأداة في الصراع بين نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وباقي دول منطقة الجنوب الأفريقي ومن ناحية ثانية فقد المؤتمر الدعم الذي كان يتلقاه من القوى الغربية إذ انقضى المبرر وراء تقديم هذا الدعم ومن ناحية ثالثة خرجت جنوب أفريقيا من عزلتها الدولية مما جعل خروجها من عزلتها الإقليمية أمرا ضروريا .

وفي هذا الإطار عادت من جديد الظروف الطبيعية الملائمة لتسريع التكامل الإقليمي في منطقة القرن الأفريقي.

وفي هذا السياق فإن انضمام جنوب أفريقيا إلى تجمع السادك قد تبعه توسع عددي في التجمع بانضمام كل من موريشيوس وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيشيل .

وعلى الصعيد الإقليمي القاري وبالنظر أيضا إلى حجم الاقتصاد في الجنوب الأفريقي يمكن لجنوب أفريقيا أن تلعب دورا في تسريع عملية خلق الروابط

الاقتصادية والمالية بين الدول الأفريقية والتي هي من أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية والتي انضمت إليها جنوب أفريقيا عام 1997م كذلك فإن اندماج جنوب أفريقيا في التنظيمات الإقليمية القارية من شأنه تقوية وتعزيز القدرة التفاوضية لأفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في عالم تتصاعد فيه أهمية ونفوذ التكتلات الاقتصادية .

2- توجهات النخب الأفريقية : كانت توجهات النخب الأفريقية بوجه عام عاملا معززا ودافعا لمسيرة التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية ولعل ما يعكس التزام القادة الأفارقة بالتكامل الإقليمي هو ذلك الالتفات الرسمي حول مبادرات التكامل وفي هذا السياق فإن حضور نحو 35 من رؤساء الدول والحكومات الأفريقية لقمة أبوجا والتي وقع فيها على اتفاقية قيام الجماعة الاقتصادية الأفريقية وصف التزام من القادة الأفارقة مجددا بإيجاد حل جدي للأزمة العميقة التي توجهها القارة الأفريقية في مواجهة التهميش الذي تعاني منه على الساحة الدولية سياسيا واقتصاديا .

وفي هذا الإطار يمكن إلقاء الضوء على موقف النخب في ثلاث دول هي نيجيريا وجنوب أفريقيا وليبيا فبانتخاب الرئيس أوبا سنجو في نيجيريا عام 1999 وتابو مبيكي في جنوب أفريقيا في ذات العام ومع عودة الرئيس السابق القذافي إلى ساحة العمل الأفريقي مجددا في أواخر التسعينات من القرن الماضي أبدت النخب السياسية في الدول الثلاث دعما ملحوظا لمساعي التكامل الإقليمي بوجه عام ولقضية إصلاح منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك (الاتحاد الأفريقي الآن) وعلى الرغم من اختلاف دوافع الدول الثلاث وراء تبني موقف مؤيد لضرورة مراجعة مسيرة العمل الأفريقية الجماعي فقد جمعتها قناعة بأن وجود منظمة إقليمية قارية فاعلة هو أمر مهم لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية الأمر الذي أسفر في النهاية عن

دفع مسيرة الاتحاد الأفريقي وفي هذا الإطار نتعرض للظروف التي دفعت رؤساء الدول الثلاث إلى الاقتناع بأن وجود منظمة قارية أمر مهم لتحقيق أهداف سياساتهم الخارجية .

أ- ففي دولة جنوب أفريقيا يري البعض أنه مع عودتها إلى الساحة الأفريقية عقب التحول الديمقراطي فيها عام 1994م واقتناعا منها بأنها جزء لا يتجزأ من القارة الأفريقية وأن نهضتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بنهضة القارة فقد سعت إلى تحسين صورة أفريقيا على الصعيد الدولي ومن ثم طرح الرئيس تابو مبيكي فكرة النهضة الأفريقية لكي تشكل الإطار الفكري لهذا الاقتراب الجديد وتعني تعزيز السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة والحكم الجيد في القارة وهو ما يتطلب إصلاح منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك ليصبح هدف تحقيق النهضة في قلب الأهداف التي تسعي المنظمة إلى تحقيقها .

- واستمرار لهذا السعي فقد نصت الخطة الإستراتيجية للفترة من 2003-2005 والصادرة عن إدارة الشئون الخارجية بجنوب أفريقيا على رؤية جنوب أفريقية بوجوب وجود قارة أفريقيا غنية آمنة ديمقراطية ومتحدة وفي هذا الإطار يمكن فهم جهود جنوب أفريقيا على صعيد دعم التكامل الأفريقي فقد سعت خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي 2002 / 2003 إلى التسريع بإنشاء أجهزة الاتحاد المختلفة وحث الدول الأعضاء على استكمال إجراءات التصديق على بروتوكولات الأجهزة والمؤسسات المختلفة له وهو ما أسفرت عن قيام مفوضية الاتحاد وكذا الاتفاق على بروتوكولات كل من برلمان أفريقيا ومجلس السلم والأمن الأفريقي ومحكمة العدل الأفريقية كذلك ألقت جنوب أفريقيا بثقلها خلف مبادرة نيباد ونجحت في التنسيق بينها وبين الاتحاد الأفريقي لتصبح الأولى بمثابة الخطة الاقتصادية للاتحاد .

ب- أما نيجيريا فإن توجهها إلى تعزيز العمل الأفريقي القارة والجماعي لا

يمكن فهمه بمعزل عن الضغوط الداخلية التي واجهها النظام السياسي والحزب الحاكم لاسيما أثناء الانتخابات الرئاسية عام 1999م إذ ثار الرأي العام النيجيري في أعقاب الكشف عن إنفاقها نيجيريا مليون دولار يوميا في بعثة الأيكوموج في سيراليون الأمر الذي ولد مطالب شعبية بتقليص التدخل النيجيري في سيراليون وتوجيه المخصصات المالية التي يتم إنفاقها على الوجود النيجيري هناك إلى مشروعات التنمية في الدولة .

وفي هذا السياق يرى البعض أنه كان على النخبة السياسية في نيجيريا التوفيق بين اعتبارين أولهما استمرار احتفاظ نيجيريا بوضعها كقوة إقليمية في غرب أفريقيا بل في القارة بأسرها .

وثانيها : الاستجابة لضغوط الرأي العام من العالم من خلال محاولة تحويل العبء إلى المنظمة الإقليمية القارية التي ينبغي لها أن تلعب دورا أكبر أكثر فعالية في حل الصراعات في القارة الأفريقية وهي الرؤية التي اتضحت في مداخلة نيجيريا في قمة الجزائر عام 1999م ولعل ما يؤشر على اهتمام نيجيريا بالعمل الجماعي في القارة الأفريقية استحداثها لوزارة التعاون والتكامل في أفريقيا والتي تعني بقضايا التكامل والتعاون القاري وتتبع مباشرة مؤسسة الرئاسة .

– وفي هذا الإطار وبعد تولي أوبا سنجو الحكم في نيجيريا والإعلان عن أن سياسة نيجيريا الخارجية تدور حول عدة محاور منها دعم الوحدة الأفريقية عملت نيجيريا على دعم التكامل الإقليمي بين دول القارة ومن ثم تحركت نيجيريا في اتجاهين هما :

التكامل بين دول غرب القارة وجنوبها وبصورة أكثر تحديدا بين تجمع الأيكواس وتجمع السادك اللذين تهيمن عليها نيجيريا وجنوب أفريقيا على التوالي وطرح برنامج الألفية لإنعاش القارة والذي حمل اسم MAP إذ لعبت نيجيريا جنبًا

إلى جنب مع جنوب أفريقيا والجزائر دورا مهما في صياغة هذا البرنامج حتى تم إقراره بصورة نهائية في القمة غير العادية لمنظمة الوحدة الأفريقية في مارس 2001م .

ج- ليبيا : فقد كانت محاولة لعب دور إقليمي في القارة الأفريقية واحدا من الأهداف المستمرة في السياسة الخارجية الليبية ليس فقط منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي وإنما منذ قيام الثور الليبية وبعد انتهاء الحرب الباردة وثمة أهداف أخرى قد أضيفت من ضمنها تعزيز الوحدة الأفريقية والتكامل الإقليمي ويري البعض أنه بغض النظر عن الجدل الذي تم بشأن التوجه الأفريقي لليبيا وما إذا كان الاهتمام بأفريقيا حركة تكتيكية لمواجهة الحصار الدولي عليها أم تحولا هيكليا في السياسة الليبية باتجاه إبلاء أهمية أكبر بالقارة الأفريقية فأن الثابت أن التحرك الليبي النشط في أفريقيا قد أسفر عن خطوتين تصبان في دعم مسيرة العمل الإقليمي الأفريقي أحداهما على المستوي الإقليمي الفرعي متمثلة في تبني القذافي إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء والذي في عضويته إلى جانب ليبيا كل من تشاد ومالي – السودان – إريتريا – أفريقيا الوسطى بوركينافاسو – جيبوتي – جامبيا – النيجر – المغرب – نيجيريا – السنغال – الصومال – مصر – تونس – توجو – بنين – غانا – ليبيريا – غنبابيساو – ساحل العاج .

وقد بدأت إرهاصات الاتحاد الأفريقي مع الرئيس السابق القذافي في قمة الجزائر عام 1999 إلى قمة استثنائية غير عادية في سرت لمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك لمواجهة تحديات الألفية الجديدة وهي القمة التي كانت بمثابة البداية بقيام الاتحاد الأفريقي وتجدر الإشارة إلى أن توجيهات النخب الأفريقية قد لقيت دعما شعبيا لاسيما في نيجيريا وجنوب أفريقيا ففي نيجيريا على سبيل المثال اتضح الدعم الشعبي من خلال سرعة التصديق على القانون التأسيس للاتحاد الأفريقي إذ سارع كل من المجلس التنفيذي الفيدرالي والجمعية الوطنية بتمرير موافقتها على

القانون وتتوقع الدراسات أن مزيدا من المشاركة النيجيرية في أنشطة وبرامج الاتحاد الأفريقي من شأنها أن تلقى مزيدا من الدعم الشعبي في هذا الإطار .

3- الحروب والصراعات في القارة الأفريقية : انفجر في القارة الأفريقية عددا غير مسبوق من الصراعات بدأت مع أوائل التسعينيات من القرن الفائت مثل ليبيريا وسيراليون وعقدت في أواخر التسعينيات إلى ساحل العاج التي كانت تمثل نموذجا للاستقرار في القارة الأفريقية وفي الفترة من 1990 – 2002 ورصدت الدراسات المتخصصة نحو 19 صراعا مسلحا في القارة انتشرت في كافة الأقاليم الأفريقية تقريبا وبغض النظر عن الأسباب الكامنة وراء تفجر الصراعات في القارة الأفريقية التي يعزوها البعض إلى ظروف انتهاء الحرب الباردة وما أسفرت عنه من انتهاء التنافس بين الشرق والغرب كما يعزوها البعض إلى الضغوط التي بدأت تمارس على الدول الأفريقية من قبل الدول المانحة أو من قبل المؤسسات التمويلية الدولية لتنفيذ برامج الإصلاح على المستويين السياسي والاقتصادي .

الأمر الذي كشف بوضوح هشاشة الدول الأفريقية وجعلها أكثر عرضة لحالات عدم الاستقرار فالصراعات الأفريقية تركت آثارا واضحة على مسيرة التكامل الإقليمي في القارة .

– فقد أدت الحروب والصراعات الأهلية التي تفجرت في القارة الأفريقية إلى تحمل المنظمات الإقليمية في أفريقيا أعباء أكبر للتدخل العسكري وحفظ السلم في الدول الأفريقية.

وفي هذا الإطار تفيد بعض الأدبيات إلى أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية في القارة الأفريقية تتميز عن غيرها من التجمعات الاقتصادية على مستوى العالم بالدور المحوري الذي تعلبه هذه التجمعات في الميدان العسكري ولعل من أكثر الأمثلة وضوحا على هذا الأمر الدور الذي تلعبه الأيكواس فيما يتعلق بالقضايا

الأمنية في منطقة الغرب الأفريقي إذا تدخلت القوات العاملة في إطار الأيكواس والمعروفة اختصارا بالأيكوموج في الحرب الأهلية في ليبيريا في الفترة من 1990 – 1998 .

كما تدخلت في كل من سيراليون وغينيابيساو وفي منطقة الجنوب الأفريقي تدخلت قوات السادك في ليسوتو في سبتمبر 1998م في إطار عملية وقائية لحفظ السلم في المنطقة هدفت إلى تجنب انقلاب عسكري محتمل في الدولة .

– كما أن الصراعات وحالات عدم الاستقرار تمخض عنها استحداث آليات سياسية وعسكرية أو أمنية في إطار تنظيمات نشأت بالأساس لأغراض تحقيق التكامل الاقتصادي فعلى سبيل المثال في منطقة الجنوب الأفريقي تم استحداث جهاز للشؤون السياسية والأمنية والدفاعية لهدف رئيس وهو التعامل مع المسائل الأمنية بمفهومها الشامل وذلك بناء على قرار قمة السادك عام 1996م .

كما وافقت الدول الأعضاء على إجراء تدريبات مشتركة على مهام حفظ السلام وذلك تحت رعاية لجنة الدفاع والأمن المشتركة التابعة للجهاز السياسي والدفاعي الأمني.

– وفي غرب أفريقيا وبناء على خبرة الأيكوموج في التدخل العسكري في كل من ليبريا وسيراليون وافقت الدول الأعضاء في قمة الأيكواس عام 1997م على الاقتراح النيجيري المتعلق بإنشاء آلية لمنع وإدارة وحل الصراعات وحفظ السلام والأمن وقد تم بالفعل التوقيع على البروتوكول المنشئ لهذه الآلية في ديسمبر 1999م .

– وفي إطار تجمع دول الساحل والصحراء وعلى الرغم من عدم النص على أهداف أمنية في المعاهدة فقد تم توقيع ميثاق أمتي ينص على عدة أهداف منها –

التعاون فيما بين الدول الأعضاء من أجل حفظ السلم والأمن لكل منها وإنشاء مكتب دائم للتنسيق في هذا الشأن وتطوير التعاون في مجالات الأمن العام كما تم التوقيع على بروتوكول آلية منع وإدارة النزاعات وذلك أثناء القمة الخامسة للتجمع في نيامي النيجر في مارس 2003 .

هذا ولم تقتصر هذه السمة على المستوي الإقليمي الفرعي فعلي الصعيد التنظيم القاري ممثلا في الاتحاد الأفريقي استحدث من ضمن الأجهزة العاملة مجلس السلم والأمن وتجدر الإشارة إلى أن آلية منع وإدارة وتسوية المنازعات التي تم إنشاؤها عام 1993م في إطار منظمة الوحدة الأفريقية لا تزال تعمل في الإطار الأفريقي وفقا لما أقرته قمة دير بان .

– كما أن هذه الصراعات وما خلفته من بيئة غير مواتية تعتبر معوقة للتكامل الإقليمي وتمثل الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا نموذجا على هذا الأمر فثلاث من بين ست دول أعضاء في الجماعة تعاني من حالات مزمنة من عدم الاستقرار فتشاد على سبيل المثال شهدت صراعا بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي كذلك عانت جمهورية أفريقيا الوسطى من حالة مزمنة من عدم الاستقرار أما الكونغو برازافيل فقد شهدت صراعًا اثنيًا مسلحا عامي 1998 – 1999 أسفر عن مقتل نحو خمسين شخص ونتيجة لهذه الصراعات تعاني اقتصادات دول منطقة وسط أفريقيا من تداعيات سلبية تتمثل في صورة انخفاض تدفقات التجارة وزيادة في أعداد اللاجئين وغيرها من التداعيات ذات الأثر السلبي والمقوضة لعملية التكامل الإقليمي كذلك يعزى فشل اتحاد نهر مانو بين كل من ليبيريا وسيراليون وغينيا إلى الصراعات السياسية والعسكرية في الدول الثلاث على الرغم من أن الصراعات كانت أيضا هي السبب لقبول غينيا كعضو في التجمع على خلفية المساعدات العسكرية التي قدمتها الأخيرة للنظام السياسي في

كل من سيراليون وليبيريا .

وأخيرا فإن تورط التنظيمات الإقليمية الأفريقية في المسائل الأمنية يؤدي في كثير من الأحيان إلى إحداث انقسام داخل تلك المنظمات نتيجة لاختلاف أهداف وأولويات الدول المنضوية تحت راية هذه التنظيمات ومرة أخرى يعتبر تنظيم الأيكواس نموذجا معبرا في هذا الإطار فقد كان تدخل الأيكوموج في ليبيريا مثيرا للجدل لاسيما في ضوء الخلاف بين الأطراف المختلفة حول أهداف التدخل بينما سعت نيجيريا ومعها بعض الدول الحليفة إلى وقف تقدم الجبهة الوطنية لليبيريا فإن دولا أخرى من بينها ساحل العاج وبوركينا فاسو سعت إلى تقديم الدعم للجبهة .

وتجدر الإشارة إلى أن انتشار ظاهرة الحروب الأهلية في القارة الأفريقية لم تكن السبب الوحيد وراء ظهور المضامين الأمنية والعسكرية في المنظمات الإقليمية الأفريقية إذا ثمة أسباب أخرى دفعت هذه المنظمات إلى التحول نحو مزيد من الاهتمام بالمضامين الأمنية ومنها انتهاء الحرب الباردة فقد كانت المبادئ التي تحكم العمل الإقليمي في ظل ظروف الحرب الباردة والتنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي تنص على أن الأمن هو شأن دولي بينما التنمية هي شأن إقليمي أما فترة ما بعد الحرب الباردة التي شهدت انسحاب القوتين العظميين من الساحة الأفريقية وكذا انسحاب القوي الاستعمارية السابقة فقد انعكست هذه الأفكار ليصبح الأمن شأنا إقليميا بينما التنمية شأن دولي الأمر الذي يعني ضرورة أن تضطلع المنظمات الإقليمية بوظائف أمنية وعسكرية جديدة تكفل تحقيق الاستقرار في الدول الأفريقية .

ومن أسباب هذا التحول أيضا المتغيرات التي طرأت على تحليل أسباب التخلف الاقتصادي في القارة الأفريقية إذ بات واضحا أن هناك اهتمامًا عالميًا بالهياكل والمؤسسات والذي يعزو نجاح أو فشل الاقتصادات إلى الهياكل

المؤسسية التي تعمل من خلالها هذه الاقتصادات مع التركيز على الإطار القانوني ودور الحكومات في توفير الظروف اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي .

وفي الواقع الأفريقي تم ذلك بسرعة إلى ما يعرف بالحكم الجيد أو أجندة الحكم الجيد التي سعى المانحون الدوليون إلى فرضها كعنصر أساسي في المشروطيات السياسية التي أضحت في السنوات الأخيرة مكملة للمشروطية الاقتصادية التي فرضت في إطار برامج التكيف الهيكلي والأكثر من ذلك إن الاقتصاديين باتت لديهم قناعة بأنه لاشيء يؤثر على الاقتصاد أكثر من الحروب والحكم الفاسد ومن ثم أصبح السلام والحكم الجيد ينظر إليهما باعتبارهما من المتطلبات الرئيسية للنمو الاقتصادي ومن ثم أهدافا يجب على تجارب التكامل الاقتصادي في القارة العمل على تحقيقها .

وفي الختام يرى البعض من الباحثين المهتمين بالشأن الأفريقي أن القارة الأفريقية قد نجحت خلال عقد التسعينيات في أن تعطي لمساعي التكامل الإقليمي بها دفعة حقيقية مستفيدة من الفرص التي أتاحتها متغيرات البيئتين الدولية والأفريقية وعلى الرغم من أن المتغيرات سالفة البيان تحمل في طياتها العديد من التحديات لمساعي التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية فإن ثمة آفاقا واسعة أمام تحقيق مزيد من النجاح على صعيد التكامل الإقليمي فيها بالنظر إلى اعتبارين أساسيين هما :-

- أن ثمة قناعة أفريقية عامة بضرورة وأهمية التكامل الإقليمي كوسيلة للخروج بالقارة من أزمتها الراهنة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأن هذه القناعة إنما تعكسها الجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الأفريقية على صعيد بناء التكتلات الإقليمية وتفعيلها كما تعكسها إحياء اهتمام النخب الأفريقية بأفكار الجامعة الأفريقية التي ألهمت الأجيال السابقة بإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية وألهمت الأجيال المعاصرة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية ثم

الاتحاد الأفريقي .

– أنه على الصعيد الدولي وعلى الرغم من المناخ العام غير المواتي للاقتصادات الأفريقية هناك إجماع عالمي بجدوى وصلاحية مبادئ الإقليمية والتكامل الإقليمي إذ باتت مبادئ الاقتصاد السياسي المعاصر تؤكد على أن التعاون الإقليمي من أكثر الوسائل فعالية لتحقيق أهداف الاعتماد على الذات والتنمية الاقتصادية ولعل ما يؤكد هذه الأفكار أن القوى الكبرى في العالم وتحديدا الولايات المتحدة وأوروبا ودول جنوب آسيا قد حققت الرفاهية الاقتصادية عبر التعاون الاقتصادي الإقليمي .

مقومات ومعوقات التكامل في أفريقيا بالتطبيق على دراسة حالة الكوميسا:

أ- مقومات التكامل في أفريقيا :

يجد ربنا الإشارة إلى مقومات ودعائم التكامل الأفريقي من عدة اعتبارات ومتغيرات حيث أشار إليها البعض وقد تمثلت في الآتي :

1 – من جذور وامتدادات تاريخية وثقافية وحضارية ترجع لفجر التاريخ كما قرر ذلك الكثير من الباحثين والمؤرخين على اختلاف توجهاتهم الأيدلوجية فقد توثقت الروابط وتكونت العلاقات بين شعوب أفريقيا جنوب الصحراء وشمالها وذلك من خلال الهجرات والقوافل التجارية بالإضافة إلى الروابط الدينية عبر الإسلام ومن قبلة المسيحية والثقافية المتمثلة في التأثير المتبادل بين اللغة العربية السائدة في منطقة الشمال الأفريقية واللغات الأفريقية الأخرى اليوربا الهوسا في غرب أفريقيا والسواحيلية في شرقها وكذلك وصولا إلى التراث الأدبي والاجتماعي .

هذا وتؤكد تلك المتغيرات النتيجة الطبيعية والصلات التاريخية وانعكاساتها على الجوانب الحضارية المختلفة لشعوب القارة الشيء الذي يمثل تراثا ثقافيا

وأرضية مشتركة صالحة لتعزيز التفاعل الفكري والوجداني والثقافي بين شعوب القارة الأفريقية ونواه طيبة لتحقيق التقاء التعاونية التكاملية بين دول القارة الأفريقية .

2- يرى البعض أيضا أن معاناة وآلام الماضي عنصر يربط بين شعوب القارة الأفريقية فالتجارب والمعاناة المشتركة التي حدثت بها كل دولة أفريقية على حدة والتي فرضتها عليها وحشية الاستعمار وكان من تداعياتها تعرض القارة لحالات نهب لثرواتها وانتهاك حريات شعوبها وهدم أسس حضاراتها العرقية وتفويض ثقافتها هذا وتجاوزت هذه التجارب مستوى الشعوب لتشمل الأنظمة الحاكمة ولو بدرجات مختلفة وهي تجارب متشابهة في مقوماتها وسماتها وكانت من بين أسباب وعوامل التكامل بين شعوب القارة بل تجاوزت ذلك إلى وحدة القارة في مواجهة الاستعمار وإصرار القارة على التحرر السياسي والاستقلال لكل دول القارة ومقاومة وإنهاء التفرقة العنصرية بالقارة .

3- ويرى كثير من الباحثين أن القارة الأفريقية قد عانت من التهميش المقصود من ناحية والتسوية المتعهد عند تناول أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث تم التركيز على الجوانب السلبية والمشكلات المتفاقمة مثل الصراعات الأثينة والحروب الأهلية والأمراض وخلق مناخًا غير مواتيًا لصالح شعوبها في مجال العلاقات الدولية .

4- وكذا فإن طبيعة التأثيرات الناتجة عن التطورات الحالية والراهنة العالمية الإعلامية قد جعل الأفارقة يعتمدون على استقاء المعلومات وتفسير الأحداث المحلية الأفريقية فضلا عن الدولية وفقا للنموذج الغربي والأمريكي تحديدا كمعيار مفضل للتقييم والرؤية من خلاله .

5- وكذلك ما أفرزته المتغيرات العالمية المتلاحقة فيما اصطلح على تسميته

بالنظام العالمي الجديد أن دفعت بأفريقيا المعاصرة دولا وشعوبا إلى الإحساس بأهمية تنمية المعرفة والعلاقات الثقافية المتبادلة بالمعنى الأكثر شمولا بين مجتمعاتها وعبر حدودها السياسية واللغوية والثقافية وإذا كانت المجتمعات البشرية في الماضي لم تكن تعرف عن بعضها الشئ الكثير إلى أن تم اختراع وسائل الاتصال التي بدأت بسيطة وتطورت لتبدأ المجتمعات في الاتصال ببعضها البعض ومنذ أن تم اختراع الطباعة ثم الصحافة فالراديو ثم التليفزيون خرجت الثقافة من دائرة الاحتكار لتصبح في متناول كافة الشعوب بما فيها الشعوب والدول الأفريقية .

وبعد أن تعرضنا إلى مقومات التكامل والعوامل الدافعة إليه في أفريقيا إضافة إلى أن العولمة قد جعلت من اقتصادات الدول مجتمعة هدفا لتحقيق التقدم الاقتصادي ولم تعد دولة منفردة قادرة على تحقيق هذا الهدف ومن ثم أصبح التكامل بالنسبة للدول الأفريقية أمرًا لا مناص منه لتحقيق التقدم الاقتصادي في مواجهة الاقتصادات العالمية .

ومن ثم أصبحت التفاعلات التكاملية سمة تتميز بها جميع قارات العالم فيوجد كل منطقة قارية على الأقل حركة تكاملية كبرى فأوروبا لديها الاتحاد الأوروبي وآسيا لديها رابطة دول جنوب شرق آسيا ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك وأمريكا بها اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية يوجد بها رابطة تكامل أمريكا اللاتينية والسوق المشتركة والكاريبي به جماعة الكاريبي والشرق الأوسط به مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ووسط أمريكا بها السوق المشتركة لأمريكا الوسطى وأخيرا أفريقيا بها التجمعات القارية مثل الاتحاد الأفريقي والتجمعات الإقليمية التي تعرضنا لها تفصيلا مثل السادك والأيكاس والأيكواس والكوميسا وغيرهما .

وهذه التجمعات التكاملية الاقتصادية تتبني مجموعة من الأهداف العامة التي

تتعلق بالتنمية الاقتصادية وتشمل تلك الأهداف القضاء على الفقر أو الحد منه وبتعبير آخر فإن التكامل الاقتصادي ليس هدفًا في حد ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

وقد تم دراسة حالة الكوميسا باعتبارها أكبر تجمع إقليمي في أفريقيا يضم عدد واحد وعشرين دولة والتي يقطن بها أكثر من 380 مليون نسمة أي نظرا لاتساع قاعدة عضويتها وعمق المشكلات التنموية لأعضائها فقد ثم اختيارها لتكون محلا للدراسة .

هذا وقد اعترفت الدول الأعضاء بالكوميسا إلى أنه بدون توافر البيئة الاقتصادية الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق الضمانات الكافية لنجاح الاستثمارات المحلية فإنه لا يمكن تحول هذه الاقتصادات من الاعتماد الكامل على الغير إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس وقد لوحظ أن الدول ذات الحجم السكاني الصغير أو ذات المستوي المنخفض لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تواجه صعوبات أمام قدراتها على جذب الاستثمار الأجنبي ما لم تسعى إلى ذلك في سياق سوق مشتركة واسعة .

ومع انتشار هذه المعتقدات والأفكار وجدت الدول الأعضاء في الكوميسا أنه يجب تحديد أهداف الكوميسا وقد تعرضنا لها تفصيلا عند دراستنا لتجمع الكوميسا ومنها إصرار النمو والتنمية للدول الأعضاء وذلك عن طريق تحقيق المزيد من التوازن والتجانس في خطط تنمية الإنتاج وهياكل السوق وتعزيز التنمية المشتركة في جميع مجالات الأنشطة الاقتصادية وتبني برامج مشتركة على مستوى الاقتصاد الكلي من شأنها رفع مستوى معيشة الشعوب والإسراع بتوثيق عرا العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء .

- وبالنظر إلى أهداف ومبادئ الكوميسا يتضح أنها تدور حول منطقة التجارة

الحرة والاتحاد الجمركية والسوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي والاندماج الاقتصادي الكامل وفي منطقة التجارة الحرة تزيل الدول كل الحواجز على الواردات ويتم تنظيم ذلك بين دول المنطقة ويعمل الاتحاد الجمركي على تحرير التجارة بين الدول الأعضاء وكذلك توحيد التعريفات الخارجية أمام باقية دول العالم والسوق المشتركة وهي الاتحاد الجمركي بالإضافة إلى حرية انتقال عوامل الإنتاج بينما يتضمن الاتحاد الاقتصادي تطبيق سياسات تجارية خارجية مشتركة أو موحدة وحرية انتقال عوامل الإنتاج الأولية وكذلك السلع داخل الاتحاد وأخيرا يتضمن الاندماج الاقتصادي الكامل وتطبيق سياسات مشتركة فيما يخص كل وظائف الاقتصاد الكلي في كل الدول الأعضاء .

– وبالنظر إلى الإنجازات التي حققتها الكوميسا فإن البعض يري أنه من الإنصاف القول بأنه تم ما يكفي من الاتفاقيات والبروتوكولات بواسطة رؤساء الدول ووزراء ماليتها وذلك من أجل تسهيل نجاح وإتمام التكامل وطبقا لرأي Box Nomvete (السكرتير العام السابق لمنطقة التجارة الحرة للكوميسا) فإن نجاح التكامل لا يقاس بنمط (التنمية أو الإدارة أو السياسات) وانتظام الاجتماعات حيث تصدر التوصيات والبيانات وإنما بمؤشرات التجارة والنمو الاقتصادي ومستويات الفقر .

هذا ولم تحقق العديد من ترتيبات التجارة الإقليمية بين الدول النامية بما فيها الكوميسا مكاسب ملموسة في الصادرات أو الناتج أو مؤشرات المنافع الاقتصادية الأخرى .

– والعديد من الدول الأفريقية ماعدا دول الشمال الأفريقية تتصف ببعض السمات اللافتة للنظر مثل عدم كفاءة أدائها الاقتصادي في شكل تباطؤ النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الأوضاع المتدهورة لنمو متوسط نصيب الفرد فما زال

الفقر يمثل مشكلة كبيرة .

– هذا وأن توسع السوق الإقليمي سوف يجعل من الإمكان التوسع في سياسات إحلال الواردات ومزيد من الاستقرار في الصادرات ومزيد من الكفاءة الناتجة عن زيادة المنافسة وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية عبر الزمن وتسهم تلك التأثيرات الديناميكية في الإسراع بالنمو الاقتصادي ولسوء الحظ فإن الكوميسا لا زالت غير قادرة على تحقيق هذه التأثيرات بأي شكل من الأشكال .

وفي هذا يرى البعض أن النتيجة الأساسية التي يمكن الخروج بها هي أنه ليس هناك دليل على زيادة خلق التجارة البيئية في الكوميسا ولا دليل على حدوث المنافع الديناميكيةنتيجة للتكامل ويقودنا ذلك إلى تساؤل مهم وواضح وأساسي وهو ما هي المعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف الكوميسا لبرامج الهيكلي ثم بعد ذلك غير الناتجة عن تطبيق معظم دول الكوميسا لبرامج التكيف الهيكلي والتي تحول دون نجاح التكامل وذلك على الوجه التالي :

ب- معوقات التكامل عن تطبيق معظم دول الكوميسا لبرامج التكيف الهيكلي :

1 – الاعتماد على عدد قليل من صادرات المواد الأولية :– هناك علاقات وثيقة تربط معظم اقتصادات الكوميسا الدول التي كانت تستعمرها والتي شجعت الدول الأفريقية على تصدير المواد الأولية من أجل خدمة مصانعها في أوروبا وتعتمد أفريقيا على صادرات السلع أو المواد الأولية أكثر من أي منطقة نامية أخرى في العالم مثل البن – الكاكاو – القطن – النحاس وذلك للحصول على النقد الأجنبي الذي تحتاج إليه لشراء الواردات هذا ويمثل أي عائق في إنتاج تلك السلع واحدًا من أهم مشكلات ميزان المدفوعات وأي اضطراب في السعي العالمي لهذه السلعة يعيق قدرة الكوميسا على الاستمرار في الاستثمار في البنية الأساسية .

2- رأس المال في مقابل كثافة العمل : هناك أزمة هيكلية أخرى في اقتصادات الكوميسا وهي الاعتماد على أساليب إنتاج كثيفة رأس المال أكثر من تلك الأساليب كثيفة العمل وقد تعرضت سياسة إحلال الواردات التي اتبعتها معظم الدول بعد الاستقلال للكثير من النقد .

3- تختلف الإمكانيات البشرية : يبلغ سكان الكوميسا 380 مليون نسمة وهذا يعني أن اقتصادات الكوميسا غنية بمواردها البشرية إلا أن البعض يرى أن هناك تجاهلا كبيرا لتنمية الإمكانات البشرية في تلك المنطقة حيث يعاني السكان من انخفاض مستوى التعليم وتدهور الصحة بالإضافة إلى عدم الاستغلال الكامل لطاقاتهم وإنتاجيتهم المنخفضة في العمل وغياب المنافسة فيما بينهم ومستويات الأجور المنخفضة جدا .

والبعض يرجع تخلف الإمكانات البشرية في الكوميسا إلى الفترة الاستعمارية نظرا لأن نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية في أفريقيا في عام 1965 سجلت نسبة تقل عن تلك المسجلة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والنسبة المسجلة في جنوب آسيا بينما بلغت معدلات الالتحاق بالمدارس الإعدادية أقل من تلك المسجلة في أي مكان آخر والفجوة ما بين أفريقيا وباقي العالم النامي مازالت أوسع عن ذي قبل .

4- عوائق أخرى غير تلك الناتجة عن تطبيق معظم دول الكوميسا لبرامج التكييف الهيكلي :

بالإضافة إلى ما سبق عرضه من عوامل أعاقت التكامل في الكوميسا فقد أسهمت مجموعة أخرى من العوامل غير تلك الناتجة عن (SAPS) في إعاقة التكامل عن تحقيق أهدافه ومبادئه ومن بين هذه العوامل :

الاعتماد على الغرب المتقدم في الانضمام للمجتمعات الإقليمية العديدة دون هدف ضخامة عبء الدين الخارجي مشكلات النقل والمواصلات ندرة المعلومات أزمات الاقتصاد الأفريقي عدم عدالة آثار التكامل ظروف الاقتصاد العالمي غير المواتية الحروب والأمراض إذ يتيح جزءًا هامًا من المشكلات التي تعترض تجمع الكوميسا عن عدم قدرة حكومات الدول الأعضاء على التنسيق بين ماورد في اتفاقيات الكوميسا من التزامات وفرص متاحة أمام الدول الأعضاء بين خطط تلك الدول التنموية ففي العديد من دول الكوميسا لم يتجاوز اهتمام تلك الدول بالانضمام إلى الكوميسا مرحلة التوقيع على الاتفاقيات والبرتوكولات كما أن بعض الدول لا توفد إلى الاجتماعات مسؤولين متخصصين لديهم خبرة في المسائل المعروضة وذلك لتنفيذ البرامج الذي تم تبينها .

– مما سبق يتضح أنه ليس سرا أن العديد من الدول الأفريقية تعتمد على الغرب حيث تصدر له المواد الأولية وتستورد هذه المنتجات الصناعية ويحدث ذلك حتى في بعض حالات الدول الأفريقية التي لديها بعض القدرة المنافسة والاعتماد المتزايد على تصدير المواد الأولية إلى الأسواق الغربية بجعل اقتصادات الكوميسا تتأثر بأي تقلبات تحدث في المتاح من النقد الأجنبي كما أن الروابط داخل وبين القطاعات ضعيفة بسبب شراء الشركات لاحتياجاتها من خارج الكوميسا أكثر من شرائها لتلك الاحتياجات من الداخل أو من دول أعضاء أخرى في الكوميسا .

وقد أوضح BOX Nomvete (السكرتير العام السابق لمنطقة التجارة الحرة الكوميسا) أسباب استمرار الاعتماد على الخارج كما يلي :

– إن تفضيل الواردات الغربية ينسب إلى ما اعتاد عليه الأفارقة حيث يفضل كل من المستهلكين والمستوردين كل ما هو غربي .

- ترتبط معظم الواردات التي تحصل عليها دول الكوميسا من الغرب بشكل مباشر ببرامج المساعدات والتي تهدف إلى تشجيع الاستيراد من الدول المانحة للمساعدات نحو المساعدات الرأسمالية والسلعية وحتى نسبة عالية من المساعدات الفنية تشترط الاستيراد من الدول المانحة ويحدث ذلك بغض النظر عن كون هذه المنتجات مناسبة للظروف المحلية للدول المستوردة أم لا وحوالي خمسة بلايين دولار من قيمة السلع التي صدرتها الدول الأعضاء في الكوميسا إلى الدول المتقدمة تم إعادة تصديرها مرة أخرى إلى المنطقة عن طريق دول أعضاء أخرى وحسب تقرير شركات القمة لجماعة السادك (في عام 1994) فإن المعوقات المشروطة تلعب دورا في هذا التشوه .

- والمنافسة كثرت الانضمام للتجمعات الإقليمية لابد من طرح السؤال وهو هل الشرق والجنوب الأفريقي في حاجة إلى الكوميسا والسادك والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي (الساكو الذي يضم في عضويته بتسوانا – ناميبيا – ليسوتو – جنوب أفريقيا وسوزايلاند) وفيما عدا بتسوانا فالأعضاء ال 9 الآخرون في السادك وهم :

- أنجولا – ليسوتو – مالاوي – موزمبيق – ناميبيا – سوزايلاند – تنزانيا – زامبيا وزيمبابوي) هم أعضاء أيضا في الكوميسا وثلاثة من الأعضاء الخمسة في الساكو أعضاء أيضا في كل من السادك والكوميسا وأعضاء الكوميسا هم أيضا أعضاء في السادك ويؤدي كل ذلك إلى الصراع وعدم تنسيق الجهود بين التجمعات وينضح مما سبق أن الانضمام إلى التجمعات الإقليمية هو هدف في حد ذاته لدى تلك الدول ولا ينظر إلى مدى جدوى هذا الانضمام في تحقيق أهداف تلك الدول .

- لمناقشة العوائق السياسية للتكامل يمكن القول كما يري البعض أن استمرار النجاح السياسي والأيديولوجي للحركات الأعضاء فرادى يعد أمرا جوهريا لنجاح

أي تجمع اقتصادي إقليمي وهذه المقولة لقيت قبولا لدى جماعة الكاريبي وعلى غرارها فإن الكوميسا تفتقر إلى الالتزام المستقر من جانب حكومات الدول الأعضاء وتلك الشكوى وجدت صداها في العديد من سكرتارية الكوميسا في لوزاكا في يناير 1996 ذلك أن هناك العديد من المدركات السياسية الإيديولوجية المختلفة مازالت موجودة وخصوصا فيما يتعلق بالسودان ، إثيوبيا ، أنجولا ، بوروندي وحيث وقع انقلاب عسكري في يوليو1996 ضد الأغلبية من الهوتو وتم استعادة حكم الأقلية التوتسي برئاسة بييربويويا .

في حين أن موزمبيق ورواندي وزائير والصومال شهدت حروبا أهلية أدت إلى تشتيت جهود أعضاء الكوميسا ، في الوقت الذي شهدت فيه حكومات دول أخرى وخاصة زامبيا ومالاوي وإلى حد ما زيمبابوي وكينيا – وأنجولا في أيديولوجيات التنمية سعيا إلى تغيير سياساتها بما يتواكب مع الكوميسا ففي زامبيا على سبيل المثال فإن إدارة الرئيس كينيث كاوندا عقب الاستقلال عام 1964 إما أنه تم تجاهل سياسته أو تم تعديلها منذ عام 1992 بتوجه حكومة فردريك شلونا نحو الأخذ باقتصادات السوق الحر وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية وهو الاسم الذي تبناه لوران كابيلا للدولة بدلا من اسم زائير الذي اختاره موبوتو سيسيكو والظروف الحالية لا توفر لنا فرصة للحكم على توجهات سياسة هذه الدولة ومن ثم فأن التعددية الأيديولوجية تؤدي إلى تشتيت النفوذ في تجمعات مثل الكوميسا لأن الحكومات المختلفة لديها تصورات مختلفة حول كيفية تنفيذ أهداف الكوميسا ثم إن المصدرين باتوا عاجزين عن تأسيس أسواق فيما بينهم نتيجة لفشلهم في التـأقلم مع معطيات السوق فلا يوجد جهاز وطني لديه سلفة فعالة على الدول الأعضاء .

ولن نخوض كثيرا في عوائق التكامل والمتمثلة كما أسلفنا في عبء الدين

الأفريقي الخارجي ومشكلات النقل والمواصلات وعدم وجود مصاريف وبنوك وندرة المعوقات وما يتعرض له للاقتصاد الأفريقي من أزمات مرتبطة بالعولمة بالإضافة إلى عدم وجود ميكانيزمات .

تحقيق العدالة في توزيع المنافح إذ تمثل مشكلة عدم عدالة التوزيع لآثار الكوميسا التكاملية واحدة من أهم المشكلات التي تهدد نجاح التكامل في الكوميسا خاصة في ظل دول الكوميسا وانتشار الفساد والرشوة الذي يترتب عليه أعاقة الاستثمار الأجنبي بشكل عام .

– وأخيرا فإن الشروط التي يضعها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يمكن أن تعوق عملية التكامل في الكوميسا وتتمثل تلك الشروط في تخفيض قيمة العملات المحلية وتعويم سعر الصرف وكذلك رفع الرقابة عن أنظمة الأسعار الداخلية والعمل على حرية تدفق التجارة وإلغاء مشروعات الدولة واحتكارها لكل من الإنتاج والتسويق وأخيرا إصلاح السياسة المصرفية .

كما تشتمل برامج التكييف الهيكلي على عدم التحكم في سعر الفائدة وتركة يتحدد بناء على قوى السوق وتقليص ميزانية الدولة وإزالة كل إعانات المستهلك وكل أشكال الإنفاق الاجتماعي الأخرى وتقليل عرض النقود وما يترتب عليه من انخفاض مستوى أجور ومرتبات العاملين بالقطاع العام مما يساعد على التحكم في التضخم .

غير أن دراسة وجهة نظر مخالفة لما تقدم تذهب إلى أن معظم الدول الأفريقية قد قبلت في بداية الثمانينيات ببرامج التكييف الهيكلي نتيجة أزمتها الاقتصادية حيث كان ظهرها للحائط ولهذا فهي لم تكن مقتنعة بهذه البرامج لكنها كانت مضطرة إلى ذلك بسبب الانتقاد .

وقد أوضع البعض أن مجموعة برامج التكييف الهيكلي التي طبقت في دول الكوميسا حاليا لم توجه اهتمامها إلى تنمية التجارة الإقليمية وتدعيم تحرير الواردات في حين أن ارتفاع جودة المنتجات القادمة إلى الكوميسا خاصة من آسيا تجعل تحرير الواردات عموما يؤثر بالسلب على التجارة البينية في الكوميسا على المدى القصير ويشكل انخفاض التجارة البينية سمة عاقة على مستوى القارة الأفريقية .

ونخلص في إطار تعرضنا لدراسة معوقات التكامل في تجمع الكوميسا إلى أن الاقتصادات الأفريقية بوجه عام واقتصادات الكوميسا بوجه خاص تعاني من الجمود الهيكلي الذي لا يسمح بقيام الأسواق الإقليمية الحرة ولا يمهد للتكامل والعديد من معوقات التكامل لا يمكنها العمل مع برامج التكييف الهيكلي (SAPS) تحت رعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن بين أهم معوقات التكامل في الكوميسا والناتجة عن أسباب غير SAPS هي الجمود الهيكلي مثل الاعتماد على عدد قليل من صادرات المواد الأولية وتخلف القدرات البشرية بالإضافة إلى العوائق السابقة .

أما أهم العوائق الناتجة عن برامج التكييف الهيكلي فقد جاءت من جانب الواردات .

حيث إن كل الدول تشجع في ظل التوجيه الخارجي من قبل البنك الدولي ولكن في نفس الوقت فإن نهج إدارة الطلب الذي يدعمه صندوق النقد الدولي يتطلب تقليل الواردات وهذا تناقض واضح وقعت دول الكوميسا فيه وذلك لأنها اقتضت أثر برامج التكييف الهيكلي في وقت واحد .

هذا ويرى البعض ونتفق معه على أن التكامل الاقتصادي عملية معقدة وأن أفريقيا لم تنجح حتى الآن في قيام تجمع إقليمي لديه الشروط الثلاثة الضرورية لنجاح التكامل الإقليمي وهي الالتزام السياسي المستمر ونمو منتظم

للاقتصادات الوطنية وعدم وجود نظام اقتصادي إقليمي مرعي وأن الفضاء الاقتصادي لمعظم الدول يسيطر عليه كود ولا بديل عن الحل المؤلم المتمثل في برامج التكييف الهيكلي والذي يضع عراقيل أمام التكامل وهكذا تبدو الكوميسا بعيدة عن أن تكون حامية لاقتصادات شرق وجنوب أفريقيا ورغم ذلك فإنه يتعين على دول الكوميسا أن تستمر في مسعاها لتحقيق التكامل وأن تكثيف جهودها في ذات الوقت للتخلص من أو على الأقل لتقليل العديد من العقبات التي تعيق التجمع الإقليمي (الكوميسا) .

– وكما أوضحنا سلفا فإن دول الكوميسا تضم أفقر الأسواق رغم أنها أضخمها من حيث عدد السكان وفرص العمل للسوق المحلي والدولي وعلى الرغم من أن العديد من العوائق السابق تناولها إلا أنه يمكن للكوميسا أن تتغلب على كثير من العوائق غير الناتجة عن برامج التكييف الهيكلي مثل مشكلة المواصلات وأسلوب الإنتاج كثيف رأس المال في ظل وفرة العمل وندرة رأس المال وكذلك مشكلات تخلف رأس المال البشري وذلك من خلال تنسيق خطط طويلة الأجل على مستوى دول الكوميسا ككل .

كما يعتقد البعض أن الطريق الأنسب للبحث المستقبلي يمكن أن يكون دراسة لما يمكن أن تقدمه الكوميسا من فرص للعمل على المستوى المحلي والدولي .

– بالإضافة إلى عقبات تتعلق بالأسواق الأفريقية منها :

– ارتفاع معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في الأسواق الأفريقية وكذا ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة في الوقت الذي لم يمتد نشاط شركة ضمان الصادرات لتغطية المخاطر بأنواعها في العديد من الأسواق الأفريقية .

– المنافسة الشرسة من دول جنوب شرق آسيا للعديد من المنتجات المصرية كالملابس حيث إن الأسواق الأفريقية أسواق سعر في المقام الأول نظرا لاختلاف القوة الشرائية للمستهلك.

– تفتقد معظم الدول الأفريقية لنظم مصرفية جيدة مع عدم وجود فروع للبنوك المصرية في تلك الدول بالإضافة إلى عدم وجود آليات لضمان وتمويل الصادرات وندرة العملات الأجنبية في بعض تلك الدول هذا بالإضافة إلى ارتفاع مخاطر عدم السداد وعدم وجود تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل (أقل من 60 يومًا) .

– عدم وجود نظام تأميني محلي شامل وفعال لخدمة المصدرين المصريين بالإضافة إلى ضآلة الأسقف الائتمانية الممنوحة ضد مخاطر التصدير إلى أفريقيا .

– سيطرة الوسطاء والوكلاء التجاريين اللبنانيين والهنود على القنوات التجارية في دول أفريقيا عموما ودول غرب أفريقيا بشكل خاص وهو ما يعني صعوبة اختراق تلك الأسواق.

– الافتقار إلى المعلومات الأساسية عن تلك السوق والسلع المطلوبة فيها وأذواق المستهلكين بها .

بالإضافة إلى عقبات عامة تتمثل في الآتي :

– الطبيعة الاقتصادية للدول الأفريقية ذاتها من حيث ارتباطها بالدول المستعمرة السابقة وتركز نسبة كبيرة من تجارتها الخارجية مع التكتلات والمجموعات الاقتصادية الكبرى فصلا عن التواجد القوي للشركات متعددة الجنسية وتغلغلها في النشاط الاقتصادي بها .

– سوء الأوضاع الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو ومستويات دخول الأفراد وضعف القوة الشرائية في العديد من الدول الأفريقية وتشابه الهياكل الإنتاجية بأفريقيا حيث تعتمد غالبيتها على تصدير المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة وتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالحها وندرة النقط الأجنبي .

هذا ويرجع انخفاض الصادرات المصرية إلى الأسواق الأفريقية بشكل عام إلى بعض العقبات الأخرى منها :

- عدم وجود خطوط ملاحية (بحرية وجوية) منظمة بين مصر ومعظم دول أفريقيا بالإضافة إلى ذلك فقد تم إلغاء رحلات الطيران التابعة لشركة مصر للطيران إلى العديد من دول الشرق والجنوب الأفريقي مثل إثيوبيا وتنزانيا نظرا لوجود منافسة عنيفةبين العديد من شركات الطيران الأخرى كما أنه لا يوجد حتى الآن سوى خط ملاحى وحيد منتظم في منطقة البحر الأحمر يصل إلى دول شرق وجنوب أفريقيا مما يضطر المصدرين إلى اللجوء إلى موانى أوروبية لتصدير منتجاتهم إلى دول أفريقية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن وطول الرحلة وتلف البضائع في بعض الأحيان .

وجود العديد من أوجه القصور التي تشوب خطوط السكك الحديدية بالدول الأفريقية حيث تظهر هذه المشكلات بشكل أوضح في الدول الحبيسة مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة النقل ارتفاع أسعار الشحن والنقل إلى أفريقيا وتحكم شركات الشحن الأجنبية في فترة الشحن التي قد تصل إلى 28 يوم .

عقبات تتصل بالمنتج المصري وتشمل :

قصور الدعاية والإعلان عن السلع المصرية والتواجد المصري الهزيل في المعارض الأفريقية .

عدم وجود سياسة تسويقية للترويج للمنتج المصري عبر وسائل الإعلام

المختلفة في السوق الأفريقي.

عدم وجود معارض دائمة للسلع المصرية في الدول الأفريقية .

– يقترح البعض حلول لقضاء على تلك العوائق والعقبات : وهي خاصة بتنشيط التبادل التجاري البيئي في أفريقيا وتتركز في الآتي :-

– المشروع الخاص بالتجارة الالكترونية في أفريقيا ويتخلص في إنشاء موقع على شبكة المعلومات يهدف إلى توفير كافة البيانات اللازمة لكل من المصدرين والمستوردين وتلك التي تربط الدول وكيفية الاستفادة من التخفيضات أو الإعفاءات الجمركية المتاحة .

– إعداد دليل للمصدرين والمستوردين يتضمن معلومات تفضيلية عن السلع التي يتم إنتاجها في الدول الأفريقية والطاقات الإنتاجية والشركات المنتجة وتوفير هذا الدليل لدى الغرف التجارية والاتحاد العام للغرف الأفريقية كمادة تسويقية .

– ربط نقاط التجارة في الدول المختلفة من خلال إنشاء شبكات تسهل من عملية الاتصال وتوفير المعلومات التجارية الضرورية لزيادة التبادل التجاري .

– الاستفادة من وجود وكلاء مصريين في دول القارة لتسويق منتجات القارة وذلك للعمل على زيادة حجم التجارة البينية وكذلك زيادة التجارة بين أفريقيا والعالم الخارجي ويمكن أن يعمل الوكلاء بالتعاون مع شبكات نقاط التجارة على ربط نقاط التجارة على المستوى القومي وتوفير المعلومات الضرورية لدعم السياسات التجارية الخارجية والإقليمية .

تأسيس هيئة للمعارض الأفريقية تعمل على الترويج للمنتجات الأفريقية من خلال إقامة المعارض المؤهلة في ضوء أحدث التقنيات المستخدمة وتكنولوجيا المعلومات المتوافرة .

تمويل إنشاء حرف أفريقية متاحة لتسوية المدفوعات التجارية تعمل على وضع

آلية لسداد المدفوعات الناشئة عن المعاملات التجارية بين الدول الأفريقية .

– إنشاء خطوط نقل بحرية منظمة إلى الموانى الأفريقية .

– دراسة إعادة تشغيل خطوط شركة مصر للطيران التي تم وقفها في بعض الدول الأفريقية .

– تبادل العلاقات المصرية المباشرة وإقامة فروع للبنوك المصرية على غرار بنك القاهرة في كمبالا .

– زيادة عدد المخازن ومراكز البيع المباشرة داخل الأسواق الأفريقية حيث تتطلب طبيعة تلك الأسواق مثل هذه المراكز لما توفره من بضائع حاضرة يمكن أن تغزو الأسواق الأفريقية وتقلل حدة المخاطر المالية .

– نشر وتوسيع دائرة المعلومات عن المناقصات الممولة من الدول المانحة والبنوك العالمية للدول الأفريقية حتى يتسنى للمستثمر المصري انتهاز تلك المناقصات التي تقدر بما يقرب من 35 مليار دولار سنويا .

ويمكن أن يتم تحويل تلك المشروعات بمساعدة مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) .

وفي إطار الإستراتيجية المصرية للتحرك نحو القارة الأفريقية فقد قامت وزارة التجارة والصناعة في مصر يوضع إستراتيجية لاختراق الأسواق الأفريقية وتحديد العقبات التي تواجه التجارة في أفريقيا وقد تم بالفعل اتخاذ العديد من الخطوات الفعالة الأمر الذي انعكس على الصادرات المصرية وتواجدها بالأسواق الأفريقية في السنوات الأخيرة .

تنبع الإستراتيجية من الإحساس بضرورة زيادة المشروعات الاستثمارية المشتركة بين مصر وباقي الدول الأفريقية (خاصة الدول أعضاء الكوميسا والاستفادة من الاعضاءات والتخفيضات الجمركية المنصوص عليها في الاتفاقية) بحيث يتم الاستفادة من المواد الخام المتوافرة في تلك الدول سواء

بإنشاء مصانع مصرية هناك أو جلب تلك المواد الخام إلى مصر لإجراء عمليات تصنيعية عليها وتصديرها للدول المجاورة والاستفادة من خاصية المنشأ التراكمي في إطار الكوميسا .

كما بتلور الإستراتيجية فكرة البضاعة الحاضرة والتي تتمثل في إنشاء مخازن مصرية في الدول الأفريقية حتى تكون البضائع حاضرة في تلك الأسواق ويمكن الاستجابة للطلب في أقل وقت ممكن وحتى تكون تلك المخازن بمثابة مراكز انطلاق للصادرات المصرية على غرار المخازن التي قامت مصر بإنشائها في دولة السنغال في محاولتها للتوغل في غرب أفريقيا كما أنه من شأن قاعدة البيانات المقترحة أن توفر البيانات اللازمة عن المنتجات المطلوبة وتحدد المنتجات المصرية ذات الطبيعة التي تناسب أسواق شرق وجنوب القارة الأفريقية .

وفي هذا الإطار تم وضع إستراتيجية للتحرك نحو القارة الأفريقية ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية وتسعى لربط مصر بشمال وشرق وجنوب وغرب ووسط القارة وهذه المحاور هي :-

المحور الأول :التحرك في منطقة شرق أفريقيا ودول حوض النيل :

وإدراكا لأهمية التقارب والتعاون بين الدول العشر في حوض النيل وهي مصر – السودان – إثيوبيا – أوغندا – كينيا – تنزانيا – الكونغو – رواندا – بوروندي – أريتريا فقد سعت مصر إلى توثيق العلاقات الاقتصادية مع تلك الدول من خلال الدخول في اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) التي تضم دول حوض النيل باستثناء تنزانيا نظرا لانسحابها من الكوميسا وتعمل وزارة التجارة والصناعة في مصر على زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر والدول الأعضاء في الكوميسا بشكل عام ودول حوض النيل بشكل خاص من خلال تعظيم الاستفادة من الإعفاءات الجمركية .

في إطار منطقة التجارة الحرة التابعة للكوميسا وحث الدول التي لم تنضم بعد إلى منطقة التجارة الحرة بالتحديد دول حوض النيل (إثيوبيا – الكونغو – أريتريا – أوغندا) على الانضمام مما سيعمل على زيادة نفاذ الصادرات المصرية إلى أسواق تلك الدول .

المحور الثاني : التعاون على المستوى الثنائي (نيجيريا وتنزانيا) :-

تسعى وزارة التجارة والصناعة في مصر إلى التفاوض مع كل من نيجيريا وتنزانيا لإقناعهما بمزايا إبرام اتفاق تجارة حرة مع مصر .

المحور الثالث : التحرك في غرب أفريقيا (الأيموا) ووسط أفريقيا (السيماك) :

تم بالفعل توقيع اتفاق إطاري مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا (الأيموا) في يونيه 2004 بهدف الوصول خلال عامين إلى اتفاق تجارة حرة وتعمل وزارة التجارة والصناعة في مصر على التفاوض لإبرام اتفاق تجارة حرة مع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا (السيماك).

– الجهود المبذولة في إطار الإستراتيجية لتنشيط التواجد المصري في القارة الأفريقية :

– تم تحديد عدد 8 بوابات رئيسية تمثل الموانى الرئيسية في القارة حيث تخدم أربعة منها 21 دولة في شرق وجنوب أفريقيا وهي (ميناء جيبوتي ، ميناء ممباسا ، ميناء دار السلام ميناء موريشيوس ، وتخدم الأربعة الأخرى أكثر من 23 دولة في غرب ووسط أفريقيا وهم (ميناء داكار – ميناء أبيدجان – ميناء دوالا – ميناء كوتونو) .

– التعاقد مع شركة BOLLORRe الفرنسية القائمة على الموانى الأفريقية وتم استئجار مساحة ألف متر مربع مخازن في كل من موانى (داكار – كوتونو – دوالا) كمرحلة أولى لحساب وزارة التجارة والصناعة في مصر وتديرها الهيئة العامة

لشؤون المعارض والأسواق الدولية .

– التأمين على تلك المخازن ضد كافة المخاطر الائتمانية من قبل شركة SDV.

– افتتاح مكتب تمثيل تجارى في داكار يخدم منطقة دول غرب أفريقيا ويقوم بتسويق الصادرات المصرية في دول (مالي – جامبيا – غينيا – موريتانيا) .

– الاتفاق مع أكبر شركتين عالميتين وهما شركة SGS وشركة كوتكما السويسريتين على إدارة تلك المخازن والتأمين عليها لصالح البنوك المصرية والمصدرين وفحص البضائع بالموانى المصرية قبل التصدير .

– وضع إليه للحصول على المناقصات في أفريقيا بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية الصندوق الكويتي ، البنك الأفريقي للتنمية ونتج عن ذلك ثلاث مناقصات بقيمة 74 مليون دولار في عام 2004 .

– الاتفاق مع هيئة المعارض الفرنسية PRomosalonj لعمل معارض متخصصة مصرية في الدول الأفريقية .

– تبني قانون المنافسة الإقليمي في دول الكوميسا الذي يمكن أن ينتج عنه زيادة مستقبلية للاستثمارات المصرية في العديد من المجالات .

– إقامة العديد من الندوات لتعريف المصدر المصري بمزايا السوق الأفريقي والاتفاقات المبرمة مع الدول الأفريقية .

وتتمثل الخطط المستقبلية للوزارة خلال الفترة القادمة فيما يلي :– الاستفادة من الاتفاقات السارية بالفعل بين مصر ودول حوض النيل ومنطقة شرق أفريقيا من خلال تفعيل اتفاقية الكوميسا وفقا لما يلي :

– العمل على إلغاء كافة الاستثناء التي تطبقها بعض الدول (كينيا – السودان – موريشيوس) وحث الدول التي لم تنضم بعد إلى منطقة التجارة الحرة على الانضمام .

– دفع عملية التوصل إلى اتفاقية لتحرير التجارة في الخدمات والجاري مناقشتها حاليا مع دول الكوميسا .

– حثّ رجال الأعمال المصريين على الاستثمار في مجال النقل وبالأخص في مجال النقل البحري ومن ذلك مبادرة شركة « ترانسمار » للنقل حيث من المقرر تسيير خطوط نقل بحري إلى موانى العديد من الدول في شرق القارة وجنوبها .

– تفعيل اتفاقية التعاون المصري الفرنسي على الساحة الأفريقية لتنمية الاستثمارات الفرنسية في المناطق الحرة المصرية لدخول المنتجات الفرنسية المصنعة في مصر إلى أسواق الكوميسا بشهادة منشأ مصرية بالإضافة إلى جذب الاستثمارات المباشرة من السعودية ولبنان وألمانيا من خلال عقد اتفاقات شراكة مع تلك الدول على غرار اتفاقية التعاون المصري الفرنسي .

– إبرام اتفاقيات تجارة حرة مع كل من (نيجيريا – تنزانيا) .

– إبرام اتفاق تجارة حرة مع دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (الأيموا) .

– إبرام اتفاق تجارة حرة مع دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا (السيماك) .

– تفعيل الاتفاقيات التي تم إبرامها مؤخرا والخاصة بإنشاء غرق تجارية مشتركة مع أكثر من ثلاث عشرة دولة أفريقية .

وبعد أن انتهينا من المبحث الأول نتعرض في المبحث الثانى إلى دور المجتمع المدني والدولة القائد في التفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا مع دراسة حالتي «السادك» «والإيجاد » .

المبحث الثاني

دور المجتمع المدني والدولة القائد في التفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا مع دراسة حالتي (السادك) و(الإيجاد)

- أولاً : دور المجتمع المدني في التفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا :

في إطار تعرضنا للمجتمع المدني وهذه التفاعلات نتناول مفهوم المجتمع المدني والتفاعلات التكاملية فالمجتمع المدني يعرف في الأدبيات الليبرالية بأنه عالم مؤسس وسط بين الدولة والأسرة مسكون بالمنظمات التي تفضل التمتع بالاستقلالية في العلاقة بالدولة وقد تشكلت بصورة تطوعية من قبل أعضاء من

المجتمع لحماية أو توسيع مصالحهم وقيمتهم .

ومن وجهة النظر النقدية للبعض فإن المجتمع المدني غير متاح للمشاركة الكاملة لجميع المواطنين على قدم المساواة كأنداد بصرف النظر عن الهويات العرقية والطبقية الاثنية والنوع – اجتماعية ورغم المساواة الرسمية التي قد تكون متخصصة بدرجات متفاوتة في هذا النظام السياسي أو ذاك .

إلا أن هناك تباينا وتمييزا في الممارسة الفعلية للديمقراطية وهكذا تعمل الأفكار المندمجة والشائعة حول المجتمع المدني عن التفاوتا ت الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين الفئات المختلفة من جهة كما أنها تصور المصالح والقيم التي يسعى الأفراد إلى حمايتها أو توسيعها على أنها متجاورة أو متراصة وهي في واقع الأمر متباينة أو متعارضة نظرا للتباين والتميز المشار إليه ومن ثم يمكن البناء على ذلك من وجهة نظر البعض أن المجتمع المدني فضاء للمساومة والتفاعل أو الصراع بين مصالح الفئات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

هذا ويشير البعض إلى أن وضع المجتمع المدني بين الدولة والأسرة يفصل بين المستويات المختلفة من حياة البشر هي متفاعلة ومتداخلة من حيث الواقع هذا إلى جانب أنه يفصل ما بين عالم السياسة (الحكومات والأحزاب) وما بين فضاء المجتمع المدني ويعتمد هذا الفصل على مفهوم ضيق للسياسة يحصرها في مؤسسات وإجراءات تتم بين النخب وهذا ما ذهب عكسه البعض الذي يري ضرورة توسيع فهم السياسة ليشمل عمليات الديمقراطية من خلال التعبئة الاجتماعية كما تشمل سعي الفئات المختلفة لتحسين أوضاعها والأوزان النسبية كما تمتلكه من سلفة اجتماعية وهذه العمليات تنطبق على ما يتم من خلال المجتمع المدني .

أما عن التكامل الأفريقي فقد اختلف مضمونه في مرحلتين متباينين من تاريخ القارة وفقا لوقعها من النظام العالمي فالمرحلة الأولى هي مفهوم الوحدة الأفريقية الذي تبنته حركات التحرر لوطني وكانت تهدف من خلاله إلى تعزيز الانفصال عن المجتمع العالمي الذي لم تكن شروطه مواتية لمصالح شعوبها وكانت في تلك المرحلة تتبني مصالح فئات متسعة من تلك الشعوب .

أما المرحلة الحالية فإن التكامل الأفريقي يعني تحسين شروط اندماج الدول الأفريقية في السوق العالمي في إطار أجندة تخدم رأس المال العالمي وتعبر هذه الأجندة في اللحظة الراهنة عن مصالح فئة محدودة من الشعوب الأفريقية التي تتلاقى مصالحها وإياها .

هذا وقد تزامن صعود الموجة الجديدة من المجتمع المدني مع الأزمة التي شهدتها الدول الأفريقية ما بعد الاستقلال على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأمر الذي يمكن إيضاحه من خلال تتبع سياق تلك الأزمات في علاقاتها بسياق التحول الديمقراطي وصعود المجتمع المدني وذلك على الوجه التالي للمجال الاقتصادي ووفقا للسياسات الجديدة فقد أجبرت الدول الأفريقية على إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والسوق بما يعطي حرية أكثر للأسواق بعد أن كانت الدولة حجر الزاوية في الحياة الاقتصادية والسياسية وشهدت نفس الفترة تقلصا في الدعم الاقتصادي لأفريقيا تدريجياً في الثمانينيات ولم يتحول للضغط والمشروطيات الاقتصادية والسياسية إلى دعم كاف من الممولين واستمرت البيئة غير مواتية سواء من حيث ثقل عبء الديون أو تدفق المواد أو شروط التجارة ورغم آمال تجاوز العقد الضائع إلا أن الفشل الاقتصادي كان واقعا قائمًا من آثارة الجفاف في شرق وجنوب أفريقيا وتفشي الصراعات والحروب الأهلية والجماعات والنزوح الجماعي وأصبح الهم الشاغل للحكومات هو الحفاظ على البقاء .

وفي أثناء ذلك تبدلت العلاقات على المستوى الدولي وأدى انهيار المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة إلى بروز أوروبا الشرقية كأولوية لتعاطف وتمويل الدول الغربية وتناقص المساعدات التنموية الرسمية لأفريقيا بشكل حاد من 19.7 مليون دولار عام 1990م إلى 12.1 مليون عام 1992م ورغم عدم وفاء الشركاء الغربيين بالتزاماتهم الصريحة والضمنية للدول الأفريقية فقد زاد التأكيد على تحقيق المشروطات وخاصة السياسية المرتبطة بنوعية خاصة .

بالنسبة للمجال السياسي فقد بدأت دول ما بعد الاستقلال بناء الدولة الوطنية بنمط النظام السياسي المعتمد في الدول الأوروبية الذي كان يستعمره وأبقت على أشكال التغيير التقليدية إلى جانب التي استحداثها الاستعمار ثم ضاقت ذرعا بذلك كله وبدأت بتصفية مكونات المجتمع المدني مكونا تلو الآخر أما بالحظر أو التدجين واعتمدت في ذلك أولا على استمداد شرعيتها من تحقيق الاستقلال وهو مطلب شعبي .

ثانيا: على أن الأهداف الوطنية للمجتمع والمتمثلة في التنمية الحديثة واختبار فجوة التخلف في أسرع وقت إنما تتطلب الوحدة الوطنية وأن الدول الأفريقية لا تملك رفاهية التعددية في ذلك الوقت ومن هنا ظهر الميل الشديد للمركزية والتسلطية في الدول الأفريقية والذي تواكب في بعض الدول مثل الشمال الأفريقي مع التراث التاريخي الأبوي للمجتمعات المركزية السابقة .

– ويرى البعض جذور التسلطية في تعامل حركات التحرر نفسها مع السلطة فقد سيطر القائمون عليها ولم يكونوا بعيدين عن العنف كحركات تحرر على أجهزة الدول بعد الاستقلال وأعادوا تنظيم أنفسهم أحزاب سياسية ودعموا هيمنتهم السياسية وتسليط نفوذهم على الدولة وكانت النتيجة هي حكم صفوة سياسية جديدة تعمل من خلال قمم تتولى إصدار الأوامر وهذا إلى جانب

الاستعمار السياسي المؤسسي للسلطة النضالية كأداة للاحتواء أو الاستبعاد بمفردات الهوية القومية .

ويجد آخرون تفسيرا للتسلطية في الفرق بين الرأسمالية في الدول الأفريقية وغيرها من البلدان التعددية في الغرب وهو أن مصدر التراكم الرئيس في الدول الأفريقية ليس القطاع الخاص بل هو الدولة ذاتها ومن ثم يأتي التمسك الخراني والتفاني في الحرص عليها وفي حين تعتمد النظم الرأسمالية على البيروقراطية والأيديولوجيا تمهل النظم في أفريقيا أكثر إلى الاعتماد على الولاء الشخص وقد يبرز ذلك أن أنظمة كانت موالية للغرب إلا أنها ارتاحت لنموذج الحزب الواحد الستاليني (مثل نظام باندا في ملاوي وموبوتو في زائير) وأغراهم في ذلك التخلص من التعددية الحزبية المثيرة للشقاق .

وقع تفاقم الأزمة الاقتصادية في الدول الأفريقية وعجزها عن تلبية حاجات المواطنين وانسحابها من الفضاءات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تقودها وظهور عجزها وضعفها في مجال العلاقات الدولية بدأت أزمة استمرار الأنظمة التسلطية في البروز أيضا وأصبح من صلاحيات الدول الكبرى أن تحدد مدى حين سير الدول الأفريقية أو تحكم عليها بأنها مارقة أو إرهابية لتحدد موقعها في العلاقات الدولية ويتم ذلك بصورة انتقالية وبمعايير تخدم مصالح هذه الدول المهينة ومن ثم فقدت الدولة هيتبها ولم يعد المواطنون يستشعرون الأمان في الانضواء تحت حمايتها وقد أدى ذلك إلى زعزعة الاستقرار السياسي والخروج على الدولة بل والمقاومة الملحة للنظام الحاكم .

– ومع افتقار الدول لشرعية القبول الجماهيري شرعت القيادات في استخدام الأشكال التقليدية للسلطة كأساس لحكومة تسلطية وأبوية مثل استخدام موبوتو لفكرة الأصالة أو الاستعانة بالتقاليد وشجع الميل إلى اللجوء إلى أشكال الانتماء المختلفة خارج الدولة حتى يحصل المواطنون على الحماية وتنمية أنفسهم

بأنفسهم والحصول على الخدمات وذلك مثل الانتماء الأثني أو الديني وبات هذا مهددا للوجود العنصري للدولة ذاتها وظهرت الفوضى في بعض الأحياء داخل النظام السياسي ومراكزه السياسية الحساسة كنتيجة لصراع العصب والشلل وصعوبة حلها داخل الهياكل والمؤسسات الرسمية (تنفيذية – تشريعية – حزبية – إلخ) وقد خلقت الروابط مع الغرب طبقات مستفيدة وتطلع آخرون لذات الاستفادة كما ظهر الاستخدام السياسي للمجتمع المدني وركوب الحركات الاجتماعية سواء القوي السياسية المحظورة عن الشرعية أو الدولة .

– وفي إطار الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي فقد أخذت القوي الغربية تضغط منذ بداية التسعينات من أجل التحول الديمقراطي في أفريقيا سواء من خلال العلاقات الثنائية أو من خلال المؤسسات المالية وقد أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكي عام 1990 أن شروط المساعدات الأمريكية هي إصلاح السياسات الاقتصادية وحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي كما أعلن الكونجرس في مايو 1990 أيضا قصر المعونات الأمريكية على الديمقراطيات حديثة التكوين في أفريقيا وكان موقف صندوق النقد والبنك الدوليين أشد صرامة حيث كان الإصلاح السياسي والتعددية الحزبية شرطا مسبقا للإصلاح الاقتصادي وليس مرتبطا به فقط ولم يكتفي بالتشديد على الترابط الإلزامي بين المشروطية الاقتصادية والسياسية ولكن صرامة المؤسسات المالية في التطبيق جعلت منها حكومة غير رسمية حيث تقتصي بعض الوزارا ت السياسية كالمالية لتدار بمعرفتها أو نتيجة لتعيين فنيين من المؤسسات والمنظمات الدولية في مناصب وزراء مالية أو حتى رؤساء للوزارات وذلك في إطار تقديم ضمانات للمانحين بأن الاقتصاد سوف يدار بشكل مستقل عن الاعتبارات السياسية الاجتماعية المختلفة وهكذا فرض على دول القارة استيراد قيم ونظم تراها القوي العالمية المهيمنة على النظام الدولي صالحة للتطبيق عالميا وأصبحت القرارات

المصيرية التي تؤثر على الشعوب تفرض على الدولة التي لا تخضع لمساءلة الشعوب .

– وكان تحقيق التنمية من المبررات الأساسية التي ساقها الزعماء الأفارقة لتجليهم عن التعددية الحزبية حيث اعتبروا الأولوية للتنمية وليس للديمقراطية ومن ثم كان ينبغي توفير التعليم والصحة والطعام والمأوي للناس والتف عامة الناس بالفعل حول هذا الطرح التنموي ولكن وبعد مرور ثلاثة عقود من حكم الحزب الواحد لم يتحقق الاندماج الوطني ولا التنمية الاقتصادية ومع برامج التكييف الهيكلي اتجهت الدول إلى تخفيض النفقات العامة وسحب الدعم عن الخدمات الاجتماعية وقد انخفضت النفقات الاجتماعية في جنوب أفريقيا ما بين 1980و 1985 بنحو 26٪ وتواصل هذا الاتجاه بحيث كانت نفقات الحكومة على التعليم والصحة 5.2٪ 1.9٪ على التوالي عام 1986م أصبحت 2.3٪ و 1.1٪ عام 1991 وفي زيمبابوي انخفضت النفقات الحقيقية على قطاعي التعليم والصحة بنحو 12٪ و 8٪ على التوالي عام 190 وبنحو 15٪ و 11٪ عام 1992م ويكاد الاتجاه أن يكون متشابها في معظم الدول الأفريقية .

وحيث دأبت النظم الأفريقية على حشد التأييد السياسي من خلال تقديم السلع والخدمات فقد تزايد السخط الشعبي وتآكلت الشرعية الشعبية مع تدهور القدرة على الوفاء بذلك بسبب التدهور الاقتصادي وتعرض البيروقراطيون والسياسيون لهجوم حاد بسبب الفساد وسوء إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية وخاصة من قبل المهتمين والطبقة المتوسطة الدين تهدد مستوى معيشتهم بسبب الأزمة .

وبناء على هذه الأوضاع ظهرت قوي اجتماعية وسياسية مستقبلة في مواجة النظم الأبوية والتسلطية المتهالكة وتمثلت هذه القوى في التنظيمات العمالية

والنقابية والحركات وتجار السوق ودور العبادة ورجال الأعمال .

وهكذا نشأت أشكال متعددة للنشاط الاجتماعي والاقتصادي معبرة عن مواقف متباينة مما يجري من تحولات هذا فضلا عن أشكال قديمة استمرت أو طرأ عليها التغيير ووفقا لمواقف كل فريق تبني منها لدور المجتمع المدني نشط بناء عليه وكان الاتجاه الأبرز والأكثر شيوعا هو المنظمات التي تبنت المنظور الوظيفي لدور المجتمع المدني ومجمل هذه المنظمات دعوات البنك الدولي وهيئات الأمم المتحدة مع مقولات فارغة من المضمون كدواء سحري مثل محاربة الفقر وتنمية العشوائيات وتحرير الدولة والارتباط الحتمي بين الحرية الاقتصادية والسياسية .. إلخ وهي جميعها تعبيرات فارغة من المضمون العلمي والعملي ولكنها تصلح لتوصيل السياسات المراد فرضها وظهر من هذه المنظمات عدد هائل في الثمانينيات والتسعينيات ولا يعتقد كثيرون في تمثيلها للمجتمعات الأفريقية ويرى آخرون أن الزيادة في عددها إنما تعكس نموا في الكادر التنظيمي المحترف أكثر مما تعكس نموا حقيقيا في تمثيل المجتمع .

- وكان المنظور الذي ثبته هذه المنظمات لدور المجتمع المدني الوظيفي منسجما مع ما تتبناه الهيئات المانحة وهو يتلائم مع السياسات النيولبيرالية ويعمل على تيسيرها ومن أمثلة ذلك المنظمات العاملة في مجال الرعاية والخدمات لمك الفراغ الناجم عن انسحاب الدولة من توفير الخدمات الاجتماعية والعاملة في المجال الخيري أو القروض الصغيرة والمشروعات الصغيرة وغيرها التي تسعى إلى تخفيف حدة الفقر أو الإيجاد بأن هناك مخارج من أزمة الفقر الخانقة وهي في النهاية تعمل على تسكين مشكلات المتضررين واستقرار واستمرار النظام وحمايته .

هذا وتسعى هذه المنظمات إلى ربط أواخر التعاون مع المنظمات المناظرة لها

في الشمال أو الغرب في حين أنها لا تسعى بنفس القدر للاقتراب من المنظمات الأفريقية المجاورة لها أو حتى المحلية وفي حالة حدوث روابط بين منظمات من هذا الفريق ونظيراتها في بلدان أفريقية إنما يكون من خلال شبكات ومنظمات مظلية ممولة من هيئات دولية أجنبية .

– وهناك منظمات ومجموعات تنشيط بمنطق مختلف يتوافق مع المنظور البنيوي لدور المجتمع المدني ووفقا لهذا المنظور يعتبر المجتمع المدني مكونا ضمن البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع يلعب دورا مستقلا في تفاعله مع المكونات الأخرى للبنية ويقوم هؤلاء بدور تعبوي للقوى الاجتماعية من أجل تغيير أوضاعها لمافية مصالحها ويدخل في إطار هذا النمط بعض اتحادات العمال التي ترتبط بصورة جيدة مع العمال مثل نيجيريا وغانا وجنوب أفريقيا والحركة الفلاحية الآخذة في الانتعاش في زيمبابوي وتنزانيا وجنوب أفريقيا والحركة الثقافية والبحثين المتمثلة في تجمعات حية وجمعيات المؤرخين الاقتصاديين وبعض منظمات حقوق الإنسان أيضا إلى تلك المنظمات التي تناضل من أجل الديمقراطية والنقابات المهنية وبعض المنظمات النسائية وتطبيق هذه المنظمات بعد أخلاقا للمجتمع والمدني سواء كانت مع أو ضد الأحزاب السياسية ويرتبط هذا البعد بتعيير علاقات القوى الاجتماعية ويمثل قاعدة يمكن على أساسها بناء مستقبل آخر أكثر عدلاً وأقدر على تحرير الأفراد والشعوب والأمم .

وفي إطار تناولنا للعقبات التي تحول دون قيام المجتمع المدني الأفريقي بدور فعال في التكامل نشير في هذا الصدد إلى ما أكده د/ حمدي عبد الرحمن أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية إلى أن التجارب السابقة في التكامل فشلت نتيجة لمنهجها القومي الذي عبر عن مصالح وتوجهات فحسب محددة وإلي أن دور المجتمع المدني في التجمعات الإقليمية محدود وذلك على الرغم من الصياغات النظرية والدعوات التي لا تتجاوز حد الشعارات المطالبة بمشاركة

المواطنين الأفارقة في العملية الإنتاجية . ويستطرد قائلا أن وجود مجتمع مدني حقيقي وقوى ضمانة أكيدة لتحقيق التكامل ».

ويرى البعض أن الاتفاقيات التكاملية الرسمية التي تنظم علاقات رسمية بين الحكومات مثل تحديد التعريفة الجمركية وتبادل المجرمين وما لها نصيب من الفاعلية أبعد مدي من الاتفاقيات التي تتصل بحياة المواطنين والدور الشعبي بصورة مباشرة والتي ينتهي أمرها بعد توقيع الاتفاقية مباشرة .

وفي هذا الصد يرى د/ حمدي عبد الرحمن أن دور المجتمع المدني الحقيقي يتمثل في نشر الوعي بأهمية الاعتماد الجماعي على الذات والوقوف في وجه التيار النيوليبرالي والآثار السلبية التي تحملها قوى العولمة الجديدة وهذا يعني رفض إدماج أفريقيا في منظومة الاقتصاد الرأسمالي باعتبارها طرفا هامشيا من خلال التكييف الهيكلي .

– ويمكن من هذا أن نستنتج أن دور المجتمع المدني ليس متميزا عن مشروعات التكامل الخاصة بالدول من حيث المضمون فقط ولكن أيضا من حيث مجالات العمل فإذا كان تكامل الدول يتم من خلال ترتيبات اقتصادية أو مشروعات تنموية أو غيرها فالشعوب تتكامل من خلال تضامنها في قضاياها وفي مواجهتها لمشكلاتها في سعيها لمصير أفضل من خلال الخبرات بعضها البعض وتداول المعلومات والأفكار وتبادل الدعم والمساندة والتنسيق والعمل المشترك المستقل عن الدول من أجل هدف واحد .

– ففي عقبات التكامل من حيث سمات الدول الأفريقية نجد أنه يقع على كاهل كثير من المجتمعات الأفريقية تراثا طويلا من التحولات الفوقية من أعلى وغياب للتحول كتعبير عن الحركات الاجتماعية العريضة وعاشت المجتمعات في الفترة الحديثة زمنا طويلا ولا زالت في ظل دولة محكومة من خلال شخصية السلطة وتركزها في أيدي نخبة محدودة تقلص فضاءات المجتمع المدني وكانت هذه

السلطات قد اقتلعت آليات التعددية التي كانت السلطة الاستعمارية قد تركتها قبل رحيلها ويؤدي هذا الوضع لصعوبة تبلور مجتمع مدني فعال ومستقبل حيث يبدو أن الأمر يتعلق بإيداع تقاليد جديدة وإنضاجها من خلال البناء طويل النفس .

– ويعطي التداخل بين عالم السياسة وعالم الأعمال في المجتمعات الأفريقية طابعا زائفا لليبرالية وفي مثل هذا التداخل تفتقر النخب الاقتصادية إلى الاستقلال الذاتي حيث ترتبط بالدولة من جهة والسوق العالمية من جهة ثانية ويصعب هذا على المجتمع المدني أن يجد له حلاً . يمضون معه إلى مسافات بعيدة في المطالبة بالحقوق الديمقراطية أو التعبير المستقبل ومن ثم يكون الأفق المتاح أمام مؤسسات ومجموعات المجتمع المدني هو البحث عن حلفاء من نظرائهم في المجتمعات الأفريقية والتضامن والدعم المتبادل معهم .

– وفي الهامش الديمقراطي الضيق قد تقف العلاقات الرسمية بين الدول الأفريقية المختلفة عائقا أمام تكامل شعوبها ومن المعروف أن العلاقات الرسمية تتبدل وتتغير في وقت قصير سواء مع الدول الأفريقية الأخرى أو غيرها وتمارس الدول دورا تشهيريا تجاه علاقات منظمات المجتمع المدني مع العالم الخارجي وكثيرا ما تتهمها بالعمالة وعدم الوطنية في حين أنها تعلن في خطابها الرسمي أنها لا تملك سوى الانخراط في التبعية والاعتماد على التمويل الخارجي ويتصاعد هذا التشهير ويخفت وفقا للعلاقات الرسمية للدولة فضلا عن تنامي وخفوت نشاط المنظمات ويكمن السعي إلى التكامل في هذه الحالة في التضامن لتوسيع الهامش الديمقراطي والتساند في مواجهة الحملات التشهيرية التي تقوم بها الدول إزاء المنظمات النشيطة .

– وفي إطار تناول عقبات التكامل من حيث منظمات المجتمع المدني فإن كثير من الباحثين للمجتمعات المدنية يعد دون السمات السلبية في كثير من منظمات المجتمع المدني ويرى بعضهم أن الأزمة الهيكلية في المجتمع أنما تنسحب على تلك المنظمات بنفس القدر الذي تنسحب به على الدول ومن السمات السلبية

افتقار المنظمات إلى كفاءة الإدارة والمركزية الشديدة وسيادة القيم الهرمية وغياب الديمقراطية وتداول السلطة وثقافة التسامح والتفاعل الإيجابي وقيم العمل الجماعي وتهميش النساء والنشطاء من الأصول الاجتماعية المتواضعة وسيطرة عائلات على المناصب في بعض المنظمات الفاسدة والمحاباة وكل هذه السمات بالطبع تعوق فاعلية المنظمات وقدراتها على النضال من أجل إحداث تحولات ديمقراطية حقيقية وتجعلها عرضة للاختراق من جانب النظم الحاكمة .

ويشير البعض أيضا إلى أن الانتماء الاجتماعي للقائمين على أكثر المجتمعات في الجزائر إلى الطبقة الوسطى وميلهم لليبرالية يجعل لهذه المنظمات خصائص المشروع الاقتصادي الحر في ظل انتشار وتوسع قيم السوق التي تتبناها هذه الفئة الاجتماعية أيا كان العطاء الأيديولوجي (ليبرالي ، وطني ، إسلامي ، يساري) ويخلق هذا توجهاً منها لدي الفئات الشعبية كما أن بعض هذه المنظمات له نظرة متعصبة وطنية أو عنصرية تجاه محيطها القومي (العربي مثلا ، أو القاري وهذا ويجعلها عقبة أمام التكامل الأفريقي وليس حاملا لأفكاره .

– وفي إطار تناولنا لعقبات التكامل من حيث علاقة منظمات المجتمع المدني بمحيطها فأن البعض يرى أن هذه العلاقة قد تكون بالدولة من جهة وبالمانحين الأجانب من جهة أخرى (والجبهتان مترابطتان) وهي تشكل مشكلة تشكل الجانب الأكبر من النقاش حول دور المجتمع المدني ومن ثم يرى البعض أن انسحاب الدولة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية لا يشكل عاملا إيجابيا بالنسبة للمجتمع المدني بل العكس وهناك من يرى أن بعض الدول لم تقم من بداية نشأتها بوظائفها كاملة بحكم نشأتها الاصطناعية من خلال الاستعمار ومن ثم تسعى الدولة لاستكمال وظائفها من خلال المجتمع المدني بالهيمنية عليه من خلال المنح والمنع .

– ويرى آخرون أن تقلص دور الدولة لم يكن لصالح المجتمع المدني وإنما

لصالح مافيا جماعات المصالح التي تسعى أيضا إلى استخدام المجتمع المدني ويدفع هذا بالأمور إلى مزيد من الفوضى وهو المناخ الذي تتجه فيه الدول إلى مزيد من التضييق والعنف تجاه المواطنين وتقويض حقوقهم ويؤدي هذا إما لخضوع منظمات المجتمع المدني للدولة وإما إلى الرغبة في تحديها والخروج عليها وخاصة إزاء الاغتراب الذي يشعر به المواطنون عن الدولة في هذا المناخ وترجمة هذا إلى تشريع وممارسة لا يتاح فيها للمنظمات حرية الحركة والاستقلالية فيكون جانب كبير منها مدعوما من الحكومة أو صديقا لها .

– وإزاء هذا التقيد يلجأ قطاع من المنظمات للحصول على درجة من الاستقلالية بالاستقراء بدعم الخارج والتمويل الأجنبي ولا يحقق هذا للمنظمات الكثير من الاستقلالية فمن جانب هناك ضرورة في بعض البلدان لموافقة الدولة على التمويل والترخيص به وهو ما لا تتبق إلا للمنظمات الصديقة لها ومن جانب آخر فإن القرب من الحكومة يعني القرب من المانحين في كثير من الأحيان (البنك الدولي ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، هيئات الأمم المتحدة الاتحاد الأوروبي وغيرها ، أما الصدام مع الدولة فيعني الحد من العلاقات الأجنبية والاقتصاد على الجهات المانحة المنفتحة على روح الانتقاد .

– وهنا تثار نقطة للحوار والنقاش وهي اعتقاد البعض أن المانحين الأجانب إنما هم ضد الدول بصورة مطلقة وهو مالا يعكسه الواقع ففكرة الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني هي فكرة طرحت أولا من قبل الهيئات الدولية المانحة فهناك من الهيئات التي تسعي إلى أن يستقوي بها المجتمع في ذات الوقت وأن تكون الحكم وأن تسيطر على خطوط الفعل خلال شراكة بين الأطراف تعمل في اتجاه إستراتيجية المانح وترتبط السياسات التي تتيح الهيئات المانحة التمويل بالدور الذي يمليه المنظور الوظيفي وأخيرا التكريس للقيم النيوليبرالية وتيسير الأمور أمام حركة رأس المال .

- وآفاق التعامل إزاء هذه المشكلة تمكن في السعي إلى التضامن بين المنظمات والنشطاء على مستوي القارة والاستقراء ببعضهم البعض كما تكن في التكامل جذور في الواقع المحلي وقد لا تكمن المشكلة في انتماء النشطاء الاجتماعي للطبقة الوسطي أو ليس بالضرورة أن يشغل فضاء المجتمع المدني منظمات تعبر عن الفئات الشعبية حيث يمثل هذا إقصاء يتناقض مع رؤية المجتمع المدني كفضاء للمساومة والتفاعل والصراع وإلي جانب ذلك تلعب الفئات الوسطي في بعض اللحظات دورا معبرا عن روح النقد والتغيير في المجتمع كما يمكن أن يستشف من قراءة التاريخ ولكن المشكلة تكمن في تجاهل تلك الفئات لضرورة مد جذورها داخل المجتمع وخاصة الفئات التي يمكن أن تتبني مطالبها الديمقراطية بما يجعل منها رقما في المعادلة السياسية .

وهكذا يتضح أن تكامل الشعوب الأفريقية وتضامن المجتمع المدني على مستوى القارة ليس ضرورة لتجاوز التهميش ومن أجل مواجهة مشكلات المجتمعات الأفريقية المستعصية فقط ولكنه أيضا يمكن أن يمثل شرطا أساسيا لتطور منظمات المجتمع المدني الساعية إلى دور حقيقي وفعال ومستقل في واقعها المحلي .

ثانيًا : دور الدولة القائد في التفاعلات التعاونية التكاملية في أفريقيا مع دراسة حالتي «السادك » « والإيجاد » .

أ- بالنسبة لدور الدولة القائد الإقليمي فهو الدور الذي تقوم به دولة ما تملك

إمكانيات كبيرة ومتنوعة مقارنة مع الدول الأخرى في منطقتها مما يجعل منها قوة إقليمية ذات مسئوليات خاصة توظف وتستثمر إمكاناتها للقيام بدور نشط على الصعيدين الإقليمي والدولي .

وعادة ما تسعى الدولة القائد الإقليمية للتأثير على أنماط التحالفات والاتجاهات الإقليمية بما يجعل من اتجاهها العام الاتجاه المسيطر إقليميا وقد تحاول الدولة القائد توظيف ثقلها الإقليمي على المستوى الدولي أو الاستناد إلى مركزها الدولي في تحقيق مكاسب إقليمية ومن المتصور في هذا الإطار إمكانية وجود أكثر من دولة قائدة في نظام إقليمي معين .

– وفيما يتعلق بدور الدولة القائد في دعم التكامل الإقليمي فغالبا ما تضطلع الدولة القائدة بقيادة عملية التكامل في محيطها الإقليمي عندما تدرك وجود مسئولية خاصة تقع على عاتقها في توحيد مجموعة من الدول في إطار دولة واحدة أو تنسيق ودفع التعاون بين مجموعة ماء في إطار تكتل إقليمي أكبر تنتظم في إطاره جهودها المتكاملة على الأصعدة المختلفة .

– وغالبا ما تنشد الدولة القائد تحقيق أهداف معينة من خلال دعم عملية التكامل في إطار التنظيمات الإقليمية لعل أبرز هذه الأهداف ما يلي :

1 – إعفاء شرعية إقليمية وربما للسياسات أو المواقف التي تتبناها الدولة القائد فمن خلال إقناع الدول أعضاء المنظمة الإقليمية أو معظمهم بتبني سياسات أو مواقف الدولة القائد يبدو الأمر وكأن المنظمة هي التي تتبنى هذه السياسات أو المواقف مما يكسبها الشرعية .

2 – تكريس القيادة الإقليمية حيث أن نجاح الدولة القائد في قيادة المنظمة ككل أو تزعم تيار قوي داخلها يسعدها في تكريس قيادتها الإقليمية بل وتوظيف هذه القيادة على المستوى الدولي .

3- توزيع أعباء عملية التنمية وتعظيم المصالح الاقتصادية من خلال الاستفادة من مزايا التنسيق في المواد والهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء في التكتل الإقليمي .

4- حفظ السلام والاستقرار الإقليمي كلما زادت فاعلية التنظيم الإقليمي كلما ساعد ذلك الدولة القائد في القيام بمهام حفظ السلم وتحقيق الاستقرار الإقليمي اعتمادا على ما توفره الأطر المؤسسية للتنظيم الإقليمي من قنوات للاتصال مع الأطراف المتصارعة أو آليات للضغط عليها ودفعا لقبول التسويات السلمية .

ب- وفي إطار مقومات القادة الإقليمية يرى البعض أنه بوجه عام تعتمد الدولة القائد في ممارسة دورها القيادي على ما تملكه من مقدرات قومية حيث إن اتساع المساحة وتوافر الموارد البشرية والثروات الطبيعية والقوة العسكرية وغير ذلك من عناصر القوة .

الشاملة للدولة غالبا ما يتيح لها الفرصة لممارسة دور القيادة الإقليمية ومن المتصور أنه كلما خصصت الدولة القائد قدرا يعتمد به من مقدراتها القومية لخدمة أغراض التكامل الإقليمي كلما ازدادت قوة التنظيم الإقليمي وتعاظمت فرص نجاحه في تحقيق أعراضه والعكس صحيح .

وهناك حالات أخرى تستند فيها القيادة الإقليمية للدولة إلى سياساتها الداخلية أو مواقفها الإقليمية أكثر من استنادها إلى مقدراتها القومية ومن ذلك أن تكون للدولة تجربة ناجحة في الحكم الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة أو تحقيق المصالحة الوطنية أو التنمية الاقتصادية أو تسوية الصراعات الإقليمية مما يجعل منها نموذجا جديرا بالتقدير الأمر الذي يدفع الدول الأخرى إلى السير على نهجه .

وبالنسبة للدول الثلاث التي يركز عليها في « السادك والإيجاد » هي جنوب

أفريقيا وإثيوبيا وكينيا فإن مقومات القيادة الإقليمية لهما تتمثل في المقدرات القومية والثقل السياسي بالنسبة لجنوب أفريقيا بينما تتمثل بشكل أساسي في الاعتبارات السياسية بالنسبة لكل من إثيوبيا وكينيا .

نتناولهما على الوجه التالي :-

1- جنوب أفريقيا : لدي دولة جنوب أفريقيا مقومات للقيادة الإقليمية تستند على ما تملكه الدولة من مقدرات قومية وعلى كونها تمثل نموذجا فريدًا في تحقيق المصالحة الوطنية بين القوى السياسية التي تعيش على إقليميها فلديها أقوى اقتصاد ليس على مستوى إقليم السادك فحسب وإنما على مستوى القارة الأفريقية ككل فهي تنتج زهاء 44٪ من الناتج الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء وتسهم بنحو 42٪ من صادرات دول أفريقيا جنوب الصحراء بل إنها تتمتع بوضع تنافس في أفريقيا جنوب الصحراء يفوق وضع الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي .

- كما يبلغ نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي 10.700 دولار (تقديرات2003) وهي أكثر دول السادك تقدما في القطاع الصناعي حيث تهم الصناعة في جنوب أفريقيا بحوالي 31٪ من الناتج المحلي الإجمالي (تقديرات 2003) وهي أيضا المنتج الأول في العالم للبلاتينيوم والذهب والكروم كما تبلغ قيمة صادراتها 50٪ من القيمة الإجمالية لصادرات السادك .

وبالنسبة للقدرات العسكرية تحتل جنوب أفريقيا المرتبة الأولي في أفريقيا من حيث القدرات العسكرية كما أنها الدولة الأفريقية الأولى أيضا في مجال إنتاج وتصدير صناعات الدفاع والسلاح المتطور وفي هذا الإطار توضح تقديرات عام 2003 أن جنوب أفريقيا هي الأولي بين دول السادك من حيث الإنفاق العسكري حوالي 1.8 مليار دولار وحجم القوات المسلحة (55.7ألف فرد) وهي الأولى في أفريقيا من حيث ميزانية الدفاع (2.5 مليار دولار) ويليها في الإقليم نسبيا

تنزانيا ثم زيمبابوي وإن كان بفارق كبير .

كما يرى البعض أن تجربة جنوب أفريقيا في إنهاء الصراع الداخلي فيها والتخلص من السياسات العنصرية ونقل السلطة إلى الأغلبية السوداء نموذجا فريدا للوفاق الوطني جديرا بالاحتذاء من جانب الدول الأخرى .

وفي هذا السياق دأبت جنوب أفريقيا على التركيز على التسوية السلمية لكافة الصراعات سواء الداخلية أو الدولية وذلك عن طريق المفاوضات والحلول الوسط ، الأمر الذي أعطاها مكانه متميزة ليس في إطار السادك فقط وإنما على مستوى القارة الأفريقية بشكل عام .

وانطلاقا من هذه المقومات يرى صناع القرار في جنوب أفريقيا أن دور القائد الإقليمي في منطقة الجنوب الأفريقي هو الدور الأكثر ملامة لجنوب أفريقيا في مرحلة ما يعد الآبار تهيد وفي هذا الإطار صدر الكثير من الوثائق والتصريحات عن حكومة جنوب أفريقيا تؤكد على محاور أساسية هي مساندة الديمقراطية وحقوق الإنسان وتشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي وتشجيع التعاون الأمني الإقليمي .

2- **إثيوبيا** :- تعد إثيوبيا دولة رئيسية بل مركزية في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا وتتركز مقومات القيادة الإقليمية لإثيوبيا في عدة أمور لعل أبرزها وضعها الجيوبوليتكي كدولة كانت مؤثر ومتحكمة في ضيق باب المندب وكانت تشرف على الجوار البحري لدول الخليج كالسعودية واليمن عبر البحر الأحمر إلى أن استقلت عنها اريتريا عام 1993م .

- وبالنسبة لمقدراتها القومية بالقياس إلى دول الإيجاد – فإثيوبيا هي الأولى من حيث عدد السكان والذي بلغ زهاء 67.9 مليون نسمة عام 2004 وهي الأولى أيضا من حيث عدد أفراد قواتها المسلحة 162.5 ألف فرد (2003 / 2004)

بينما تأتي المرتبة الثانية بعد السودان من حيث المساحة التي تبلغ مليون ومائة ألف كيلو متر مربع وأيضا من حيث ميزانية الدفاع التي تقدر بـ 408 ملايين دولار (2003 / 2004) .

ولعل الوضع الجيبوبولتيكي والاعتبارات التاريخية والدينية وأيضا الخصائص العرقية والقدرات الاقتصادية فضلا عن الضغوط الإقليمية المصاحبة لتغيير النظام الدولي تعتبر من أهم العوامل المؤثر في الدور الإقليمي الإثيوبي حيث أثرت هذه العوامل تأثيرا واضحا في رسم ملامح هذا الدور وبصفة خاصة تجاه منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل .

3- كينيا :- على الرغم من أن كينيا لا تمتلك ذلك القدر من المقدرات القومية التي تؤهلها للقيام بدور القائد الإقليمي إلا أنها تسعى إلى لعب دور إقليمي فاعل في إقليم الشرق الأفريقي بشكل عام وفي إطار الإيجاد بصفة خاصة إذ تعتقد كينيا أن لعب مثل هذا الدور ربما يجلب المزيد من المساعدات الخارجية بشكل عام والأمريكية بصفة خاصة الأمر الذي يساعد الحكومة الكينية على تحسين الأوضاع الاقتصادية في كينيا .

وقد حانت الفرصة وأصبحت مواتية مع كينيا اندلاع النزاع الإثيوبي الأريتري منذ عام 1998م نظرا لأن استمرار ذلك النزاع قد جعل واشنطن تفضل الاعتماد على كينيا باعتبارها أكثر استقرار من إثيوبيا وأريتريا كما أدى تكرر الاعتداءات على المصالح الأمريكية والإسرائيلية في القرن الأفريقي بشكل عام وكينيا بشكل خاص إلى تزايد الاهتمام الأمريكي بها .

وفي هذا الشأن تلقت كينيا دعما عسكريا واقتصاديا كبيرا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية والمؤسسات الدولية المانحة وعلى سبيل المثال فقد أخذت كينيا المرتبة الأولى بين دول الإيجاد المتلقية للمساعدات

العسكرية الأمريكية خلال المدة من 2001 إلى 2003 كما حرصت الولايات المتحدة على إجراء المناورات المشتركة مع الجيش الكيني تحسبا للدور المهم الذي ربما تضطلع به كينيا في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب وفي عمليات حفظ السلام في القرن الأفريقي .

وفي ضوء ذلك فإن كينيا تحرص على تقديمها لصورة قومية تتضمن مقومات عديدة للقيادة الإقليمية لعل أهمها ما يلي :

– أنها تمثل نموذجا في التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي إذ تسير كينيا منذ عام 1992م بخطوات حثيثة على طريق الديمقراطية التعددية واحترام حقوق الإنسان والشفافية وحكم القانون وتطبيقا لذلك فمنذ عام 1992 وحتى عام 2005 شهدت كينيا انتخابات رئاسية وبرلمانية أسفرت عن تداول سلمي للسلطة كما سمحت بحرية التجمع والتعبير وقلصت الرقابة على أدوات الإعلام .

– تقوم بدور صانع السلام الإقليمي حيث استضافت كينيا مفاوضات التسوية السلمية لاثنين من أعقد الصراعات في القارة الأفريقية هما الصراع السوداني والصراع الصومالي كما انخرطت في تسوية الصراع في بوروندي الأمر الذي ساهم في التوصل إلى اتفاق التسوية الشامل في السودان وفي تشكيل الحكومة الصومالية وفي التقدم على طريق التسوية السلمية للصراع في بوروندي أنها تجسد تجربة ناجحة في الإصلاح الاقتصادي ومواجهة الفساد السياسي فقد أجاز البرلمان قوانين عديدة لمكافحة الفساد وإعلان الذمة المالية سنويا لأعضاء الحكومة والبرلمان كما أصدر رئيس كينيا قرارات بعزل عدد من المسؤولين والقضاء في جميع المستويات طبقا لتوصيات لجان مختلفة أصدرت تقارير بانغماسهم في الفساد .

– أن كينيا تلعب دورا مهما في دعم المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) فعلي الرغم من أن كينيا ليست من الدول المؤسسية لمبادرة «نيباد » إلا أنها أخذت

تشارك في جهود تعزيز المبادرة ومن ذلك استضافتها لقيمة إقليمية حضرها رؤساء دول شرق أفريقيا ومنظمة إيجاد بهدف تعزيز ودعم إجراءات تطبيق التزامات وإجراءات « نيباد » في إقليم الشرق الأفريقي عامة .

– الدولة القائد والموقف من قضايا التكامل الإقليمي ونتناولها على الوجه التالي :

– الدولة القائد ودعم الهيكل المؤسسي للتنظيم الإقليمي :– وفي إطار السادك تري جنوب أفريقيا ضرورة دعم الهيكل المؤسس للسادك كمنظمة إقليمية يمكن العمل من خلالها من أجل تلطيف الصورة السلبية لجنوب أفريقيا كقوة إقليمية تسعى إلى بسط نفوذها خارج حدودها وفي هذا الإطار لعبت جنوب أفريقيا دورا مهما في تدعيم الهيكل المؤسس للمنظمة خلال رئاستها للسادك في المدة من أغسطس 1996 وحتى نهاية أغسطس 1999 واستمر دعمها للهيكل المؤسس للسادك بعد ذلك الموافقة على دعم المواد المتاحة للسادك تدفع دول المنطقة إلى احترام حقوق الإنسان .

وعلي عكس ذلك على مستوى الإيجاد فبالنسبة لإثيوبيا نجد أنها بدلا من أن تسهم في استكمال بناء مؤسسات الإيجاد اتجهت إلى التنسيق مع كل من السودان واليمن في مواجهة أريتريا وفي هذا الإطار تبلور ما عرف باسم تحالف صنعاء الذي ضم كلا من إثيوبيا واليمن والسودان في أديس أبابا ديسمبر 2003 كما تبذل جهودا حثيثة في الوقت الراهن تستهدف توسيع نطاق التجمع من خلال ضم كل من جيبوتي وكينيا والصومال .

وقد أعلنت جيبوتي بالفعل موافقتها على الانضمام للتحالف وبالنسبة لكينيا فقد انخرطت هي الأخرى في جهود دعم البناء المؤسس لاتحاد شرق أفريقيا الذي يضم بالإضافة إليها كل من أوغندا وتنزانيا الأمر الذي جاء على حساب

الدور الكيني في دعم البناء المؤسس للإيجاد .

– **الدولة القائد ودعم التكامل الاقتصادي** :– ففي إطار السادك أكدت جنوب أفريقيا حرصها على دعم التكامل الاقتصادي في إطار التنظيم باعتبار أن دول السادك تمثل النطاق الحيوي لاقتصاد جنوب أفريقيا وقد قامت بالفعل بجهود عديدة في هذا المجال لعل من أهمها إنشاء المراكز التدريبية تقديم المساعدات الفنية والمالية والحرص على مد شبكات الطرق والمواصلات للربط بينها وبين دول المنطقة الأمر الذي يصب في النهاية لصالح الاستثمارات والمنتجات الجنوب الأفريقي .

– هذا وتتولى جنوب أفريقيا المسؤولية في إطار السادك عن قطاعي التمويل والاستثمار والصحة كما أنها وقفت بقوة وراء توقيع العديد من البرتوكولات التي استهدفت دعم التكامل الاقتصادي في المنطقة ومن أهمها تلك الخاصة بأنظمة الموارد المائية المشتركة والنقل والاتصالات والتعدين والطاقة كما وقفت جنوب أفريقيا بثقلها السياسي والاقتصادي وراء توقيع اتفاق التجارة بين الأعضاء في 25 يناير وهو الاتفاق الذي بدأ تنفيذه في سبتمبر 2000م والذي يمثل أحد أهم الدعائم الرئيسية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول السادك .

– وعلي صعيد آخر حرصت جنوب أفريقيا على تدعيم علاقاتها التجارية مع دول السادك حيث شهدت تجارة جنوب أفريقيا مع أعضاء السادك نموا متصاعدا فزادت قيمة صادراتها إلى دول السادك (باستثناء أعضاء الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي –الساكو) من 7117.171 مليون راند عام 1994 إلى 16347.974 مليون راند عام 1998م كما زادت قيمة واردات جنوب أفريقيا من دول السادك باستثناء دول الساكو من 1809.151 مليون راند إلى 2138.384 مليون راند خلال الفترة ذاتها كذلك تزايدت قيمة استثمارات جنوب أفريقيا في معظم دول السادك .

ولم تكتفي جنوب أفريقيا بالاعتماد على إمكانياتها الاقتصادية وثقلها السياسي في دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي وإنما سعت إلى توقيع اتفاقات المشاركة مع الأطراف الدولية ذات الثقل الاقتصادي حيث لعبت دورا قياديا في تطوير كل من مبادرة برلين ومبادرة المنتدى الأمريكي للجنوب الأفريقي اللذان تهدفان إلى تفعيل التعاون الاقتصادي الأوروبي والأمريكي للسادك .

– ولكن كان في إطار الإيجاد الصورة مختلفة إلى حد بعيد فقد غلب على عمل إيجاد النشاط السياسي على حساب النشاط الاقتصادي ورغم أهمية النشاط السياسي ودوره في معالجة الخلافات الحادة والعداوات بين دول الإيجاد إلا أنه جاء على حساب الاهتمام بالأهداف الاقتصادية التي تشمل إنشاء المشروعات المشتركة وجذب الاستثمارات .

وفي هذا الإطار لم تسهم كل من إثيوبيا وكينيا بدور ملموس في دعم التكامل الاقتصادي في منطقة الإيجاد وعلي سبيل المثال اتجهت إثيوبيا وكينيا بتجارتها الخارجية بعيدا عن إقليم الإيجاد وهو الأمر الذي أوضحته مراجعة قائمة أهم الشركات التجاريين للدولتين هذا وترجع محدودة الدور الإثيوبي والكيني في دعم التكامل الاقتصادي في الإيجاد إلى أسباب متعددة لعل أهمها ضعف الاقتصاد الإثيوبي والكيني واعتماد الدولتين على تصدير المواد الخام الأمر الذي جعل العلاقة بينها وبين باقية أعضاء الإيجاد تنافسية وليست تكاملية بالإضافة إلى عدم قدرة الدولتين على التوفيق بين الالتزامات التي يفرضها اشتراكهما في عضوية العديد من التنظيمات الإقليمية حيث إن جميع دول الإيجاد عدا الصومال هم أعضاء في الكوميسا كما تشارك كينيا أيضا في عضوية اتحاد شرق أفريقيا الأمر الذي يحول دون قدرة كل من كينيا وإثيوبيا على دعم التكامل الاقتصادي في إطار الإيجاد .

وعلي سبيل المثال نجد أن كينيا بدلا من أنه نتيجة لدعم التكامل الاقتصادي في

إطار الإيجاد تحرص على التنسيق بين التزامات عضويتها في كل من الكوميسا واتحاد شرق أفريقيا حيث شاركت كينيا في الاجتماع التنسيقي الذي عقد بين الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا في سبتمبر 2003في لوساكا والذي استهدف تنسيق التعريفات الجمركية بين التجمعين وتنظيم عملية المنافسة وقواعد المنشأ وتحرير قطاع الطيران كما دفع ممثلو التجمعين الاتفاق على مذكره تفاهم وتنسيق في المواقف تجاه المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية .

وفي هذا السياق طالب « بيتر كيجوتا » الأمين العام لاتحاد شرق أفريقيا الحكومة الكينية بتفادي المشكلات الناجمة عن الانتماء الأكثر من تنظيم إقليمي وذلك بالاختيار بين عضوية الاتحاد وعضوية التنظيمات الإقليمية الأخرى مثل الكوميسا والإيجاد .

الدولة القائد وتدعيم التكامل الأمني :- في إطار السادك قامت جنوب أفريقيا بجهود حثيثة لدعم التكامل الأمني وتسوية الصراعات وإدارة الأزمات في محيطها الإقليمي وبعد دورها في إنشاء الجهاز أمني للسادك وكذا في تسوية الصراعات في كل من ليسوتو والكونغو الديمقراطية وزيمبابوي مثالا بارزا على ذلك التوجه فبالنسبة لدور جنوب أفريقيا في إنشاء الجهاز الأمني للسادك نجد أنها ألقت بثقلها صوب إنشاء جهاز السادك للسياسات والدفاع والأمن والذي أنشئ عام 1996م كما لعبت دورا محوريا في توقيع بروتوكول دول السادك للسياسات والدفاع والأمن عام 2001م أما عن دور جنوب أفريقيا في تسوية الصراعات في إطار السادك فقد برز بشدة في حالات ليسوتو والكونغو الديمقراطية وزيمبابوي ففي ليسوتو قد خلت جنوب أفريقيا وبوتسوانا عسكريا في إطار العملية التي عرفت اسم operation balean .

وذلك بهدف حماية العملية الديمقراطية في ليسوتو ووقف تصاعد الصراع

الداخلي عقب الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية لعام 1998م ورفض المعارضة لفوز الحزب الحاكم بالأغلبية وقد لعبت دورا محوريا في عملية تداخلية منذ بدايتها وحتى النهاية وكانت صاحبة اليد العليا خلالها سواء فيما يتعلق بالعمليات العسكرية أم بالمفاوضات السياسية التي أعقبتها وأكدت جنوب أفريقيا على أن التدخل في ليسوتو استنادا إلى ميثاق السادك يتم تحت إشرافها .

– وفي زيمبابوي قامت جنوب أفريقيا ودول السادك في محاولاتها لاحتواء الأزمة التي نشبت بين القوي الغربية ونظام روبرت موجاتي بسبب إصرار النظام على تطبيق برنامج الإصلاح الزراعي الذي ينطوي في أهم جوانبه على مصادرة الأراضي الزراعية المملوكة للمزارعين البيض ذوي الأصل الأوروبي لصالح سكان زيمبابوي الأصليين بالإضافة إلى استمرار انتهاك حقوق الإنسان في زيمبابوي .

– وقد أكدت جنوب أفريقيا والسادك شرعية نظام موجابي وأن فوزه برئاسة البلاد جاء إثر خوضه معركة انتخابية كانت في مجملها « حرة وديمقراطية » على الرغم مما شهدته من بعض الجوانب السلبية كما أكدت جنوب أفريقيا أن سياسة الحصار والعزل التي تتبعها القوى الغربية ضد نظام موجابي لن تحل المشكلات الداخلية في زيمبابوي وأن العقوبات الاقتصادية والعسكرية التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ضد نظام موجابي ليست هي الخيار الأمثل وتؤدي إلى نتائج عكسية على شعب زيمبابوي ، وهنا طرحت جنوب أفريقيا صيغة بديلة لتسوية الأزمة انطوت على إجراء مصالحة وطنية وقادت حملة أدت إلى إعادة تفعيل عضوية زيمبابوي في الكومنولث مرة أخرى .

– وفي إطار الإيجاد أعلنت إثيوبيا في كثير من المناسبات حرصها على تسوية الصراعات الأفريقية والمساهمة في احتوائها سواء بشكل مفرد أو في إطار الإيجاد وغيره من التكتلات الإقليمية بالإضافة إلى تأكيد استعدادها للمشاركة ضمن

قوات حفظ السلام في الدول الأفريقية محل الصراعات سواء تحت مظلة الإيجاد الدولية .

ولكن على الرغم من ذلك نجد أن إثيوبيا بدلاً من أن تسعى إلى دعم التكامل الأمني في إطار الإيجاد واتجهت إلى التنسيق الأمني مع كل من السودان واليمن في إطار تجمع صنعاء وهو التجمع الذي اعتبرته أريتريا موجهاً ضدها وأنه يستهدف احتواءها بالأساس ومن ثم جاء تجمع صفاء خصمًا من عملية التكامل الأمني في إطار الإيجاد خاصة أنه ساهم في إحداث مزيد من التوتر في العلاقات الأريترية مع كل من إثيوبيا والسودان .

– وعلى الجانب الآخر فإن إثيوبيا ذاتها كانت طرفا في العديد من المشكلات التي أدت إلى التوتر الأمني في إطار الإيجاد الأمر الذي أثر بالسلب على جهود دعم التكامل الأمني في المنظمة ويمكن الاستدلال على ذلك بالدور الإثيوبي في الصراع الصومالي وعرقلة تسويته سلميا بالإضافة إلى دورها في إطار الصراع الحدودي مع أريتريا وعرقلة تسويته سلميا .

– أما على صعيد الدور الكيني فقد انخرطت كينيا في تسوية الصراعات في إطار المظلة الإقليمية للإيجاد ويتضح ذلك بشكل أساسي في الدور الكيني في تسوية الصراع في كل من السودان والصومال فبالنسبة إلى السودان استضافت كينيا ممثلي الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ورعت مباحثات السلام بينهما مما أسفر عن توقيع العديد من الاتفاقيات على طريق التسوية السياسية لهذا الصراع وذلك بداية من اتفاق ماشاكوس في يوليو 2002 واتفاق الترتيبات الأمنية والعسكرية في مدينة نيفاشا يوم 24/ 9/ 2002 وأيضا اتفاق تقسيم الثروة بين الجانبين في 20/ 12/ 2003 واتفاق السلام الشامل في يناير 2005 .

– وبالنسبة للصومال فقد لعبت كينيا دورا مهما في تسوية هذا الصراع عندما ساهمت في تشكيل حكومة وبرلمان صومالي في نيروبي كما لعبت دورا مهما في الترويج لفكرة

تشكيل بعثة إيجاد لدعم السلم في الصومال والمساعدة في نتائج عملية السلام وتشمل مهام بعثة الإيجاد تقديم الدعم الأمني للحكومة الاتحادية الانتقالية بما في ذلك تدريب الشرطة والجيش في الصومال وقد عرضت كينيا وجيبوتي وإثيوبيا والسودان وأوغندا تقديم جنود ومعدات لنشر القوات وقد وافق مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في فبراير2005 على نشر البعثة كما دعا الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمجتمع الدولي لدعم البعثة إلى حين نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال .

ومن ثم يشير البعض إلى صعوبة الاعتماد على كل من إثيوبيا وكينيا في دعم التكامل الأمني في إطار الإيجاد أو المشاركة الفعالة في مهام حفظ السلم الإقليمي خاصة في ظل نقص التمويل والافتقار إلى الخبرة والتدريب اللازم للقيام بتلك المهام وانشغال الجيش الإثيوبي بالصراع مع أريتريا ومواجهة حركات المعارضة المسلحة فضلا عن توتر العلاقات بين إثيوبيا وكل من اريتريا والصومال في الوقت الراهن والسودان من قبل وفي الختام نعرض تقييم دور الدولة القائد في التكامل الإقليمي :-

- فيما يتعلق بدور الدولة القائد في دعم وتطوير الهيكل المؤسسي للمنظمة الإقليمية فقد أثبتت الممارسات أن جنوب أفريقيا أكثر حرصا على هذا الأمر بالمقارنة مع كل من إثيوبيا وكينيا ويرجع ذلك إلى اقتناع جنوب أفريقيا بأهمية دعم وتطوير السادك كمنظمة إقليمية تقع في نطاق مجالها الحيوي المباشر في الوقت الذي انشغلت فيه إثيوبيا بعدائها للسودان تارة وتدخلها في الصراع الصومال ثم نزاعها الحدودي مع أريتريا تارة أخرى بينما انشغلت كينيا بجهود تسوية الصراعات في إطار الإيجاد ومحاولات إصلاح أوضاعها الاقتصادية الداخلية .

- وعلى صعيد التكامل الاقتصادي كانت جنوب أفريقيا أيضا أكثر حرصا من كل من إثيوبيا وكينيا على دعم التكامل الاقتصادي في إطار التنظيم الإقليمي ولكن يرى البعض أن دور جنوب أفريقيا في دعم التكامل الاقتصادي في إطار السادك

تأثر سلبيا بثلاثة عوامل هي :-

1- التفاوت الكبير في القدرات الاقتصادية لجنوب أفريقيا مقارنة بأعضاء السادك الآخرين مما يحول دون تعزيز التكامل الاقتصادي في إطار السادك .

2- تشابه اقتصادات الدول الأعضاء في السادك في الاعتماد على تصدير المواد الأولية الخام عدا جنوب أفريقيا .

3- مشكلة التمويل والتي لا تزال تمثل عائقا أمام تنفيذ مشروعات التكامل الاقتصادي في كل من السادك والإيجاد إذ لم تتمكن جنوب أفريقيا من القيام بدورها في توفير الاحتياجات التمويلية للمشروعات التكاملية حيث إن زهاء 85٪ من الاحتياجات التمويلية لمشروعات السادك تأتي من خارج الإقليم رغم أن جمهورية جنوب أفريقيا هي الدولة المناط بها المهمة وفقا لترتيبات السادك .

وفي إطار الإيجاد كان الدور الإثيوبي والكيني محدودا في دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي إذ أن هناك رغبة في إقامة المشروعات التكاملية والإسراع بخطط التنمية وبحث البرامج المشتركة لجذب الاستثمارات للمنطقة دون أن يصاحب ذلك جهود أو نتائج ملموسة ويرجع ذلك إلى عدة أسباب رئيسية من بينها الآتي :

- الضعف الاقتصادي النسبي لإثيوبيا وكينيا واعتماد الدولتين في تمويل مشروعات وبرامج التعاون والتكامل الإقليمي على أعضاء شركاء الإيجاد وغيرها من المؤسسات الدولية والدول المانحة بالإضافة إلى عدم قدرة الدولتين على تقنين التزاماتها تجاه المنظمات الإقليمية العديدة التي تشارك في عضويتها .

وعلي صعيد دور الدولة القائد في دعم التكامل الأمني وتسوية الصراعات في إطار التنظيم الإقليمي كان دور جنوب أفريقيا بارزا في هذا الشأن وعلي جانب الإيجاد كان هناك دور بارز لكينيا في إطار تسوية الصراعات في إطار الإيجاد في

الوقت الذي كان فيه الدور الأثيوبي فيه خصمًا من عملية التكامل الإقليمي حيث سعت إثيوبيا إلى التنسيق الأمني خارج مظلة الإيجاد في إطار تجمع صنعاء بل إنها طرحت المسائل الأمنية للنقاش في إطار تجمع صنعاء كما كانت إثيوبيا ذاتها مصدرا لكثير من التوترات الأمنية في إطار الإيجاد .

وفي هذا الصدد يشير البعض من الباحثين إلى عدة ملاحظات لعل أهمها ما يلي:

1- أن جنوب أفريقيا اعتمدت في تسوية الصراعات في إطار السادك على قدراتها وإمكانياتها وما تملكه من أوراق للضغط على أطراف الصراع في الوقت الذي اعتمد فيه الدور الكيني على الدعم الأمريكي المباشر والضغط الأمريكي المكثف على أطراف الصراعات حيث رأت واشنطن أن كينيا هي المكان المناسب لاستضافة المحادثات السودانية والصومالية في ظل انشغال إثيوبيا بنزاعها الحدودي مع أريتريا والعداء التقليدي بين الصومال وإثيوبيا للعب دور مهم على أديس أبابا تحظى بقبول واشنطن الأمر الذي أعطي الفرصة لكينيا للعب دور مهم على صعيد تسوية الصراعين السوداني والصومالي .

2- أن التنافس بين جنوب أفريقيا وزيمبابوي حال دون تفعيل دور جهاز السادك للسياسات والدفاع والأمن على النحو المأمول وفقا لبروتوكول السياسات الأمنية لدول السادك وعلي سبيل المثال كان الخلاف حول جهة الاختصاص والصلاحيات إزاء الصراعات الأمنية بين نلسون مانديلا الرئيس السابق لجنوب أفريقيا ورئيس السادك آنذاك وبين الرئيس روبرت موجابي رئيس زيمبابوي ورئيس جهاز السادك لسياسات والدفاع والأمن كان سببا في تعليق أنشطة جهاز السادك للسياسات والدفاع والأمن في سبتمبر من عام1997 .

3- أدى تخوف أعضاء السادك من تحول جهاز السياسات والدفاع والأمن إلى جهاز فوق وطني إلى اتجاه العديد من دول السادك إلى تحقيق أمنها خارج مظلة

التنظيم الإقليمي بل أنها لا تزال تعتمد في حماية أمنها الوطني على شركات الأمن الخاصة ومن أبرز هذه الدول الكونغو الديمقراطية وأنجولا وبتسوانا وموزنبيق ومالاوي وزامبيا ومدغشقر .

4- أن هناك العديد من الصعوبات التي جابهت عملية التكامل الأمني في إطار الإيجاد ومن هذه الصعوبات النزاعات المسلحة بين أعضاء الإيجاد (النزاع الإثيوبي اريتري) والخلافات السياسية بين معظم الدول الأعضاء (السودان وأوغندا على سبيل المثال) والافتقار إلى جيش نظامي في حالات أخرى (الصومال) وصغر حجم الجيش في معظم الدول الأعضاء (جيبوتي) والافتقار إلى الخبرات والإمكانيات اللازمة لتفعيل التكامل الأمني في إطار تنظيم الإيجاد .

وعلى هذا سعت كل من كينيا وإثيوبيا إلى التنسيق الأمني على مستوى آخر هو إقليم شرق أفريقيا ككل حيث شاركت الدولتان في الاجتماعات التحضيرية التي عقدت لأجل التباحث حول إنشاء قوة للانتشار السريع في شرق أفريقيا ومن تلك المشاركة في الاجتماع الذي استضافته قاعدة صينجا العسكرية الأوغندية في فبراير 2004 والذي أسفر عن تدشين القوة العسكرية المقترحة والتي تتولى وفق ميثاقها القيام بمهام حفظ السلم والأمن الإقليمي وفقا لمبادئ الاتحاد الأفريقي وبروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي .

- وفي الختام يرى البعض من الباحثين إن وجود دولة قائدة أو أكثر في إطار تنظيم إقليمي ما هو إلا أمر على درجة كبيرة من الأهمية خاصة إذا ما كانت هناك قناعة لدى الدولة القائد بأهمية تفعيل التنظيم الإقليمي ودعم التكامل في إطاره خاصة إذا كانت الدولة القائدة تملك من المعطيات الاقتصادية ما يؤهلها لدعم التكامل أو على الأقل لديها من الثقل السياسي والمكانة الإقليمية ما يمكنها من توفير الاحتياجات التمويلية لدعم برامج ومشروعات التكامل .

وفي إطار الدراسة فأنه إذا كانت جنوب أفريقيا قد لعبت دورا بارزا في تفعيل ودعم التكامل الإقليمي وحققت قدرا يعتمد به في التطور المؤسسي والاستقرار الأمني فإنه تظل هناك حاجة إلى دعم التكامل الاقتصادي بين دول السادك وعلى جانب الإيجاد فإن إثيوبيا وكينيا كدولتين قائدتين في إطار التنظيم لم تقوما بدور فاعل يوجه عام في دعم التكامل الإقليمي بين دول الإيجاد لاسيما وأن الدولتين تعوزهما المعطيات والإمكانيات التي تؤهلهما للقيام بدور القائد الإقليمي ومن المتصور أن تظل الإيجاد على تلك الدرجة المحدودة من التكامل الإقليمي ما لم تتولد لدي أعضائها خاصة الدولة القائد قناعة بأهمية تفعيل المنظمة والتعاون الكامل في إطارها وذلك بالعمل على حل المشكلات الأمنية وتحسين العلاقات بين الدول الأعضاء لاسيما المتنازعة منها وتطوير البناء المؤسس للمنظمة وتوزيع أعباء التكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء على غرار ما قامت به السادك والتحرك الجماعي من أجل توقيع اتفاقات الشراكة مع الأطراف الدولية الفاعلة والجهات المانحة من أجل توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات وبرامج التكامل التي تحقق التنمية الشاملة في دول المنظمة .

ومن ثم فإن الدراسة تدعونا إلى تناول التكامل الإقليمي كآلية لعزيز السلم والأمن الجماعي في أفريقيا وهو ما سنتناوله في الفصل الخامس القادم .

المراجع العلمية

1 – انظر : **في المتغيرات الدولية والإقليمية وآثارها على التكامل الإقليمي في أفريقيا :**

رانيا حسين خفاجة ، المتغيرات الدولية والإقليمية وآثارها على مساعي

التكامل الإقليمي – بحث مقدم في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا – رؤى وأفاق ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية في الفترة من 16 – 17 أبريل 2005 (معهد البحوث والدراسات الأفريقية / جامعة القاهرة ص 56 – 70.

وانظر أيضا : معهد البحوث والدراسات الأفريقية التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001 – 2002 (القاهرة :- مركز البحوث الأفريقية – معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، سبتمبر 2002) ص 59 .

رانيا حسين ، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة رسالة ماجستير (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2004) ص 69 – 72 .

د. محمود أبو العينين ، العلاقات الأوروبية – الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة في السياسة الدولية العدد 140 أبريل 2000 ص 13 – 22 .

د. نيفين حلمي صبري مصطفي ، أوروبا ودعم التنمية في أفريقيا : دراسة في الموقف الأوروبي تجاه الأبعاد السياسية للتنمية الأفريقية في إستراتيجيات التنمية الأفريقية في ظل الليبرالية الجديدة : آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية قضايا التنمية العدد 26– 2003 . ص 210 – 211 .

د. عراقي الشربيني ، نيباد وإستراتيجية التنمية الأفريقية: عرض نقدي لبعض القضايا الرئيسية ، آفاق أفريقية (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات العدد 15 السنة الرابعة ، خريف 2003) ص 30– 31.

انظر في : التفاعلات التعاونية التكاملية والعولمة :-

1- د. منير الحمش ، الفلسفة الكامنة وراء قيام الجات ثم منظمة التجارة العالمية ، بحث مقدم في ندوة حول « عولمة التجارة الدولية ومصالح شعوب الجنوب عقدتها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ومركز الدراسات العربية والأفريقية (القاهرة : 23 ،24 أكتوبر 2001) .

2- مزيد زهران آليات النضال المواجهة ضد الهيمنة، بحث مقدم في أعمال الندوة بالمرجع السابق .

3- د. منير الحمش مرجع سبق ذكره .

4- د. مراد غالب ، كلمة / في ندوة التجارة الدولية ومصالح شعوب الجنوب التي عقدت بالقاهرة في 23 - 24 أكتوبر 2001 .

5- د. شريف حتانة ، حول أشكال المقاومة ضد العولمة نشر في المرجع السابق مباشرة

6- د. سلوى العنتري ، الاتفاقية الدولية متعددة الأطراف لتحرير الخدمات المالية ، المرجع السابق مباشرة .

د. عصام الدين جلال حرية التجارة أداة للسيطرة أم المشاركة الأزمة الاقتصادية العالمية تسقط القناع نشر في المرجع السابق مباشرة .

د. إبراهيم العيسوي، منظمة التجارة العالمية وحماية مصالح شعوب الجنوب / بحث منشور في الندوة التي عقدتها منظمة تضامن الشعوب الأسيوية الأفريقية - بمركز الدراسات والبحوث العربية والأفريقية بالقاهرة في الفترة من 23 ،24 أكتوبر 2001م.

سعد حافظ محمود ، ما العمل ، ماذا نحن فاعلون في مواجهة العولمة، بحث

منشور في المرجع السابق مباشرة .

انظر كذلك : محمد عاشور مهدي ، الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية (السادك) في مجلة آفاق أفريقية (القاهرة :- الهيئة العامة للاستعلامات – المجلد الثاني ، العدد السابع خريف 2001) ص 22.

خالد حنفي على محمود ، السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية منذ عام 1969 رسالة ماجستير (القاهرة :- معهد البحوث والدراسات الأفريقية 2004) ص 111 – 120

د. إبراهيم نصر الدين ، الحروب الأهلية في أفريقيا وحيد عبد المجيد (محرر) موسوعة أحداث القرن العشرين ، الجزء الرابع : النزاعات المسلحة (القاهرة : دار المستقبل العربي ، 2000) ص 342

أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في أفريقيا (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2001) ص 106 – 211 .

2- انظر في مقومات ومعوقات التكامل الأفريقي :-

الخضر عبد الباقي محمد ، مقومات ومعوقات التكامل الأفريقي في المجال الإعلامي الثقافي بحث مقدم ضمن ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا رؤى وآفاق (القاهرة معهد البحوث الأفريقية ، 16- 17 أبريل 2005) ص 112 – 113 .

جيري نكومبوموكا ، وافي هاريسون ، جميس مكوي : ترجمة / د. سماح سيد أحمد، معوقات التكامل الاقتصادي في أفريقيا ، دراسة حالة الكوميسا ، في مجلة آفاق أفريقية العدد السابع (القاهرة الهيئة العامة للاستعلامات 200). ص 70 – 81 .

جهورية مصر العربية ، وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقيات التجارية مرجع سبق ذكره ص 4 – 8 .

4- عزة عبد المحسن خليل ، المجتمع المدني في أفريقيا ، وآفاق التكامل بين الشعوب الأفريقية ، بحث منشور في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا – رؤى وآفاق – ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الأفريقية في الفترة من 16- 17 أبريل 2005 – بمعهد البحوث الأفريقية / جامعة القاهرة ص ص 128 – 143 .

وانظر أيضا :-

د/ حمدي عبد الرحمن ، المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي (القاهرة : مركز البحوث العربية) ص 71 .

د/ عزة خليل / مناقشات عامة حول المجتمع المدني وجهود التكامل ، المرجع السابق ص 18 .

صبحي قنصوة / التحولات الديمقراطية الحالية في أفريقيا – الأسباب – الأبعاد – احتمالات المستقبل – في جامعة القاهرة الموسوعة الأفريقية – المجلد الخامس بحوث سياسية واقتصادية (جامعة القاهرة : 1997) ص 118 – 119 .

5 -أمين السيد شلبي ، الدولة القائد ودورها في التكامل الإقليمي على ضوء تجريبي السادك والإيجاد بحث منشور في أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الأفريقية من 16 – 17 أيريل 2005 في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا – رؤى وآفاق ص 91 – 104 .

وانظر أيضا :-

السفير : أحمد حجاج / السلطة الحكومية للتنمية (الإيجاد) بين الواقع

والطموحات محلة آفاق أفريقية العدد الثامن 2001 – 2002 .

حازم خيري عبد الباسط / الدور الإقليمي لجمهورية جنوب أفريقيا منذ عام 1994 رسالة دكتوراه – معهد البحوث والدراسات الأفريقية / جامعة القاهرة 2002 ص 179 وما بعدها .

لمزيد من التفاصيل انظر :

عمر أبو الفتوح راشد « التجمعات الاقتصادية الأفريقية » ملف الأهرام الإستراتيجي (القاهرة :- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية – المجلد العاشر أكتوبر 2004 .

د. أيمن السيد شبانة / الحصار الدولي لنظام موجابي في زيمبابوي ، في مجلة السياسة الدولية العدد 156 أبريل 2004 ص 160 – 161 .

د. عبد الملك عودة ، مشكلات أفريقيا في عالم متغير (القاهرة : مؤسسة الأهرام/ كتاب الأهرام الاقتصادي العدد 157 فبراير 2001 ص 48 وما بعدها

بدر حسن شافعي / الصومال : احتمالات عودة التدخل الدولي في مجلة السياسة الدولية العدد 150 أكتوبر 2002 ص 151 .

وانظر كذلك :-

د. أيمن السيد شبانة / ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب الباردة : الكونغو الديمقراطية نموذجا رسالة ماجستير / معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة 2003 ص 111 وما بعدها